جامعـــة الأزهـــر
كليـــة التربيـــة
قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع
تخصص تخطيط اجتماعي

بحـــــث

"تحليل سياسات الجمعيات الأهلية العلمية في مصر في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية"

ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير

إعداد
الهيثـــــم محمـــد زعفـــــان

إشـــــــراف

الأستاذ الدكتور
محمد عبد السميع عثمان
أستاذ ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع
عميد كلية التربية جامعة الأزهر

الأستاذ الدكتور
محمد محمود إبراهيم عويس
أستاذ التخطيط الاجتماعي
وكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

أستاذ .م. دكتور
إكـــرام سيـــد غـــلاب
أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع
كلية التربية – جامعة الأزهر

٢٠٠٤

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور

محمد عبد السميع عثمان

أستاذ ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع

عميد كلية التربية جامعة الأزهر

مشـرفًا ورئيسـاً

الأستاذ الدكتور

محمد محمود إبراهيم عويس

أستاذ التخطيط الاجتماعي

وكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

مشـرفًا وعضـواً

الأستاذ الدكتور

أحمـد يوسـف بشيـر

أستاذ التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية

كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان

مناقشـاً وعضـواً

الأستاذ الدكتور

محمـود محمـد محمـود

أستاذ التخطيط الاجتماعي

عميد كلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة فرع الفيوم

مناقشـاً وعضـواً

أستاذ .م. دكتور

إكرام السيد غلاب

أستاذ مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع

كلية التربية جامعة الأزهر

مشرفـاً وعضـواً

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام ١٦٢:١٦٣)

شكــــر وتقدير

جزى الله عني خيراً كل من ساهم في خروج هذا البحث بهذه الصورة

- فكل الشكر و التقدير لهيئة الإشراف التي رزقني الله إياها .
- كــل الشكر للأستاذ الدكتور / محمد عبد السميع عثمان "حفظه الله" وجزاه الله خيراً عن كل ما قدمه لي .
- كــل الشـــكر للأخ الأكبر الأستاذ الدكتور/ محمد محمود عويس "حفظه الله" شاكراً اياه دماثة خلقه وحسن تعامله بارك الله فيه ورزقه وزاده من العلم النافع.
- كل الشكر للأستاذ الدكتور / إكرام غلاب "حفظه الله" وجزاه الله خيراً عن بذله لي.
- جزى الله خيراً كل من أسدى لي النصح والإرشاد يبتغي بهما وجه الله تعالى .
- جزى الله خيراً كل من دعا لي بظهر الغيب ليقول له الملكين ولك مثل ما قلت .
- جزى الله والداي خيراً على ما بذلاه معي حتى أتمكن من كتابة سطور هذا البحث .
- جزى الله خيراً زملائي في الدراسات العليا على ما قدموه لي من دعم علمي ومعنوي .
- جزى الله الجميع خيراً... وأسأل الله أن يجعلني في ميزان حسناتهم جميعاً.

الفهرســـت

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحه

الفصل الرابع (الجمعيات الأهلية في مصر)

الفصل الخامس الجمعيات العلمية كفرع من فروع الجمعيات الأهلية في مصر

الفصل السادس ...... (نتائج أدوات الدراسة)

الموضوع الصفحة

الفصل السابع ملامح سياسات الجمعيات العلمية

الفصل الأول

مشكلـــة البحـــث

١- تمهيد .

٢- الدراسات السابقة .

٣- رؤية تحليلية للدراسات السابقة .

٤- الوصول للمشكلة البحثية .

٥- الأهداف .

٦- التساؤلات .

٧- المفاهيم الإجرائية :

أ- السياسات .

ب- تحليل السياسات .

ج- الجمعيات العلمية .

د- المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

٨- نوع الدراسة .

٩- المنهج المستخدم .

١٠- أدوات البحث .

١١- مجالات البحث.

أ- المجال المكاني .

ب- المجال البشري .

ج- المجال الزمني .

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد :

يلعب العمل الأهلي الذي يقوم على التطوع دوراً كبيراً إلى جانب القطاع الحكومي وذلك في تحمل مسئولية التنمية والنهضة الشاملة للبلاد .والعمل الأهلي يمثل جزءاً من النسيج المجتمعي ،وبالتالي فهو يتأثر بالتغيرات العالمية ،وعليه فإن لم يواكب تلك التغيرات بنفس المعدل التغيري الإضطرادي فإنه من المتوقع أن يواجه عقبات كثيرة تحول بينه وبين تحقيق أهدافه .ونظراً لإدراك الأمم المتحدة أن العمل الأهلي التطوعي في مختلف دول العالم أصبح مدعواً بقوة إلى تطوير أهدافه وسياساته لمواجهة انعكاسات العولمة "لهذا فقد قررت الأمم المتحدة تسمية عام ٢٠٠١ عاما دوليا للتطوع" [١]، يتم من خلاله طرح مفاهيم وسياسات وقضايا العمل التطوعي للمناقشة والحوار. وتوجه المؤتمرات الدولية والمحلية الاهتمام بالبحوث والدراسات في مجال العمل الأهلي على مستوى دول العالم وذلك للكشف عن ملامح هذا القطاع والتعرف على المشكلات التي تواجهه وذلك من أجل تطوير أدائه. وبدورها فالجمعيات الأهلية - لسان حال العمل الأهلي- تحاول كلاً تبعاً لنشاطها تحقيق جزءاً من الهدف العام للدول النامية وهو النهوض الشامل .ومن ضمن أنشطة الجمعيات الأهلية العمل في مجال النهضة العلمية وذلك من خلال الجمعيات العلمية التي تقوم على العمل التطوعي وتتمثل القيمة الحقيقية لهذا العمل حسبما تصفها "فرخنده حسن" «في إرساء الدعامة الأساسية لعناصر النهضة العلمية للمجتمع ككل وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم الجمعيات العلمية بتشجيع القيام بالدراسات والبحوث العلمية في مختلف القطاعات وتدعيم الروابط وتبادل الأفكار والمعرفة بين المشتغلين بالعلوم في داخل البلاد وخارجها وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية» [٢] من المتوقع أن التحولات الأيديولوجية التي طرأت على البلاد وألقت بظلالها على معظم هياكل المجتمع والسياسات المنظمة لها أثرت على سياسات الجمعيات العلمية حيث أنها تسير على درب سياسة مرتبطة بالواقع.... ومن هنا تأتى أهمية عمليات تحليل السياسات وذلك في معرفة مظاهر تأثر سياسات الهياكل التنظيمية - بما فيها الجمعيات العلمية- بعمليات التحول الأيديولوجي وهذا ما سيحاوله البحث الراهن من خلال تطبيق أسلوب تحليل السياسات على سياسات الجمعيات الأهلية العلمية في مصر من أجل أداء افضل لها.

وفي ضوء ما سبق تمت مراجعة العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العمل الأهلي في الخارج ،ثم على المستوى القومي في مصر وارتباطه بالخدمة الاجتماعية ،ثم التخطيط الاجتماعي ودوره في

تحليل السياسات وذلك في إطار الجمعيات الأهلية ، وأخيراً ما تناولته البحوث حول الجمعيات العلمية ومهامها... وذلك على النحو التالي ....

الدراسات السابقة

في دراسة لكل من "أماني قنديل" و"سارة بن نفيسه"[٣] حاولا فيها التعرف على مظاهر التطور العالمي في الاهتمام العلمي بدراسة المنظمات الأهلية وقد أوضحت الدراسة أنه على "المستوى العالمي" تأسست العشرات من الجمعيات العلمية التي تضم الجماعة الأكاديمية العاملة في المجال البحثي في أوروبا والولايات المتحدة وكندا ، ثم في مرحلة تالية أكثر حداثة تأسست جمعيات علمية بهدف الانفتاح على القطاع الثالث (القطاع الأهلي) في الدول النامية ودول أوربا الشرقية على وجه الخصوص ، ومن أمثلة هذا النمط الأخير من الجمعيات العلمية جمعية دراسات القطاع الثالث International society for Third Sector (Research) والتي تأسست عام ١٩٩٢ ويسعى هذا التجمع العلمي نحو تطوير المعرفة بهذا القطاع وتوسيع نطاق الاهتمام بالدول النامية ودول أوربا الشرقية وفتح قنوات الاتصال بين الباحثين في مناطق العالم المختلفة .

وعلى "المستوى العربي" فقد كشفت الدراسة عن ندرة الكتابات وتشتتها وصعوبات جمع البيانات الأولية عن الموضوع مما يفسر محدودية اهتمام البحث العلمي بالجمعيات الأهلية في الأقطار العربية ويرى الباحثان أن من المتوقع أن تكون نقطة البداية لتغيير هذا الواقع هو الدور الرائد الذي يمكن أن تلعبه الجامعات أو مراكز البحث لجذب الأنظار نحو هذا المجال البحثي الذي يكتنفه الكثير من المصاعب. ومن أجل كشف معالم الطريق نحو تحقيق هدف جذب الأنظار نحو هذا المجال البحثي من أجل تفعيل أدائه داخل المجتمع أجريت عدة دراسات للتعرف على الواقع البحثي للقطاع الأهلي فقد قام "محمد حافظ دياب"[٤] بعمل مسح ببلوجرافي للبحوث المهتمة بالجمعيات الأهلية العربية وقد حصرت تلك الدراسة ٣٦٣ بحثاً وتناول هذا المسح طبيعة البحوث والفترات الزمنية التي أجريت فيها والدول القائمة بها والحقل المعرفي المدروسة من خلاله والنظريات التي انطلقت من خلالها والمناهج والأدوات .

وعلى نفس الوتيرة سارت "لبني محمد عبد المجيد"[٥] ولكن بصورة تخصصية حيث قامت باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع بحوث تنظيم المجتمع – أحد طرائق مهنة الخدمة الاجتماعية – التي تناولت الجمعيات الأهلية منذ عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٩٦ مع استخدام تحليل المضمون وقد تم حصر ٥٥ بحثاً طبقت عليهم استمارة تحليل مضمون تضمنت الفئات الرئيسة الآتية (موضوع البحث – تاريخ إجرائه – المجال المكاني – نوع الجمعية – نوع البحث – الأدوات – أهم النتائج – توصيات الباحثين) .

استفادة البحث الراهن من الدراستين السابقتين كانت في فهم الآليات التي تتحرك فيها الجمعيات الأهلية مما ساعد على الاستيعاب الأولي لواقع الجمعيات الأهلية قبل الدراسة التفصيلية.

من الدراسات التي اعتمدت على تحليل وثائق الجمعيات غير الحكومية دراسة لـ "سوزانابرودنت"[٦](Prudent-Ella-Susannna) وقد قامت بدراسة حالة لتحالف الجمعيات غير الرسمية للمعاقين ذهنياً وذلك في ضوء التغير الاجتماعي والواقع المجتمعي ومدى تأثر سياسات وبرامج التحالف بالتغيرات التي تطرأ على أيديولوجية المجتمع ، واعتمد هذا البحث على تحليل ونقد بيانات ووثائق تحالف الجمعيات غير الرسمية للمعاقين ذهنياً (ILSMH) مع إجراء المقابلات والاستبيانات مع أعضاء ذلك التحالف وذلك من خلال منهج دراسة الحالة .وقد تناول ذلك البحث تاريخ تلك المنظمة غير الحكومية مع تقويم معالجة القضايا التي تعرضت لها المنظمة، كما تناول البحث عمليات صنع السياسة داخل المنظمة وسير العمليات التنظيمية داخل المنظمة ،كما تناول سياسة المنظمة في الدفاع عن حقوق المعاقين ذهنياً وجهودها المبذولة في تنفيذ تلك السياسة .وتتشابه تلك الدراسة مع البحث الراهن في الخطوط العامة من حيث التحليل وتأثر المنظمة بالتغيرات التي تطرأ على أيديولوجية المجتمع إلا أنها تختلف عن البحث الراهن في المجتمع الذي أجريت فيه علاوة على العينة المستخدمة وأسلوب التحليل .

وعلى نفس وتيرة الدراسة السابقة قامت "نادية زغلول"[٧] بدراسة مشكلات العملية التخطيطية لجمعيات رعاية الطفولة بمحافظة الجيزة وقامت بتطبيق الدراسة على أربع جمعيات حيث قامت الباحثة بتحليل محتوى محاضر جلسات مجلس الإدارة والتقارير السنوية والحساب الختامي والميزانيات ، أيضاً قامت بمسح شامل لأعضاء مجالس الإدارة للجمعيات الأربع.

وقد اتضح من نتائج هذه الدراسة أن هناك الكثير من المشكلات والمعوقات التي تواجه العمليات التخطيطية في مؤسسات إيواء الأطفال بمحافظة الجيزة ومنها :-

١- عدم وجود أهداف إستراتيجية واضحة لتلك المؤسسات .

٢- توجد أهداف تسعى المؤسسات الإيوائية إلى تحقيقها لكن تقابلها صعوبات تنفيذية.

٣- تفتقد مؤسسات الإيواء إلى المخططين المتخصصين في إعداد إطارات تخطيطية على المستوى المطلوب .

٤- عــدم وضــع معايير محددة للأولويات عند التخطيط لبرامج الرعاية داخل هذه المؤسسات كما أنه لا توجد إستراتيجيات بديلة.

٥- عملية تنفيذ البرامج والمشروعات تواجه بمشكلة كبيرة وهى موقف الميزانية .

٦- تواجه عملية المتابعة صعوبات ترجع إلى أن عملية المتابعة لا يتوفر لها معايير محددة لمعدلات أداء الأنشطة بالمؤسسات .

وتــتفق هــذه الدراســة مع البحث الراهن في استخدام أسلوب تحليل المحتوى على معظم الوثائق المســتخدمة مما يعزز استخدام أداة تحليل المضمون مع وثائق الجمعيات الأهلية كما أن نتائج البحث توضح المشكلات التخطيطية التي من الممكن أن توجد في الجمعيات العلمية ومن ثم يسهل تصنيفها ووضع مؤشرات الحلول المناسبة لها في ضوء المعطيات الأكاديمية والعملية.

وفــي نفــس اتجــاه دراســة العمليات التخطيطية داخل الجمعيات الأهلية قامت "كاترين كيونينغام" (Cunningham,Catherine)[٨] بدراســة تخطيط المنظمات غير الحكومية لبرامج تعليم الكبار ومحاولة فهم ديناميكــيات التخطيط داخل المنظمات غير الحكومية والذي بدوره سوف ينعكس على تطوير مداخل ممارسة التخطــيط مــن أجــل تحقيق أهداف المجتمعات في التنمية ، وقد سعى هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين عملــيات التخطــيط ومحــتوى التخطــيط وكانت المرجعية النظرية لمفاهيم البحث مستمدة من نظرية القيادة ونظــرية الــتفاوض وقد أوضح البحث العلاقات بين المعونة الكندية والمنظمات غير الحكومية وأيضاً الدور الذي تلعبه المنظمات عابرة القارات في نشر الثقافة .

وفــي سبيل تحليل المنظمات غير الحكومية قام "جيل فاند" (Gelfand -Jan - Barry)[٩] بتحليل صــندوق (ســان إسيدرو) لممارسة المشاركة وهو عبارة عن منظمة كولومبية غير حكومية تعمل مع الريف الفقــير فــي الجزء الشمالي من القطر (FSI) وقد تم تحليل المنظمة من خلال " دراسة الحالة " وتم تحليل وثــائق المــنظمة و إجــراء مقــابلات مــع الأفراد و الجماعات داخل المنظمة (العاملين) وخارج المنظمة (المستفيدين) وقد توصل البحث إلى أن منظمة (FSI) تركز مساعدتها على أعضاء المجتمع المحلى و تعمل على إكسابهم المهارات اللازمة لإحداث عمليات التحول التنموية .

وفــي ضــوء ارتــباط سياســات الرعاية الاجتماعية ببرامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي أوصى " عــبد العزيــز مخــتار"[١٠] بضــرورة اتساق جهود الجمعيات الأهلية التطوعية مع أهداف برامج الإصلاح الاقتصــادي الهيكلــي بحيث تسعى إلي التقليل ما أمكن من الآثار الاجتماعية السلبية لتطبيق برامج الإصلاح

الاقتصـــادي الهيكلـــي ، كمـــا أوصى بإعادة النظر في آليات و أجهزة العمل الاجتماعي في مصر بحيث لا تـــتعارض مع المتغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة . و من هنا تظهر أهمية البحث الحالي حيـــث تـــم دراسة انعكاسات المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتي نتج عنها تغيرات تشريعية وذلك على سياسات الجمعيات العلمية في مصر .

وبصـــورة أكـــثر تخصصية نادت دراسة "خليل عبد المقصود"(١١) بالعمل على إنشاء اتحاد نوعي للجمعـــيات الأهلـــية فـــي مجـــال التعلـــيم مما يتيح الفرصة لتبادل الخبرات وتراكمها مع بناء قاعدة بيانات ومعلومـــات وإصدار دليل للجمعيات الأهلية العاملة بالتعليم من خلال الاتحاد النوعي .وقد أفادت هذه الدراسة فـــي الإشـــارة إلى أهمية دراسة واقع الاتحاد النوعي للجمعيات الثقافية والعلمية والدينية ودوره مع الجمعيات العلمية وهذا ما حدث في البحث الراهن .

تحلـــيل السياسات اتجاه علمي حديث وقد أوصت "إحدى الندوات"(١٢) بأهمية تحليل السياسات المختلفة في كافـــة الأنظمـــة وفي ضوء واقع المجتمع وباستخدام نماذج تحليل السياسة المعتمدة . واعترافاً بأهمية تحليل السياســـات قامـــت "ســـلوي شعراوي جمعة"(١٣) بتحليل الاتجاهات الحديثة في السياسات العامة ،وانتهت إلى بعض النتائج العامة التي تتبئ بأن المستقبل يتجه نحو تدعيم هذا العلم وذلك استناداً إلى المنطلقات الاتية :

١- قـــدرة تحليل السياسات العامة على التأقلم مع المتغيرات العالمية ، فمن ناحية أولى ومع طغيان البعد الدولي وظهور تأثيره الواضح على عملية تحديد الأولويات ، أصبح هناك ما يمكن تسميته بالسياسات العامـــة الدولـــية "Global Public policy" ،ومـــن ناحـــية أخرى ومع تغير دور الدولة أصبحت دراســـات السياســـات العامـــة تتـــناول بالدراسة والتحليل القضايا والفاعلين الجدد، ولقد أعطت هذه المرونة دفعة واستمرارية لحقل تحليل السياسات .

٢- على الرغم من الصبغة العلمية لهذا العلم ،فإن ذلك لم يمنعه من الأخذ بكافة الأركان والعناصر التي تســـمح ببـــناء نظـــري قوي وأساليب تحليل ذات صبغة علمية تسمح بالقياس وقدر من التنبؤ ، وهذا ظهـــر مـــن ناحـــية فـــي المنهجـــية الجديدة القائمة على محاولة القياس والخروج بأنماط عامة قابلة للتطبيق،ومـــن ناحـــية ثانـــية بدأ الاهتمام بآراء المستفيدين والمتأثرين بالسياسات بحيث أصبحت هذه السياسات تعكس رغبات المواطنين .

٣- تعـــاظم أهمية مهنة محلل السياسات العامة وبروز الوزن الكبير لوظيفة محلل السياسات تلك الوظيفة التي كانت مهمشة في العديد من البلدان.

٤- بــروز رؤيــة جديدة لوظيفة محلل السياسات تجمع ما بين الحيادية والموضوعية والرشادة من ناحية والنظرة القيمية للسياسات من ناحية أخرى .

فـــي هـــذا السياق أجريت عدة دراسات من خلال نماذج معتمدة في تحليل السياسات فقد قام "فؤاد حسين" [١٤] بدراسة السياسة الاجتماعية في مصر من خلال دراسة حالة وزارة الشئون الاجتماعية وقد اعتمد فـــي هـــذه الدراســـة علي نموذج (جيل) "David-G-Gil" في تحليل السياسات وقد استخلصت الدراسة عدة اعتبارات لتحليل السياسة الاجتماعية منها :

١- أخـــذ العوامـــل المجتمعية في الاعتبار والتي تعد بمثابة محددات لوضع وتنفيذ السياسة وهذه العوامل متمثلة في العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية .

٢- مـــدى توافق قضايا السياسة الاجتماعية وأهدافها واتجاهاتها مع مشكلات المجتمع المصري وقضاياه الملحة .

٣- مدى ملاءمة أدوات تنفيذ السياسة لتحقيق الأهداف المجتمعية .

واعـــتماداً على نفس النموذج (جيل) قام "ريتشارد ستون" (Ston-M-Richard) [١٥] بتحليل سياسة الـــرعاية الصـــحية وذلـــك مـــن أجل النهوض المستقبلي بهذه الرعاية ،وقد سعت الدراسة للإجابة عن عدة تســـاؤلات حـــول سياســـة الرعاية الصحية مثل خصائص سياسة الرعاية الصحية وميكانيزمات الحكومة في تحقـــيق الرعاية الصحية ، ودور الخدمة الاجتماعية في رسم سياسة الرعاية الصحية ، وحساب تكلفة الرعاية الصحية مع تقويم أهداف سياسة الرعاية الصحية.أيضاً قام "عماد حمدي داوود" [١٦] باستخدام نموذج "D.Gil" لتحلـــيل سياسات الرعاية الاجتماعية للطفولة في مصر وذلك لتحديد مسار واتجاهات سياسات رعاية الطفولة في مصر وتم ذلك من خلال دراسة حالة وزارة الشئون الاجتماعية . ومن ضمن الأبحاث التي اعتمدت علي تحلـــيل السياســـات دراســـة " مني محمود عويس " [١٧] حيث تحددت مشكلة الدراسة عندها في تحليل سياسة الـــرعاية لضحايا الجريمة في ضوء نموذج مقترح للتحليل يتناسب وطبيعة المرحلة التي وصلت إليها سياسة الرعاية لضحايا الجريمة بغرض التعرف على ملامح السياسة وكيفية صنعها وأوجه الرعاية اللازمة لضحايا الجـــريمة والأجهـــزة القائمـــة علـــى تقديم الرعاية وإسهامات مهنة الخدمة الاجتماعية وصولاً إلى مؤشرات تخطيطـــية تسهم في نجاح تنفيذ سياسة الرعاية لضحايا الجريمة باعتبارهم موارد بشرية لهم دورهم في تنمية المجـــتمع . وقـــد اســـتخدمت الباحثة نموذج مقترح في تحليل السياسات وذلك بعد عرضها لنماذج عديدة من نمـــاذج تحلـــيل السياســـات . وقـــد تمت الاستفادة من هذه الدراسة في أسلوب عرض وتحليل نماذج تحليل

السياسات وكذلك الخروج إلى تصور يساعد على تحليل سياسات الجمعيات العلمية . وفي ضوء التعرف على سياســات الــرعاية الاجتماعــية للمعاقيــن في مصر قام " محمد عويس"(١٨) بدراسة سياسات وزارة الشئون الاجتماعــية في مجال الصم وضعاف السمع وذلك من أجل الانتهاء إلى مؤشرات لتطوير السياسة الاجتماعية فــي مجــال رعاية الصم وضعاف السمع مع بيان المهام المهنية للأخصائي الاجتماعي لممارسة السياسة في إطــار المنظمات الاجتماعية في مجال الصم والإعاقات السمعية ، وقد اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلــي لمتغــيرات البحــث باستخدام منهج "دراسة الحالة" وكذا بعض تقنيات المسح الاجتماعي وفق إطار تكاملي يؤدي إلى التحليل الكيفي لنتائج تطبيق أدوات جمع البيانات وهي

أ- دليل مقابلة مقننة مع الخبراء والمتخصصين .

ب- دلــيل مقابلــة مقنــنة مع المستفيدين (العملاء) هذا بالإضافة إلى التحليل الكيفي لمضمون الوثائق المتاحة .

وفــي ســبيل مواجهــة مشكلة بطالة المتعلمين قامت "كريمة مرسي"(١٩) بتحليل سياسات الدولة لمواجهة مشــكلة بطالــة المتعلميــن فــي ظل التخصصية وقد هدفت هذه الدراسة وصف وتحليل سياسات الدولة لمواجهــة مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات والمدارس الفنية المتوسطة في فترة التسعينيات وذلك من خلال تحقيق الأتي :

١- الوقوف على أهم ملامح التغيير التي طرأت على هذه السياسة وإدراك وفهم القضايا التي تعالجها .

٢- محاولة الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت وراء نشأة هذه السياسة .

٣- الوقــوف علــى جدوى هذه السياسة ومدى ملاءمتها للواقع الاجتماعي وتعبيرها عنه وعن احتياجات الشباب الفعلية .

٤- محاولة التوصل إلى مجموعة مؤشرات ومقترحات تخطيطية تفيد في تعديل أو تطوير هذه السياسات بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات المجتمع .

وكــان مــن أهــم النــتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن سياسة الدولة لمواجهة مشكلة بطالة المتعلميــن كانــت فــيما مضــى ترتبط بالنموذج المؤسسي التحليلي الذي تتدخل فيه الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعــية لكافة شباب الخريجين والمتمثلة في سياسة التوظيف الحكومي ،أما الأن فقد تركت توفير فرص العمل لقوى السوق (العرض والطلب) ، ورغم ذلك لم يتم إلغاء سياسة التوظيف الحكومي مما يجعل سياسات مواجهــة البطالة في الوقت الحالي تتأرجح ما بين النموذج الفردي العلاجي والنموذج المؤسسي التحليلي وهذا يعتبر من أهم أسباب عدم نجاح السياسة الحالية لمواجهة البطالة في الوقت الحالي.وقد تمت الاستفادة من هذه

الدراســة فــي تكويــن أدوات البحــث كما أنه وتبعاً لنتائجها فإن السياسة الجديدة للدولة نحو توفير الخدمات الاجتماعــية قد تنسحب على الجمعيات الأهلية في الوقت الراهن ، فبعد أن كانت معظم الخدمات التي تقدمها الجمعــيات الأهلــية مدعومة من الدولة أهتز هذا الوضع بعد أن تعالت أصوات عده داخل السلطة التنفيذية مطالبة برفع اليد عن ذلك الدعم. وقد حاول البحث الراهن دراسة تلك الجزئية وانعكاسها على أداء الجمعيات العلمية.

هــناك عدة دراسات قامت بإجراء عمليات تحليل السياسات على جوانب عدة في السياسة المصرية فقــد قام "احمد حسين عبد الرازق"[٢٠] باستخدام نموذج "D.Gil" لتحليل الجوانب الاجتماعية لسياسة الرعاية الصــحية للــتعرف على مسار واتجاهات السياسة الصحية في المجتمع المصري.وقام "شفيق أحمد شفيق"[٢١] بتحلــيل سياســة التوطيــن في المجتمعات الصحراوية المستحدثة وذلك من خلال تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصــادية والسياسية التي كانت وراء نشأة سياسة التوطين والتغيرات التي اعترت هذه السياسة في الفترة مــن ١٩٧٠ – ١٩٩٠. أما "محمد الحمزاوي"[٢٢] فقد قام بدراسة سياسة الرعاية الاجتماعية في مجال القوى العاملة وذلك بهدف توصيف مستوى الأداء والفعل الحكومي لسياسة الرعاية الاجتماعية وسياسة تنمية القوى البشــرية فــي مجــال القوى العاملة والتوصل إلى المؤشرات التخطيطية التي يعتمد عليها عند وضع سياسة الرعاية الاجتماعية في مجال القوى العاملة.

علــى مســتوى تحلــيل سياســات المنظمات قامت "باربرا فيليب" (fillip – barbara)[٢٣] بتحليل سياسة البنك الدولي تجاه قضايا البلدان النامية.وفكرة "البلدان النامية" في فترة متقدمة من الحرب الباردة (اخر ١٩٨٠حــتى أول ١٩٩٠) أصبحت تمثل على نحو متزايد محوراً رئيساً من محاور تحقيق الديمقراطية وذلك مــن قبل الحكومات الديمقراطية وقد تصاعد هذا الاهتمام في الوقت الراهن من أجل تحقيق هدف تلك البلدان فــي الــنمو، ومدخل التنمية الاقتصادية أهم مداخل تحقيق هذا الهدف ، ومن هنا يبرز دور البنك الدولي في تحقــيق ذلــك الهــدف.والبحث يعتمد على دراسة حالة البنك من أجل الوقوف على عملية صنع القرار داخل منظمة دولية وذلك باستخدام طرائق منهجية تتضمن تحليل محتوى وثائق البنك الدولي مع إجراء مقابلات مع أعضــاء وكــوادر البنك الدولي.وقد اعتمد ذلك البحث على نظرية المنظمات كمرجعية لتحليل السياسة.وقدم البحث عدة نتائج تنظم عمليات تحديد الأولويات عند التعامل مع قضايا البلدان النامية .

علــى مســتوى الجمعيات العلمية أشار تقرير"للمجالس القومية المتخصصة"[٢٤] في ١٩٨١ إلى أن الجمعــيات العلمــية قدمــت خدمات لا تنكر في دفع عجلة العلم وإرساء قواعده على أسس لو استمر دعمها

بالقدر المطلوب لكان لمصر الآن شان اخر بين الأمم التي شقت طريقها وبلغت بالعلم غايات لم يكن مستحيلا علــي مصر بلوغها ، وعلى هذا الأساس أوصى التقرير بالاهتمام بتلك الجمعيات وتدعيمها.هذه التوصية من المجــالس القومــية المتخصصة لم تقابل بنفس درجة الحماس الذي تحمله ويوضح ذلك الوضع الحالي لمعظم الجمعــيات العلمية وهذا ما جعل المجالس القومية تجدد التوصية بصورة مختلفة بعد ١٩عام وذلك من خلال "تقريــر لها عام ٢٠٠٠"[٢٥] أوصت فيه بالاهتمام بالجمعيات العلمية لدورها الريادي الهام في مجالات البحث العلمـــي وإثراء المعرفة وتقديم الدعم المستمر لها حتى تتمكن من ممارسة دورها في النشر العلمي. والاهتمام بالجمعــيات العلمــية يظهــر جلــياً في التقارير الدولية ففي تقرير تــم إعــداده عــن الجمعيــات العلميــة خــــلال العصـــر الذهبي للعلــم بهولنــدا "١٨٥٠-١٩١٤"[٢٦] وضح أن الاهتمام المتنامي بالعلم يمكن أن يــرى في تاريخ الجمعيات العلمية كثيرة العدد بهولندا.وقد أبرز التقرير الأدوار الكبيرة التي لعبتها في خدمة قضــايا العلــم وكــيف أن الجمعيات العلمية كانت بمثابة حلقة الوصل بين العلماء كلاً في مجال اهتمامه،كما أوضـــح التقرير أنه مع عام ١٨٦٠ أصبح هناك اهتماماً متزايداً بإنشاء الجمعيات العلمية حيث كان هناك ٨٩ جمعــية ثقافــية وعلمية ارتفع ذلك العدد ليصل بعد خمسين عاماً إلى ١١٤ جمعية علمية.وقد أوصى التقرير بضـــرورة فحــص العلاقة بين ظاهرتي ازدهار العلم وانتشار الجمعيات العلمية. وفي محاولة للنهوض بأداء الجمعــيات العلمــية فـــي مصر قام "محمود حافظ"[٢٧] بوضع مقترحات لدعم الجمعيات والنهوض برسالتها العلمية وهي :-

١- بالنســبة للصـــعوبات الماليــة يقترح أن ترفع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ميزانية الجمعيات العلمــية إلـــى القـــدر الذي تتطلبه الظروف الراهنة وذلك بخلاف النسبة المئوية من ميزانية البحوث والأنشطة التي يدعم منها النشر العلمي بالجمعيات العلمية.
٢- بالنسبة للصعوبات المكانية التي تعانيها الجمعيات العلمية التي ليس لها مقر فيقترح أن تشرع الجهات المسئولة في اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة مبنى مجمع للجمعيات العلمية وعلمائها [دار العلماء أسوة بـــدار الكـــتاب] مـــزود بقاعات للمحاضرات والندوات والمؤتمرات والمرافق الأخرى اللازمة للقيام بالأنشطة العلمية المختلفة .
٣- أن تشـــرع الأكاديمــــية فـــي اتخـــاذ الخطوات اللازمة لاستصدار تشريع يسند إليها الإشراف المالي والإداري علـــى الجمعيات العلمية ، وأن تضع الأكاديمية تعريفاً دقيقاً للجمعية العلمية يستهدف جدية إقامـــة الجمعية في ضوء ما تحدده من أهداف وما يمكن أن يتوافر لها من إمكانات بشرية ومالية كما يستهدف تجنب تكرار قيام جمعيات لها نفس الأهداف توخياً لتجميع الجهود وتنسيقها.
٤- أن تقـــوم الجمعـــيات العلمـــية بعقـــد مؤتمر سنوي (المؤتمر السنوي للجمعيات العلمية) تحت رعاية أكاديمـــية البحـــث العلمـــي والتكنولوجيا تناقش فيه القضايا العلمية العامة وأوضاع الجمعيات العلمية وإنجازاتها وغير ذلك من أنشطتها وانعكاس ذلك على قضايا التنمية.

٥- تشجيع إقامة جمعيات علمية أو فروع من الجمعيات في بعض البلاد الكبرى حيث الجامعات الإقليمية ومراكز البحوث ، ويمكن للأكاديمية أن تقوم بدور رائد في هذا المجال .

٦- أن تطـرح أكاديمـية البحـث العلمي والتكنولوجيا على بعض الجمعيات العلمية مشاكل قومية معينة لمناقشـتها وإبـداء الرأي العلمي فيها واقتراح حلول لها،كما يمكن للأكاديمية أن تعهد إلى الجمعيات العلمية بالإسهام في تبسيط وتأريخ العلوم وإعداد التراجم والمؤلفات التي تخدم نشر الثقافة العلمية في مصر.

المقـترحات السـابقة وضـعها أحـد الخبراء في حقبة زمنية صاحبت أيديولوجية معينة حـاول البحـــث الحالي الاستفادة منها والتحقق منها في ضوء التغيرات الراهنة. هذا وقد أوصت "فرخندة حسن"(٢٨) بـــ:

١- سد الفجوة بين الجمعيات العلمية وبعضها البعض وتدعيم الصلات بينهما انطلاقاً من أن هدف الجميع هو خدمة المجتمع وتطويره.

٢- يجـب علـى الجمعيات العلمية أن تتحصن بالمهارات الإدارية التي تزيد من فعاليتها وتقوي القدرات البشرية.

مـا وصـل إليه هذا البحث يعتبر رؤية فنية لأحد جوانب سياسات الجمعيات العلمية وعلى ضوئها أمكن تبين بعض أوجه القصور في الجمعيات.

وفـي صورة أكثر تخصصية في دراسة الجمعيات العلمية من الداخل أجريت عدة دراسات مختلفة فـي هذا المجال ، فقد قامت "فؤاده البكري"(٢٩) بدراسة النشاط الاتصالي بالجمعيات الثقافية والعلمية في مصر وقـد خرجـت بضـرورة إقامة حلقة وصل بين طلاب الجامعات العلمية وذلك من أجل تحقيق النفع العلمي والمجتمعـي لكـل مـن الطلاب والجمعيات والمجتمع.وقام "أسامة القلش"(٣٠) بدراسة دور مكتبات الجمعيات العلمـية فـي خدمة البحث العلمي وذلك من خلال تناول مكتبات جمعيات العلوم البحتة والتكنولوجيا بالقاهرة الكـبرى ، وقـد قامـت الدراسـة بالعروج على قطاع الجمعيات العلمية وإبراز كينونته داخل المجتمع وأنه موضـوع لـم يحـتل مكانـته الحقه وسط الموضوعات البحثية في جمهورية مصر العربية -على حد قول الباحـث- . وقـد أشـارت الدراسـة إلى معوقات كثيرة تكتنف قطاع الجمعيات العلمية منها معوقات إدارية وتخطيطـية ومعوقـات تمويلـية.وقـد قدم الباحث مقترحات كثيرة في ضوء رؤيته الأكاديمية لهذا القطاع، مقـترحات تمـت الإفادة منها في عملية تحليل السياسات في البحث الراهن . وفي دراسة استطلاعية لـ"نبيل

صـــادق"[٣١] تم فيها التأكيد على الأهمية العلمية والعملية للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وهى مسجلة كجمعـــية علمية- ولعل أبرز ما قامت به الجمعية هو إنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية (المعهد العالي للخدمة الاجتماعـــية بالقاهـــرة حالـــياً).كما أبرزت تلك الدراسة أهمية مكتب البحوث الاجتماعية الذي تضمه الجمعية حيث أكدت الدراسة على أن مثل هذه المكاتب تعتبر من الأجهزة المعاونة لأجهزة تنظيم المجتمع حيث أن لها تأثـــيرها الكبير في تمكين أجهزة تنظيم المجتمع من أداء رسالتها على أسس سليمة.وقد وضعت الدراسة يدها علـــى بعـــض المشـــكلات التي تواجه الجمعية وهى مشكلات تخطيطية ، ومشكلات في التنسيق مع الجهات الأخـــرى ، وبعـــض القصـــور في التكنيكات الفنية للتنفيذ ومشكلات تمويلية.وكلها جوانب قصور تحتاج إلى دراســـة دقـــيقة لوضع اليد على أنسب الحلول لتداركها وقد أفادت هذه الجوانب أثناء عملية تحليل السياسات الجمعيات العلمية وذلك في استيعاب العقبات التي تواجهها الجمعيات العلمية.

رؤية تحليلية للدراسات السابقة

يتبين من العرض السابق الخصوبة البحثية لقطاع الجمعيات الأهلية عالمياً ومحلياً ، هذا في الوقت الـــذي تكـــرس فيه الجهود البحثية المصاحبة بتوفير الاعتمادات المالية الدولية للبحث في هذا القطاع باعتباره مكمـــلاً لدور الحكومات.وقد ظهر هذا الاهتمام بصورة ملفتة للنظر في العقدين المنصرمين وبصورة خاصة فـــي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي؛ على المستوى المحلي يتضح من عرض الدراسات السابقة بروز مدرسة "الخدمـــة الاجتماعية" عن باقي المدارس الأخرى في الاهتمام ببحث قضايا ومشكلات العمل الأهلي في مصر وقـــد ظلـــت تلك المدرسة شبه منفردة لفترة طويلة بهذا الاهتمام إلى أن دخلت مدارس أخرى ساحة الاهتمام بصـــورة مكثفة مثل مدرسة "العلوم السياسية" و"المدرسة التاريخية" لبحث كيفية تفعيل دور القطاع الأهلي في مصـــر ومعـــرفة الحـــركة التاريخية للجمعيات الأهلية. وقد حاول دارسي هذا القطاع بصورة عامة ومدرسة الخدمـــة الاجتماعية بصفة خاصة ربط دراساتهم بمرجعية نظرية تربط المشكلة البحثية بنظرية من النظريات وتفسر مشكلات المؤسسات في ضوء تلك النظريات مثل (الدور – النسق).

وقـــد أبـــرزت الدراسات مجموعة من المشكلات والمعوقات التي تؤثر على دور الجمعيات الأهلية في مصر من مشكلات تخطيطية وإدارية ومشكلات تمويلية ومعوقات أخرى.

وقـــد تناولـــت تلـــك الدراسات ميادين عدة من ميادين القطاع الأهلي مثل ميدان تنمية المجتمعات المحلـــية ، مـــيدان المرأة وميدان رعاية الفئات الخاصة ، واعتمدت في دراستها على مناهج علمية متعددة وعلـــى مســـتوى أسلوب تحليل السياسات فقد استخدم هذا الأسلوب في تحليل منظمات حكومية دولياً ومحلياً

وأعطـى مؤشرات في حالات كثيرة تهدف إلى تطوير وتفعيل سياسات تلك المنظمات وفي محاولات لتطبيق نمـاذج تحلـيل السياسات على قطاع الجمعيات الأهلية أجريت بعض الدراسات وفق ذلك المنهج وكانت أبرز النماذج التي استخدمت نموذج "جيل" في تحليل السياسات وفي حالات أخرى كان يتم استعراض نماذج تحليل السياسـات والتوصل إلى تصور لنموذج يتناسب والحالة التي يتم تحليلها وفق معطيات الواقع وهذا الأسلوب قـد يكـون أنسب في التطبيق نظراً لتباين الفروق بين كل حالة وأخرى يتم تحليلها . أما على مستوى ميدان الجمعـيات العلمـية فقد تناولته دراسات محدودة جداً دولياً ومحلياً والتناول كان يتباين بين العمومية الشديدة والجزئية التخصصية بمعنى عمومية التناول ككيان داخل المجتمع ينبغي الاهتمام به ووضع الرؤى من خلال خـبراء يـرون أن هذا القطاع قد يقدم مساهمات فعالة في إثراء البحث العلمي ، ودراسات جزئية تخصصية تناولـت نشاطاً محدداً من أنشطة تلك الجمعيات مثل نشاط مكتبات الجمعيات العلمية أو النشاط الإتصالي لتلك الجمعـيات وإن كانـت تلـك الدراسات أعطت صورة لبعض جوانب هذا القطاع وأبرزت أهميته في الساحة العلمية .

<u>الوصول للمشكلة البحثية</u>

وحـتى يـتم بلـورة المشكلة البحثية بصورة مكتملة واستكمالاً للمسح المكتبي للبحوث والدراسات المرتبطة بالبحث الراهن قام الباحث بعدة زيارات ميدانية استكشافية من أجل معرفة وتفهم الحقل البحثي الذي أجريت فيه الدراسة وقد تمت زيارة الجهات التالية :-

١. وزارة الشئون الاجتماعية (إدارة الجمعيات والاتحادات) .
٢. أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (إدارة الجمعيات العلمية) .
٣. مديرية الشئون الاجتماعية بالقاهرة .
٤. الاتحاد النوعي للهيئات الثقافية والعلمية والدينية .
٥. الاتحاد العلمي المصري (يضم في مقره عدداً من الجمعيات العلمية) .
٦. الهيئة العلمية للمرأة المصرية "كجمعية علمية" .
٧. مقابلة بعض أعضاء مجالس إدارات الجمعيات العلمية في مصر .

<u>وقد ظهر من الدراسة المبدئية أن النشاطات التي تقوم بها هذه الجمعيات هي :-</u>

١- مؤتمرات .　　٢- ندوات.　　٣- إصدار مجلات علمية .　　٤- دورات تدريبية
٥- محاضرات .　　٦- خدمة مكتبة .　　٧- بحوث ميدانية .

وقد تبين أن الوثائق المتوفرة عن الجمعيات العلمية :-

١. **التقارير السنوية للجمعيات العلمية وتشمل :**

أ) أنشطة مجالس إدارات الجمعيات على مدار العام .

ب) ميزانيات الجمعيات والتي توضح إيرادات ومصروفات الجمعيات على مدار العام .

٢. **لائحة النظام الأساسي لكل جمعية .**

٣. **قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية .**

وبعد الربط بين المعطيات النظرية التي تم تجميعها وبين معطيات الزيارات الميدانية الكشفية أمكن تحديد مشكلة البحث في الآتي :-

" تحليل سياسات الجمعيات الأهلية العلمية في مصرفي ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية " .

ويذلك تتحدد أهداف البحث في :-

١. التعرف على سياسات الجمعيات العلمية .

٢. كيفية تفعيل أداء الجمعيات العلمية في ضوء المتغيرات الراهنة .

التساؤلات البحثية :-

١- ما هو واقع الجمعيات العلمية في مصر .؟

٢- ما هى طبيعة سياسات الأنشطة العلمية للجمعيات العلمية .؟

٣- ما هى طبيعة السياسات المالية للجمعيات العلمية .؟

٤- ما هي انعكاسات المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على سياسات الجمعيات العلمية .؟

٥- كيف يمكن تفعيل أداء الجمعيات العلمية في مصر .؟

مفاهيم البحث الإجرائية :-

(١) السياسات

وهى في البحث الراهن ذات شقين .

أ- سياسات أنشطة علمية (الأنشطة التي تمارسها الجمعيات العلمية).

ب-سياسات مالية (إيرادات الجمعيات العلمية ومصروفاتها).

(٢) تحليل السياسات

سيعتمد البحث الراهن على التصور التالي في تحليل السياسات والذي سيتم توضيح كيفية التوصل إليه في الفصل الثاني والخاص بالاتجاهات العلمية في تحليل السياسات والتصور هو :

١. **ملامح سياسات الجمعيات العلمية :**

أ- الأهداف التي تسعى الجمعيات العلمية لتحقيقها .

ب-الإطار القانوني الذي تتحرك في خلاله سياسات الجمعيات العلمية .

ج- الإطار الأيديولوجي المصاحب لسياسات الجمعيات العلمية .

٢. **صنع سياسات الجمعيات العلمية :**

أ- المشاركون في صنع سياسات الجمعيات العلمية .

ب-المستفيدون من سياسات الجمعيات العلمية .

ج- علاقة الجمعيات العلمية بالهيئات الأخرى وتأثير ذلك على عملية صنع السياسات

د- سياسة الدولة نحو البحث العلمي وعلاقة ذلك بسياسات الجمعيات العلمية .

٣. **تنفيذ سياسات الجمعيات العلمية:**

أ- الأنشطة العلمية التي تمارسها الجمعيات العلمية .

ب- السياسات المالية للجمعيات العلمية .

١- مصـــادر التمويـــل:

أ- مصادر تمويل حكومية.

ب- مصادر تمويل غير حكومية.

٢- الإنفـــاق.

٤. **مشكلات تواجه الجمعيات العلمية:**

أ- مشكلات تمويلية .

ب- مشكلات إدارية .

ج- مشكلات أخرى .

(٣) الجمعيات العلمية

يعـــرف المعجـــم الوجـــيز الجمعية بأنها "طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة ؛ ومنها الجمعية الخيرية الإسلامية ، الجمعية التشريعية ،الجمعية التعاونية ، الجمعية العلمية والأدبية"(٣٢).

وبمكن تحديد الجمعيات العلمية في البحث الراهن بالصورة التالية :

١- هى جمعيات أهلية .

٢- تخضع لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية .

٣- مسجلة بأكاديمية البحث العلمي .

٤- تمارس نشاطها في مجالات العلوم الإنسانية والعلوم البحتة.

٥- تضم الجماعة المتخصصة في فرع من فروع المعرفة .

(٤) المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية

ويقصد بها في البحث الراهن :-

أ- التحولات الأيديولوجية التي مر بها المجتمع المصري (الرأسمالية في بداية القرن ثم الاشتراكية في أعقاب ثورة يوليو ثم الرأسمالية مع العقدين الأخيرين بدءاً بسياسة الانفتاح حتى الخصخصة).

ب-تغير القوانين المنظمة للنشاط الأهلي في مصر وأهمها التحول من القانون "رقم٣٢ لسنة ١٩٦٤ "إلى القانون "رقم٨٤ لسنة ٢٠٠٢ "ولائحته التنفيذية.

نوع الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية وذلك من أجل تقرير خصائص السياسات المالية وسياسات الأنشطة العلمية للجمعيات العلمية.

والدراسة الوصفية تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها وهذا ما يتناسب مع أهداف الدراسة.

المنهج المستخدم :

المنهج المستخدم هو منهج "دراسة الحالة" وذلك من أجل التحليل الكيفي لمعطيات الدراسة الميدانية.

أدوات البحث :

(١) تحليل المضمون (المحتوي) Content Analysis :

وذلك لفاعليتها في التعامل مع الوثائق وتم إعداد دليل تحليل محتوى و تم تطبيقه بعد تحكيمه على التقارير السنوية للجمعيات العلمية على مدار أربع سنوات وقد تم اختيار هذا المصدر للأسباب التالية :

أ- أعضاء مجلس الإدارة منوط بهم وضع وصياغة سياسات الجمعية.

ب- التقارير السنوية مسجل بها كافة أنشطة مجلس الإدارة والتي من خلالها يمكن تحليل سياسات مجلس الإدارة.

ج- قد تكون فترة الأربع سنوات كافية لقراءة سياسات الجمعيات العلمية بناء على معطيات الدراسات السابقة المشابهة .

(٢) استمارة الأنشطة Check List :

ومن خلالها تم التعرف مبدئياً على كافة أنشطة الجمعية ويتم تطبيقها بعد تحكيمها على سكرتيري مجالس إدارات الجمعيات العلمية المختارة.

(٣) تحليل الميزانيات :

تم استخدام دليل لتحليل ميزانيات الجمعيات العلمية وذلك من أجل التعرف على السياسات المالية للجمعيات العلمية.

(٤) المقابلات شبه المقننة :

وذلك من أجل التعرف على وجهات نظر الخبراء في سياسات الجمعيات العلمية وتم الاعتماد على دليل مقابلة محكم أثناء إجراء تلك المقابلات .

مجالات البحث :

أ- المجال المكاني :

تم اختيار المجال المكاني للبحث عمدياً حيث تم وضع مجموعة من الشروط في ضوئها يتم اختيار الجمعيات العلمية التي سيتم تحليل سياستها وهذه الشروط هي :

١- أن تكون الجمعية مصرية وغير مشتركة مع هيئة أجنبية .

٢- أن تكون مشهرة في وزارة الشئون الاجتماعية كجمعية أهلية ومسجلة بأكاديمية البحث العلمي كجمعية علمية .

٣- ألا يؤخذ أكثر من جمعية تعمل في نفس المجال .

٤- أن يكون لها نشاط ملموس داخل المجتمع.

٥- موافقة الجمعية على إجراء الدراسة عليها.

وبعد مراجعة سجلات إدارة الجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمي ومراجعة ملفات الجمعيات بوزارة الشئون الاجتماعية ومديرية الشئون الاجتماعية بالقاهرة تم اختيار مجموعة من الجمعيات التي انطبقت عليها

الشروط السابقة ، وبعد استبعاد الجمعيات التي رفض مجلس إدارتها إجراء الدراسة عليها ، واستبعاد الجمعيات التي أجريت عليها دراسات سابقة أخذت عينة الدراسة الصورة التالية:

١- الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي .

٢- جمعية المهندسين المصرية .

٣- الجمعية المصرية لعلم الحشرات .

٤- الجمعية الصيدلية المصرية .

٥- جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية.

ب- المجال البشري

وهــو يمثل الخبراء الذين سيتم التعرف علي وجهات نظرهم في سياسات الجمعيات العلمية وقد تم وضع مجموعة من الشروط لاختيار الخبراء :

١- أن يكون عضو مجلس إدارة جمعية علمية.
٢- المسئولين عن الجمعيات العلمية في كلاً من وزارة الشئون الاجتماعية و أكاديمية البحث العلمي.
٣- أكاديميين لهم أبحاث علمية حول الجمعيات الأهلية .
٤- مهنيين لهم خبرات ميدانية بالعمل الأهلي.
٥- قانونيين لهم خبرات بتشريعات العمل الأهلي في مصر.
٦- مراجعين ماليين لديهم خبرات متعمقة في مراجعة موازنات الجمعيات.

ج- المجال الزمني :

وهو يمثل الفترة الزمنية اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية وقد تم جمع البيانات في الفترة من ١/٤/ ٢٠٠٢ حتى ٣٠/٥/٢٠٠٢.

مصادر الفصل الأول

١- العـام العالمـي للـتطوع ٢٠٠١ والمؤتمر العالمي للتطوع (١٤-١٨ يناير ٢٠٠١) : المظلة (نشرة فصـلية تصـدر عـن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية - "تحت التأسيس") ، عدد رقم ٢٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، القاهرة ، ص١٥ - ١٦.

٢- فرخـندة حسـن : الجمعيات العلمية في مصر والتحدي التكنولوجي ، المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، الجزء الثاني ، ٢٠٠٠، ص ٦٩-٨١ .

٣- أمانـي قـنديل ، سـارة بـن نفيسـه : الجمعـيات الأهلـية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٤- محمـد حـافظ دياب : (خطاب الجمعيات الأهلية العربية - رؤية تحليلية ومقارنة نقدية) ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، (المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها - الجمعية العربية لعلم الاجتماع تونس)

من ٢٤/٨ - ٤/٩/١٩٩٦ ، بنها ، ص ص٣٧-١٤٦ .

٥- لبنـي محمـد عبد المجيد : إسهامات بحوث تنظيم المجتمع في دراسة الجمعيات الأهلية في مصر ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص ص ٦١٧-٦٤٨ .

6- Prudent – ELLA · Susanna : social change and social context : A case study of the International league of societies for persons with mental handicap (ILSMH) (mental Retardation university of Brandeis) , 1990 .

٧- نادية زغلول : مشكلات العملية التخطيطية لجمعيات رعاية الطفولة بمحافظة الجيزة ، المؤتمر العلمي السادس لكلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة فرع الفيوم ،٢١-٢٣ إبريل ١٩٩٣ .

8- Cunningham,catherine : An Ethnography of planning in A Non – Governmental organization (International Development), The University of British, Canada, 1997 .

9- Gelfand-J-Barry : participating in planned social change ; A case study of the participatory practices of the Fundacion san Isidro in colombia , university of Alberta canada , 1994 .

١٠- عبد العزيز مختار : سياسات الرعاية الاجتماعية وارتباطها ببرامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي ، المؤتمر العلمي السابع لكلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٧ - ٩ ديسمبر ١٩٩٣ .

١١- خليل عبد المقصود عبد الحميد : مؤشرات تخطيطه لدعم دور الجمعيات الأهلية لتمكين الإناث من حقهن في التعليم ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية (مجلة علمية نصف سنوية تصدرها كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان) ، العدد الثامن ، ابريل ٢٠٠٠ .

١٢- تقويم السياسات الاجتماعية في مصر : أعمال الندوة الأولى للبرنامج الدائم لتقويم السياسات والبرامج الاجتماعية ، ١٣ - ٥ ابريل ١٩٨٨، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة .

١٣- سلوى شعراوي جمعة : تحليل السياسات العامة في القرن الـ٢١ ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثاني ، ربيع ٢٠٠١ ، القاهرة، ص ص ٢٣ - ٢٦ .

١٤- فؤاد حسين حسن : السياسة الاجتماعية في مصر - دراسة حالة بالتطبيق على وزارة الشئون الاجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩١ .

15-Stone-Michael-Richard : Apolicy Analysis of the medicare prospective payment system (health care) , university of pittsburgh , 1995

١٦- عماد حمدي داوود : تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للطفولة في مصر في الفترة من ٨٨ - ١٩٩٢ (دراسة حالة بالتطبيق على وزارة الشئون الاجتماعية)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٨ .

١٧- منى محمود عويس : تحليل سياسة الرعاية لضحايا الجريمة كمؤشرات تخطيطية تدعم نجاحها ، المؤتمر العلمي التاسع لكلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ١٣ - ١٥ مارس ١٩٩٦ ، ص ص ٥٨٤ - ٦٢٠ .

١٨- محمد محمود ابراهيم عويس : تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للمعاقين في مصر (دراسة لسياسات وزارة الشئون الاجتماعية في مجال الصم وضعاف السمع)، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد العاشر ، ابريل ٢٠٠١ .

١٩- كريمة خليل مرسي : تحليل سياسات الدولة لمواجهة مشكلة بطالة المتعلمين في ظل التخصصية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة فرع الفيوم ، ١٩٩٩ .

٢٠- أحمد حسين عبد الرازق : تحليل الجوانب الاجتماعية لسياسة الرعاية الصحية في مصر في الفترة من ٨٧ - ١٩٩٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة فرع الفيوم ، ١٩٩٨ .

٢١- شـــفيق أحمد شفيق : دراسة تحليلية لسياسة التوطين في المجتمعات الصحراوية المستحدثة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٢ .

٢٢- محمـــد أحمد خليل الحمزاوي : سياسة الرعاية الاجتماعية في مجال القوى العاملة ، دراسة مطبقة علـــى وزارة القـــوى العاملـــة والتشـــغيل فـــي مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٦ .

23-Fillip Barbara : The world Bank and Governance ; Aprocess Approach to policy Analysis, university of pittsburgh, 1997 .

٢٤- دور الجمعـــيات العلمـــية في تنشيط البحث العلمي : تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، المجالس القومية المتخصصة ، رئاسة الجمهورية ، الدورة الثامنة ١٩٨١ .

٢٥- المـــنظمات غـــير الحكومية ودورها في التنمية المحلية : تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، المجالس القومية المتخصصة ، رئاسة الجمهورية، الدورة العشرون ، ٢٠٠٠ .

26- Gerhard Heilmann : scientific societies in the second Golden Age of Dutch science, 1850 - 1914 : http : // odur.let.rug .nl

٢٧- محمود حافظ : الجمعيات العلمية في مصر ، بحث غير منشور ، كلية العلوم ، جامعة القاهرة ، بدون تاريخ .

٢٨- فرخندة حسن : الجمعيات العلمية في مصر والتحدي التكنولوجي ، مرجع سبق ذكره .

٢٩- فؤاده عبد المنعم البكري : دور الاتصال المباشر في تنمية الوعي الاجتماعي " دراسة ميدانية للنشاط الاتصالي بالجمعيات الثقافية والعلمية في مصر " رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

٣٠- أســـامة أحمد جمال السيد القلش : دور مكتبات الجمعيات العلمية المصرية في القاهرة الكبرى في خدمة البحث العلمي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .

٣١- نبيل محمد صادق : دور الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية في مجال تنظيم المجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٧٤ .

٣٢- المعجـــم الوجيز : مجمع اللغة العربية ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٧ .

الفصل الثاني

العلم في الإسلام

١- العلم في القرآن .

٢- العلم والإخـــلاص .

٣- العلم والعمـــــل .

٤- العلم النافع في الإسلام .

٥- العلم وطالبـــــه .

٦- العلم والعالــــم .

العلم في القرآن

اهــتم القــرآن بــالعلم باعتــباره أحد الركائز الأساسية في بناء حضارته . فجاءت الآيات القرانيه لتؤســس تلك الركيزة ، فتارة ترغب وتدعوا إلى العلم وتعلمه وتارة أخرى توضح مكانة العلماء ودورهم في هداية البشرية ورفعة الإسلام بما آتاهم الله من العلم النافع .

يقــول سبحانه وتعالــى :

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ (العلق ١ :٥)

﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ (النساء:١١٣)

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (التوبة:١٢٢)

﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

(النساء:٨٣)

﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ ﴾

(العنكبوت: ٤٩)

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾

(النحل:٤٣)

﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾ (العنكبوت:٤٣)

﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (البقرة:٢٦٩)

﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ (سبأ:٦)

﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ (فاطر:٢٨)

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (المجادلة:١١)

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (الزمر:٩)

صدق الله العظيم

العلـــم و الإخـــلاص

يقـول الشـاطبي- عليه رحمة الله - كل علم شرعي - مشروع - فطلب الشارع له إنما يكون حيث هو وسيلة إلى التعبد به لله تعالى لا من جهة أخرى فإن ظهر فيه اعتبار جهة أخرى فبالتبع والقصد الثاني لا بالقصد الأول(١) .

بمعـنى أن كل طالب علم عليه أن يخلص نيته كاملة لله وأن يعتبر العلم الذي يطلبه هو وسيلة لعبادة ربـه فـإن أشرك في مقصده لطلب العلم غاية أخرى سقط المقصد الأول وبقي المقصد الآخر والذي هو في جمـيع الأحوال من مطالب الدنيا وشهوات النفس الإنسانية . روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله علـيه وسـلم أنه قال "من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله عز وجل لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عَرف الجنة يوم القيامة " صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ...... "عَرفها يعني ريحها" .

وعـن أبى هريرة أيضاً قال : "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "من جاء مسجدي هذا لم يأته إلا لخير يتعلمه أو يعلمه فهو بمنزلة المجاهدين في سبيل الله ومن جاء لغير ذلك فهو بمنزلة الرجل ينظر الى متاع غيره " صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ..... رواه ابن ماجة والبيهقي .

ومن أهم المؤثرات في عدم الإخلاص هو الرياء الذي سُئل الشافعي - رحمه الله- عنه فقال " الرياء فتنة عقدها الهوى حيال أبصار قلوب العلماء فنظروا إليها بسوء اختيار النفـوس فأُحبطت أعمالهم "(٢) ؛ سوء اختـيار النفوس يجعله إبليس ديدناً له فيقعد لطلبة العلم وللعلماء حتى يقعوا في فخه فيخسرون وتحبط أعمالهم وفـي ذلـك يقـول ابن الجوزي - رحمه الله-:" لبس إبليس على الكاملين في العلوم فيسهرون ليلهم ويدأبون نهـارهم فـي تصانيف العلوم ويريهم إبليس أن المقصود نشر الدين ، ويكون مقصودهم الباطن انتشار الذكر وعلـو الصيت والرياسة وطلب الرحلة من الآفاق إلي المصنف ؛ وينكشف هذا التلبيس بأنه لو انتفع بمصنفاته الـناس مـن غير تردد إليه أو قُرئت على نظيره في العلم فرح بذلك إن كان مراده نشر العلم وقد قال بعض السـلف - مـا مـن علم علمته إلا أحببت أن يستفيده الناس من غير أن يُنسب إليّ- ومنهم من يفرح بكثرة الاتـباع ويلـبس عليه إبليس بأن هذا الفرح لكثرة طلاب العلم ، وإنما مراده كثرة الأصحاب واستطارة الذكر ومـن ذلك العجب بكلماتهم وعلمهم ، وينكشف هذا التلبيس أنه لو انقطع بعضهم إلى غيره ممن هو أعلم منه ثقـل ذلك عليه وما هذه صفة المخلص في التعليم لأن مثل المخلص مثل الأطباء الذين يداوون المرضى لله سبحانه وتعالى فإذا شفي بعض المرضى على يد طبيب فرح منهم فرح الآخر ".(٣)

ويوضح الفقهاء أن من أسباب انتكاسة الأمة هو عدم إخلاص العلماء في رحلتهم العلمية بدءً من طلبه انتهاءً بتعليمه ومن ثم يكون الاهتمام بتحقيق غايات دنيوية يتساوى في حالتها تمكين الأمة مع عدمه بل في بعض الأحيان إذا تعارض الخاص مع العام يقدم الأول على أعناق الثاني ... يقول مصطفى صبري – عليه رحمة الله– "الطائفة المتعلمة التي يكون مقصودها من طلب العلم الحصول على شهادة العلم لا العلم نفسه ، إذا استفادوا بتلك الشهادة شيئاً من الدنيا كالمال والجاه والشهرة كان ذلك شهادة على شهادتهم التي تحتاج إلى شهادة ... وهذه الطائفة لا يعنيهم الدين ولا صلته بالعلم ولا مبلغ هذا العلم من القوة والأهمية وهم الذين يكونون على كثرتهم وتجارتهم الرابحة رمزاً لفقر البلاد وإفلاسها المعنويين ".(٤)

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول :" نضر الله أمرءاً سمع منا حديثاً فبلغه غيره فرُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه ، ثلاث لا يغلُّ عليهن قلب مسلم : إخلاص العمل لله ومناصحة ولاة الأمر ولزوم الجماعة فإن دعوتهم تحيط من ورائهم ومن كانت الدنيا نيّته فرق الله عليه أمره وجعل فقره بين عينيه ولم يأته من الدنيا إلا ما كتب له ومن كانت الآخرة نيته جمع الله أمره وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة " صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ... رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي وصححه الألباني .

العلم والعمل

عـن أبـي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلي الله عليه وسلم "خير ما يخلّفُ الرجل من بعـده ثـلاث : ولد يدعو له وصدقة تجري يبلغه أجرها وعلم يُعمل به من بعده" صدق رسول الله ، رواه ابن ماجه وصححه المنذري والألباني .

وعـن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه عن النبي صلي الله عليه وسلم قال " من علّم علماً فله أجر من عمل بهُ لا ينقص من أجر العامل شئ " صدق رسول الله رواه ابن ماجه وحسنه الألباني يقول ابن القيم " لو نفع العلم بلا عمل لما ذم الله سبحانه أحبار أهل الكتاب ، ولو نفع العمل بلا إخلاص لما ذم المنافقين (٥) .

فالأصل في العلم هو العمل وبالتالي فالعلم وسيلة وليس غاية يقول الشاطبي "العلم وسيلة من الوسائل ، ليس مقصوداً لنفسه من حيث النظر الشرعي وإنما هو وسيلة إلي العمل ، وكل ما ورد في فضل العلم فإنما هـو ثابت للعلم من جهة ما هو مكلف بالعمل به ، فلم يثبت فضـل العلم مطلقاً ، بل من حيث التوسل به إلي العمـل" (٦) وبالتالي فإنه لابد للعلم أن يكون له ثمرة تكليفية ويوضح الشاطبي أن عامة المشتغلين بالعلوم التي لا تـتعلق بهـا ثمرة تكليفية تدخل عليها الفتنة والخروج عن الصراط المستقيم ويثور بينهم الخلاف والنزاع المـؤدي إلي التقاطع والتدابر والتعصب حتى تفرقوا شيعاً ، وإذا فعلوا ذلك خرجوا عن السنة ولم يكن أصل الـتفرق إلا بهذا السبب ، حيث تركوا الاقتصار من العلم علي ما يعني ، وخرجوا إلي ما لا يعني ، فذلك فتنة علـى المـتعلم والعالم وتعطيل للزمان في غير تحصيل(٧) وبالتالي فإن كل علم لم يثمر عملاً – في القلب أو الجوارح – فإنما هو علم يلزم صاحبه الحجة أمام الله عز وجل (٨) والتي لن يستطيع التوصل إليها لعدم وجود أصـل لهـا في الشرع ، يقول الشاطبي : "كل علم لا يفيد عملاً فليس في الشرع ما يدل على استحسانه ولو كان له غاية أخرى شرعية لكان مستحسناً شرعاً " (٩) ويعلق محقق كتاب الموافقات على كلام الشاطبي بقوله : "أن مقصـود الشـاطبي هي العلوم النظرية أما العلوم العملية كالهندسة والطب ليست داخلة في كلامه لأنها علـوم يتوقف عليها حفظ مقاصد الشرع في الضروريات والحاجيات ، والمصالح المرسلة تشملها وهي وسيلة إلـي التعبد لأن التعبد هو تصرف العبد في شئون دنياه وأخراه بما يقيم مصالحهما بحيث يجري في ذلك على مقتضى ما رسم له مولاه ، لا على مقتضى هواه" (١٠) .

ويوضـح الشاطبي أنه "لما ثبت أن العلم المعتبر شرعاً هو ما ينبني عليه عمل ، صار ذلك منحصرا فيما دلت عليه الأدلة الشرعية فما اقتضته فهو العلم الذي طُلب من المكلف أن يعلمه في الجملة . وهذا ظاهر ، غـير أن الشأن إنما هو في حصر الأدلة الشرعية فإذا انحصرت انحصرت مدارك العلم الشرعي والشرع

قـــد جاء ببيان ما تصلح به أحوال العبد في الدنيا والآخرة على أتم الوجوه وأكملها فما خرج عن ذلك قد يُظن أنه على خلاف ذلك " (١١) .

وهــنا قاعدة جليلة فالعلم النافع الصحيح مضبوط ومتوقف على الأدلة الشرعية ، والأدلة الشرعية يتم اســتنباطها والتوصــل لأحكامهــا من خلال الاجتهاد والذي له شروط وضعها العلماء لاستنباط الأحكام التي تضبط النظام الإنساني نفسياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وقضائياً وذلك بضوابط شرعية تبعاً لمراد الشارع لا لهــوي الــناظر وبالتالي يخرج المظنون عن دائرة المعلوم لأن الأصل في مراد الشارع أنه قطعي مكتمل والمجــتهد يستنبطه بالأدوات والمصطلحات الشرعية لا بغيرها من الوسائل والمصطلحات البشرية الوضعية ويطــبقه المجــتمع الإسلامي يقيناً دون إشراك للظنيات ، أما ما يتعلق بصلاح البدن جسدياً وعمارة الأرض فواضحُ اتفاق العلماء على فرضيه خروج طائفة من أبناء الأمة لتعلم تلك الصناعات بقصد أصلى وهو سيادة الأمــة ومــن حيث هو وسيلة للتعبد لله مع المطالبة بتحصيل واستيعاب أحدث ما توصلت إليه الخبرة البشرية فــي تلــك العلــوم العملية وبما لا يخالف معلوماً من الدين بالضرورة وذلك باعتبار أنها علوم مشاع للبشرية جمعــاء بخــلاف غــيرها من العلوم الظنية التي تتدخل فيما نظمته الشريعة للإنسان ومن هنا تتضح أهمية الــثمرة التكليفــية للعلــم واعتبار العمل هو ثمرة العلم وتشديد الشرع على ذلك يقول تعالى : " والعصر إن الإنســان لفــي خســر * إلا الذين أمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر " قال ابن القيم رحمــه الله : قال الشافعي رضى الله عنه : لو فكر الناس كلهم في هذه السورة لكفتهم وبيان ذلك أن المراتب أربعــة وباستكمالها يحصل للشخص عناية كاملة إحداهما: معرفة الحق والثانية عمله به والثالثة : تعليمه من لا يحسنه والرابعة صبره على تعلمه والعمل به وتعليمه .

فذكــر تعالى المراتب الأربعة في هذه السورة وأقسم سبحانه في هذه السورة بالعصر أن كل أحد في خســر إلا الذيــن أمنوا وعملوا الصالحات وهم الذين عملوا بما علموه من الحق فهذه مرتبة أخرى وتواصوا بالحق وصى به بعضهم بعضاً بالصبر عليه والثبات فهذه مرتبة رابعة وهذا نهاية الكمال فإن الكمال أن يكون الشــخص كــاملاً في نفسه مكملاً لغيره وكماله بإصلاح قوتيه العلمية والعملية فصلاح القوة العلمية بالإيمان وصــلاح القــوة العملية بعمل الصالحات وتكميله غيره بتعليمه إياه وصبره عليه وتوصيته بالصبر على العلم والعمل (١٢) .

ولله در ابــن الخطــاب إذا يقــول " إن أخوف ما أخاف على هذه الأمة المنافق العليم . قالوا وكيف يكون منافقاً عليماً؟ ... قال: عليم اللسان جاهل القلب والعمل (١٣) .

العلم النافع في الإسلام

عـن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله علية وآله وسلم قال " سلوا الله علماً نافعاً وتعوذوا بالله من علم لا ينفع " صدق رسول الله رواه ابن أبي شيبه وابن ماجة.

يقـول الغـزالى : " العلوم شرعية وغير شرعية ... وأعنى بالشرعية ما استفيد من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه ولا يرشد العقل إليه مثل الحساب ، ولا التجربة مثل الطب ، ولا السماع مثل اللغة والعلوم الشـرعية فهي محمودة كلها والعلوم التي ليست بشرعية تنقسم إلى ما هو محمود وإلى ما هو مذموم وإلى ما هـو مـباح ... فالمحمود هو ما يرتبط به مصالح أمور الدنيا كالطب والحساب وذلك ينقسم إلى ما هو فرض كفاية ، وإلى ما هو فضيلة وليس بفريضة "(١٤)

ويضـيف الغـزالى في موضع آخر من الإحياء " لا تكن بحاثاً عن علوم ذمها الشرع وزجر عنها ، ولازم الاقـتداء بالصـحابة رضـى الله عنهم واقتصر على اتباع السنة ، فالسلامة في الاتباع ، والخطر في البحـث عـن الأشياء والاستقلال ، ولا تكثر اللجج برأيك ومعقولك ودليلك وبرهانك وزعمك أنى أبحث عن الأشـياء لأعـرفها على ما هي عليه ، فأي ضرر في التفكر في العلم؟ ، فإن ما يعود عليك من ضرره أكثر، وكم من شئ تطلع عليه فيضرك اطلاعك عليه ضرراً يكاد يهلكك في الآخرة إن لم يتداركك الله برحمته " (١٥) .

والذي يقع في هذه العلوم الضارة ويهديه الله ويكشف عنه غمامة التيه ويبدأ في تحصيل العلوم النافعة فإنه مكلف أولاً بمهمة لا يستطيع القيام بها أحد إلا الشخص نفسه وضريبتها عالية لأنها قد تصطدم مع مكانة بلغهـا الشخص من خلال العلوم الضارة ، لكن هذه المهمة شرط هداية وضعه العلماء مفادها تفريغ القلب من تلـك العلوم وتهيئته لتعبئة العلم النافع يقول ابن القيم رحمه الله " قبول المحل لما يوضع فيه مشروط بتفريغه مـن ضـده "(١٦) . ولا غضاضة في أن يبدأ العالم في التعلم من أول الطريق الصحيح ولنا في قصه موسى عليه السلام والخضر العبرة والأسوة فضلاً عن الوعد اليقيني إذ يقول صلى الله عليه وسلم " فيما روى عنه " مـن تـرك شيئاً اتقاء الله أبدله الله خيراً منه " صدق رسول الله هذا من ناحية ومن ناحية أخرى هذا الشخص الـذي أنعـم الله عليه بنعمة الهداية يملك من الملكات والإمكانات التي تعينه على توضيح مضار العلم الفاسد عملاً بالآية الكريمة " ولتسـتبين سبيل المجرمين " الآية ..

يقول ابن القيم عليه رحمه الله الناس على أربع فرق :-

الأولـــى : مـــن اســـتبان له ســـبيل المؤمنيـــن وســـبيل المجرمين على التفصيل علماً وعملاً وهؤلاء أعلم الخلق.

الثانية : من عميت عنه السبيلان من أشباه الأنعام وهؤلاء بسبيل المجرمين أحضر ولها أسلك .

الثالـــثـــة : مـــن صـــرف عنايته إلى معرفة سبيل المؤمنين دون ضدها فهو يعرف ضدها من حيث الجملة والمخالفـــة وأن كـــل ما خالف سبيل المؤمنين فهو باطل وإن لم يتصوره على التفصيل بل إذا سمع شيئاً مما خـــالف سبيل المؤمنين صرف سمعه عنه ولم يشغل نفسه بفهمه ومعرفة وجه بطلانه وهو بمنزله من سلمت نفسه من إرادة الشهوات فلم تخطر بقلبه ولم تدعه إليها نفسه بخلاف الفرقة الأولى فإنهم يعرفونها وتميل إليها نفوسهم ويجاهدون على تركها لله .

الـــرابعة : فرقة عرفت سبيل الشر والبدع والكفر مفصلة وسبيل المؤمنين مجملة وهذا حال كثير ممن اعتنى بمقـــالات الأمـــم ومقالات أهل البدع فعرفها على التفصيل ولم يعرف ما جاء به الرسول صلي الله عليه وسلم بـــل عرفه معرفة مجملة وإن تفصلت له في بعض الأشياء ، ومن تأمل كتبهم رأى ذلك عياناً وكذلك من كان عارفاً بطرق الشر والظلم والفساد على التفصيل معرفة من أفنى عمره في تصرفها وسلوكها .

والمقصـــود أن الله ســـبحانه يحب أن تعرف سبيل أعدائه لتجتنب وتبغض كما يحب أن تعرف سبيل أوليائه لتحب وتسلك [١٧] .

ولله در ســـهل رحمـــه الله إذ يقـــول "العلـــم كلـــه دنيا ، والآخرة منه العمل به والعمل كله هباء إلا الإخـــلاص ، والـــناس كلهم موتى إلا العلماء ، والعلماء سكارى إلا العاملين ، والعاملون كلهم مغرورون إلا المخلصين ، والمخلص على وجه حتي يدرى ماذا يختم له به [١٨].

العلم وطالبه

في الصحيحين من حديث معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين " صدق رسول الله.

وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنه وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً بما يصنع وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وإن العلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر" صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم .. رواه أبو داود والترمذى وابن ماجة وابن حبان في صحيحه وحسنه الألباني.

وعن صفوان بن عسال المرادى رضى الله عنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد متكئ على بُردٍ أحمر فقلت له: يا رسول الله إنى جئت أطلب العلم فقال صلى الله عليه وسلم " مرحباً بطالب العلم إن طالب العلم تحفه الملائكة بأجنحتها ثم يركب بعضهم بعضاً حتى يبلغوا السماء الدنيا من محبتهم لما يطلب " صدق رسول الله رواه أحمد والطبرانى وحسنه الألباني.

يوضح الشاطبى أن أخذ العلم عن أهله له طريقين :-

١) **الطريق الأول** : المشافهة وهى أنفع الطريقين وأسلمهما.

٢) **الطريق الثاني** : مطالعة كتب المصنفين ومدوني الدواوين وهو أيضاً نافع بشرطين :-

أ- أن يحصل له من فهم مقاصد ذلك العلم المطلوب ومعرفة اصطلاحات أهله ما يتم له به النظر في الكتب ، وذلك يحصل بالطريق الأول من مشافهة العلماء ، والكتب وحدها لا تفيد الطالب منها شيئاً دون فتح العلماء.

ب- أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد ، فإنهم أقعد به من غيره من المتأخرين (١٩) ، وهذا الشرط الأخير قد يختلف في العلوم التجريبية كالطب والهندسة.

وهناك بعض الخصائص الواجب توافرها في طالب العلم :

١- الاشتغال بطهارة الباطن والظاهر من شوائب المخالفات .... يقول الإمام الشافعي

شكوت وكيع سوء حفظي

فأرشدني على ترك المعاصي

وأخبرني بأن العلـم نـــور

ونور الله لا يهـدى لعـــاص

٢- ينبغـــي لطالـــب العلم أن لا يتأخر في طلبه وينتهز الفرصة به فربما شح الزمان بما سمح وضن بما منح [٢٠] .

٣- إخلاص النية لله .

٤- حســن السؤال ... فهناك من يحرم العلم لعدم حسن سؤاله إما لأنه لا يسأل أو يسأل عن شئ وغيره أهم منه .

٥- حسن الإنصات والاستماع ... فهناك من يحرم العلم لسوء إنصاته فيكون الكلام آثر عنده وأحب إليه من الإنصات ... وهى آفة تمنع علماً كثيراً ولو كان حسن الفهم [٢١] .

٦- أن يجعـل مـا من الله به عليه من صحة القريحة وسرعة الخاطر مصروفاً إلى علم ما يكون إنفاق خاطره فيه مذخوراً ، وكدّ فكره فيه مشكوراً [٢٢] بمعنى أن يوجه طالب العلم طاقاته إلى العلم النافع الذي يصحبه ثمرة تكليفية ينال بها الجزاء من الله سبحانه وتعالى ويعود نفعها على الأمة الإسلامية.

٧- يقول ابن جماعه : " على طالب العلم أن يحذر في ابتداء أمره من الاشتغال في الاختلاف بين العلماء أو بين الناس مطلقاً في العقليات والسمعيات فإنه يُحيّر الذهن ويدهش العقل[٢٣].

٨- توقــير العلمـــاء والـــتملق والتذلل للعالـــم لأن التملق للعالم يظهـــر مكنون علمه والتذلـــل له سبب لإدامة صبره . وبإظهار مكنونه تكون الفائدة وباستدامة صبره يكون الإكثار[٢٤] .

٩- يقــول العلماء لا تعرف العلم بالرجال لأن من عرف العلم بالرجال حار في متاهات الضلال فاعرف الحق تعرف أهله إن كنت سالكاً طريق الحق .

العلم والعالم

عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا حسد إلا في اثنتين : رجل أتاه الله مالاً فسُلط على هلكته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها " صدق رسول الله ... أخرجه البخاري ومسلم .

وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلي الله عليه وسلم "بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار" صدق رسول الله صلي الله عليه وسلم .. متفق عليه.

وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا " صدق رسول الله صلي الله عليه وسلم أخرجه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري .

عن أسامة بن زيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يحمل هذا العلم من كل خلف عُدولَه ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين " صدق رسول الله أخرجه ابن عدى والدار قطني .

يقول الشاطبى : " لابد في تحصيل العلم من الرجال وأصل هذا في الصحيح " إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ولكن يقبضُه بقبض العلماء " الحديث ، فإذا كان كذلك فالرجال هم مفاتحه بلا شك ، فإذا تقرر هذا فلا يؤخذ إلا من تحقق به . وهذا واضح في نفسه ، وهو أيضاً متفق عليه بين العقلاء ، إذ من شروطهم في العالم بأي علم اُتفق : أن يكون عارفاً بأصوله وما ينبنى عليه ذلك العلم ، قادراً على التعبير عن مقصوده فيه ، عارفاً بما يلزم عنه ، قائماً على دفع الشبه الواردة عليه فيه(٢٥).

مهمة العالم مهمة جليلة فهي قائمة على البذل فالعالم يجمع في بداية طلبه ليعطى في نهاية تحصيله يقول الغزالى في الإحياء " للإنسان في علمه أربعة أحوال كحاله في اقتناء الأموال : إذ لصاحب المال حال استفادة فيكون مكتسباً ، وحال ادخار لما اكتسبه فيكون غنياً عن السؤال وحال إنفاق على نفسه فيكون منتفعاً ، وحال بذل لغيره فيكون به سخياً متفضلا ، وهو أشرف أحواله ... فكذلك العلم يُقتنى كما يُقتنى المال ، فله حال طلب واكتساب ، وحال تحصيل يغنى عن السؤال ، وحال استبصار وهو التفكر في المحصل والتمتع به ، وحال تبصير وهو أشرف الأحوال فمن علم وعمل وعلّم فهو كالمسك الذي يطيب غيره وهو طيب " (٢٦) .

والعالم في حالة دائم التعلم مهما بلغ من مراتب العلم ولسيدنا موسى عليه السلام فى ذلك العبرة فهو فى موقفه مع الخضر متعلماً على الرغم من ارتفاع مرتبة سيدنا موسى عن الخضر وفى ذلك يقول القرطبى : المتعلم تابع للعالم وإن تفاوتت المراتب ولا يظن أن فى تعلم موسى من الخضر ما يدل على أن الخضر كان أفضل منه فقد يشذ عن الفاضل ما يعلمه المفضول والفضل لمن فضله الله (٢٧).

حلية العالم :

١- تقديـم طهـارة النفس عن رذائل الأخلاق ومذموم الأوصاف ... يقول الغزالى " إن قلت كم من طالب رديء الأخـلاق حصـل العلـوم ، نقـول هيهات ما أبعده عن العلم الحقيقي النافع في الآخرة الجالب للسعادة فإن من أوائل ذلك العلم أن يظهر له أن المعاصي سموم قاتلة (٢٨) .

٢- يقـول عمـر بـن الخطاب رضى الله عنه " تعلموا العلم وتعلموا للعلم السكينة والحلم وتواضعوا لمن تعلمـون وليتواضـع لكم من تعلمونـه ، ولا تكونـوا من جبابـرة العلمـاء فلا يقوم علمكم بجهلكم (٢٩) .

٣- الشفقة على المتعلمين يقول الغزالى " المعلم هو المفيد للحياة الأخروية الدائمة أعنى معلم علوم الآخرة ، أو علوم الدنيا على قصد الآخرة لا على قصد الدنيا ، فأما التعليم على قصد الدنيا فهو هلاك وإهلاك (٣٠) .

٤- ينبغـي أن يكون للعالم فراسة يتوسم بها المتعلم ليعرف مبلغ طاقته ، وقدر استحقاقه ليعطيه ما يتحمله بذكائه ويضعف عنه ببلادته فإنه أروح للعالم وأنجح للمتعلم (٣١) .

٥- يقـول الغـزالى على العالم أن يقتدي بصاحب الشرع صلوات الله عليه وسلامه ، فلا يطلب على إفادة العلم أجراً ولا يقصد به جزاءًا ولا شكراً ، بل يُعلّم لوجه الله تعالى وطلباً للتقرب إليه ، ولا يرى لنفسه منة على المتعلمين وإن كانت المنة لازمة عليهم ، بل يرى الفضل لهم إذ هذبوا قلوبهم لأن تتقرب إلى الله تعالى بزراعة العلوم فيها ، كالذي يعيرك الأرض لتزرع فيها لنفسك زراعة فمنفعتك بها تزيد على مـنفعة صـاحب الأرض (٣٢). وأحسب أن هذا الأمر لا يتعارض مع ما يخصصه ولى الأمر من أجر للعلمـاء لأن مقصـود الغزالى هو قبول الأجر وما على شاكلته من طلاب العلم أنفسهم مما يفسد أداء العالم ويجعلها مجرد وظيفة إن دفع له الطالب علمه وإلا امتنع .

٦- أن ينبه العلم المتعلم أن الغرض بطلب العلوم القرب إلى الله تعالى دون الرياسة والمباهاة والمنافسة ، ويقدم تقبيح ذلك في نفسه بأقصى ما يمكن ، فليس ما يصلحه العالم الفاجر بأكثر مما يفسده (٣٣) .

٧- مـن آداب العلمـاء أن لا يعنفوا متعلماً ولا يحقروا ناشئاً ولا يستصغروا مبتدئاً ، فإن ذلك أدعى إليهم وأعطـف علـيهم وأحث على الرغبة فيما لديهم ومن آدابهم ألا يمنعوا طالباً ولا يؤيسوا متعلما لما في ذلك من قطع الرغبة فيهم والزهد فيما لديهم ، واستمرار ذلك مفض إلى انقراض العلم بانقراضهم (٣٤)

٨- علـى العالم العمل بما علم حتى يكون قوله مطابقاً لفعله . فإن كان مخالفاً له فليس بأهل لأن يؤخذ عنه ، ولا أن يُقتدى به في علم (٣٥) .

٩- يقـول فـوزي طـايل " يحـرم علـى علماء الأمة الهجرة إلى خارجها والإقامة هناك إلا لطلب العلم ولاستكمال البحث والدراسة ثم العودة فور انتهاء مهمتهم ، وذلك لاحتياج أمتهم إليهم ولأن بقاء علماء المسلمين في البلاد التي تنكر دين الحق وتستعلي على الحق وتستكبر وتفسد في الأرض يُعد بمثابة إعانة لأعداء الله وأعداء الأمة عليها ، بما يقدمونه لتلك الأمم من إبداعات وتطبيقات علمية تضاف إلى قوتهم على حساب قوة أمتنا [٣٦] .

ولله در علي ابن أبي طالب إذ يقول :

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم	**على الهدى لمن استهدى أدلاء**
وقدر كل امرئ ما كان يحسنه	**والجاهلون لأهل العلم أعـداء**
ففز بعلم تعش حياً به أبـدا	**الناس موتى وأهل العلم أحياء**

مصادر الفصل الثاني

١. أبـي إسحاق الشاطبي :الموافقات في أصول الشريعة ، دار المعرفـة ، بيـروت ، المجـلـد الأول ، ص ٦٠ .

٢. أبى حامد الغزالي : إحياء علوم الدين ، دار الشعب ، القاهرة ، الجزء الأول ، ص٤٤ .

٣. أبو الفرج بن الجوزي : تلبيس إبليس ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، ص ص ١٦٥ – ١٦٦ .

٤. مصـطفى صـبري : موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، المجلد الأول ، ص٤ .

٥. ابن قيم الجوزية : الفوائد ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ ، ص ٤٩ .

٦. أبى إسحاق الشاطبي : مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٥ – ٦٦ .

٧. المرجع السابق : ص ص ٥٠ – ٥١ .

٨. أبى عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان : فضل العلم وآداب طلبته وطرق تحصيله وجمعه ، مكتبة البلاغ ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٣ ، ص ١٨٧ .

٩. أبى إسحاق الشاطبي : مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ .

١٠. المرجع السابق : ص ٦١ .

١١. المرجع السابق : ص ٩١ ، ص ٥٠ .

١٢. ابـن قيم الجوزية : مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، الجزء الأول ، ص ص ٥٦ – ٥٧ .

١٣. أبي حامد الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ .

١٤. المرجع السابق : ص ٢٨ .

١٥. المرجع السابق : ص ٥٢ .

١٦. ابن قيم الجوزية : الفوائد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ .

١٧. المرجع السابق : ص ص ١٦١ –١٦٣ .

١٨. أبي حامد الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢ .

١٩. أبي إسحاق الشاطبي : مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٦ –٩٧

٢٠. أبو الحسن الماوردي : أدب الدنيا والدين ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، ص٥٧ .

٢١. ابن قيم الجوزية : مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٢

٢٢. أبو الحسن الماوردي : مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ .

٢٣. أبي عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان : مرجع سبق ذكره ، ص١٤٥ .

٢٤. أبو الحسن الماوردي : مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .

٢٥. أبي إسحاق الشاطبي : مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٢ – ٩٤.

٢٦. أبي حامد الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٣ .

٢٧. تفسير القرطبي ص ٤٠٥٦ ، في أبي عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩
٢٨. أبي حامد الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ .
٢٩. أبو الحسن الماوردي : مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ .
٣٠. أبي حامد الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ٩٣ .
٣١. أبو الحسن الماوردي : مرجع سبق ذكره ، ص ٨٧ .
٣٢. أبي حامد الغزالي : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤ .
٣٣. المرجع السابق : ص ٩٥ .
٣٤. أبو الحسن الماوردي : مرجع سبق ذكره ، ص٩٠ .
٣٥. أبي إسحاق الشاطبي : مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤ .
٣٦. فوزي محمد طايل : نهضة أمة ؛ كيف نفكر استراتيجياً ، مركز الإعلام العربي ،١٩٩٧ .

الفصل الثالث

الاتجاهات العلمية في تحليل السياسات

المحتويـــــات

١- ماهية تحليل السياسات .

٢- محلل السياسة .

٣- طرائق ونماذج تحليل السياسات .

أولا : ماهية تحليل السياسة

المتأمل لموضوع تحليل السياسات يلمس بروز الاهتمام العالمي لهذا الموضوع سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى المهني ، في ذات الوقت الذي يقل فيه الاهتمام المحلي بعمليات تحليل السياسات على نفس المستويين .

مصطلح تحليل السياسات policy Analysis مصطلح حديث يحتمل أن ترجع بداية استخدامه إلى عام ١٩٥٨ على يد Charles E. Lindblam "ليند بلام تشارلز" وذلك في مقال له معنون بالمصطلح نشر في مجلة اقتصادية نقدية هى American Economic Review[١] وموضوع تحليل السياسات متعمق فهو يسعى إلى تحقيق أهداف محددة ، يأتي على رأس هذه الأهداف سعيه إلى خلق قنوات اتصال بين السياسة والمعرفة[٢] من شأن تلك القنوات ربط السياسة بمرجعية علمية محكمة بدورها تؤدي إلى تطوير أداء تلك السياسة . من هنا فإن منهجية تحليل السياسات مستمدة من العلوم السياسية وعلم الاجتماع ، علم النفس ، الاقتصاد وأخيراً الفلسفة[٣] هذا الارتباط بالعلوم الإنسانية يمد تحليل السياسات بمنهجية يتم بها تناول النظام السياسي والاقتصادي بصورة شبه شمولية ولهذا يعتبر البعض تحليل السياسات بمثابة فرع من فروع المعرفة يعمل مع النظام السياسي والاقتصادي وليس من أجل تغيير هذا النظام[٤] .

معنى ذلك أن تحليل السياسات يسير على درب الفلسفة والأيديولوجية السائدة في المجتمع . وجهة النظر هذه المتأمل لها بصورة متعمقة يجد أنها تتعارض مع أحد مبادئ العلم وهو مبدأ الموضوعية في تناول القضايا،تلك الموضوعية التي تحتم الالتزام بالحيادية والتعامل مع الوقائع بمنتهى المصداقية والشفافية ، فقد يكون النظام السياسي والاقتصادي الذي تسير على دربه الدولة في ضوء أيديولوجية تسيس كافة سياسات الدولة قد يكون بهذا النظام سقطات تحتم على محلل السياسة ذكرها لأنها حسب رؤية المحلل قد تؤدي إلى انهيار النظام بأكمله ، لكن إذا تُم اتباع وجهة النظر السابقة فإنه لن يتناول الإشكالية بالموضوعية التامة لأنه لو تناولها بهذه الصورة فسيسعى بذلك إلى تغيير النظام في حين أن المفهوم يوضح أنه يعمل مع النظام وليس من أجل تغييره. ولعل ما يدلل عملياً على رد وجهة النظر هذه هو سقوط الأيديولوجية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي بما فيها من نظام سياسي واقتصادي . لهذا فإن الدلائل العلمية والعملية توضح خطأ قصر تحليل السياسات على العمل مع النظام وعدم وضع تغيير النظام في الاعتبار.

ارتباط مرجعية تحليل السياسات بالأيديولوجية السائدة في المجتمع يظهر جلياً في تعريف موسوعة العلوم السياسية لتحليل السياسة والذي أخذ الصورة الآتية : " تحليل سياسة الهندسة الاجتماعية هو السعي

نحــو حــل المشــكلات الاجتماعية وذلك من أجل تطوير عوائد البرامج العملية أو على الأقل فهم المشكلات الاجتماعــية ومعــرفة مدى مطابقة السياسة للقوانين المنظمة للدولة وكل ذلك حتى تتمكن الحكومة – ومن ثم المــنظمات – مــن اتخاذ القرارات المباشرة المبنية على أسس علمية[٥] " يعلق المؤلف على التعريف السابق ويخلص منه بخاصتين أساسيتين تميزان أسلوب تحليل السياسات وهما[٦] :

١- التحليل يقيس مدى الانضباط في تطبيق النظام ومن ثم النظم الفرعية .

٢- التحليل عادة ما يؤدي إلى تعديل البرامج المتنوعة .

يتضح من العرض السابق أن الرؤى متفقة على أن هناك نظام عام للدولة وهناك أنظمة فرعية داخل هــذا الــنظام ، تلــك الأنظمة الفرعية تسير على درب سياسات معينة ، يلعب تحليل السياسات دوراً هاماً في الكشف عن مدى تطابق سياسات الأنظمة الفرعية مع السياسة العامة لنظام الدولة .

يرتــبط تحليل السياسات على نحو متزايد بمناهج البحث الاجتماعي هذا الارتباط يكون من أجل القيام بتحليل مضمون السياسات ومن ثم التنبؤ والنصح بالسياسات المناسبة أو التعديلات في السياسات القائمة[٧] .

وبناءً على ذلك يكون هناك ثلاثة محاور في تحليل السياسات :

- المحور الأول .... تحليل مضمون السياسة القائمة .
- المحــور الثانــي .... التنبؤ بوضع تلك السياسة وما ينبغي أن يكون ، وذلك في ضوء البراهين المبنية على المعلومات الدقيقة المتوفرة .
- المحور الثالث .... النصح بما يفضل فعله .

فمعظم تعريفات تحليل السياسات تدور حول تلك المحاور .

<u>فعند تناول المحور الأول.... (تحليل مضمون السياسة القائمة)</u>

نجد قاموس الخدمة الاجتماعية يعرف تحليل السياسات على أنه "مجموعة الدراسات التقويمية التي تجرى على السياسة الموضوعة وكيف وضعت من ناحية الوضوح والعقلانية والنواحي القانونية والسياسية ومراعاة العدالة والمساواة والتوافق مع القيم الاجتماعية السائدة وتكاليف التنفيذ على المدى القريب والبعيد"[٨] .

المتأمل للتعريف السابق يجد أن مرجعية تحليل السياسة تأخذ ثلاثة أبعاد :

البعد الأول	البعد الثاني	البعد الثالث
↓	↓	↓
التوافق مع النظام العام للدولة	التوافق مع القيم الاجتماعية السائدة داخل المجتمع	تحقيق السياسة لأهدافها الموضوعة من أجلها

البعد الأول .....والمتمثل في التوافق مع النظام العام للدولة:

النظام العام للدولة تسيس في ضوئه النظم الفرعية المنظمة لشتى مجالات الحياة داخل الدولة وفى ذات الوقت تسن التشريعات والضوابط الضامنة لاستمرار كيان هذا النظام ، وفي ضوء تلك التشريعات والضوابط تقاس درجة توافق تلك السياسة محل الدراسة معها ومن ثم مع الخطوط العريضة للنظام العام للدولة وهذا يعد دوراً رئيساً من أدوار تحليل السياسات ويتطلب فهماً متعمقاً للنظام العام للدولة والقوانين والتشريعات المنظمة لمجال عمل السياسة المدروسة .

البعد الثاني....والمتمثل في قضية القيم :

قضـــية القيم تناولها كتاب عديدون القاسم المشترك بينهم هو إبراز أهمية القيم في عملية تحليل السياسات فمـــثلا "Macrae and Wilde" " ماكـــراي وولـــدي " يبرزان إشكالية القيم والمبادئ الأخلاقية في تحليل السياســـات ويوضـــحان الدور الهام الذي تلعبه القيم في تحليل السياسات وانعكاس ذلك على حفظ النظام العام للدولـــة والذي قام على أسس تتماشى مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع(٩) . قضية القيم لا تقتصر على محللـــي السياســـة فقط لكنها تمتد لتشمل الأشخاص الذين يتم التعامل معهم أثناء عملية التحليل ، لذلك تصف بعـــض الكتابات تحليل السياسات بأنه : " نشاط سياسي يضع محلل السياسات في اعتباره قيم وآراء ومعتقدات الأشـــخاص الذيـــن يـــتعامل معهم أثناء عملية التحليل(١٠) وهذا يتضح بصورة جليه عند قيام محلل السياسات بتحلـــيل سياســـة ما في دولة تختلف المرجعية القيمية فيها عن المرجعية القيمية للدولة التي ينتمي إليها محلل السياسة أو المرجعية القيمية لمحلل السياسة نفسه.

وكمـــا أن القـــيم تعـــبد بمثابة مرجعية لتحليل السياسات فإن البعض يعدها مدخلاً لتحليل المشكلات الاجتماعية والبرامج ومن ثم السياسات(١١) هذا المدخل ينجذب إليه أكثر العقائديين أو القيميين الذين تمثل القيم بالنســـبة لهـــم بعداً عقائدياً سواءً كانت تلك القيم إلهيه ، أو اجتماعية اشتراكية ، أو إلهيه اجتماعية ذات قالب توفيقـــي. هـــذه الفـــرق تنظر إلى السياسة من خلال منظور واحد فقط هو منظور القيم وحتى تكون السياسة صـــالحة أو ناجحـــة فـــي نظـــرهم فلابد أن تستقيم في كافة جوانبها مع الإطار القيمي الذي تحلل في ضوئه السياســـة وإن خـــرج جانب من جوانب السياسة عن هذا الإطار يستبعد ذلك الجانب وينصح بمؤشرات جديدة تتفق معَ الإطار القيمي المرجعي وفي ذات الوقت يطالب بعض العقائديين أن تسيس السياسات ويكون انبثاقها كلـــيةً من الإطار القيمي المرجعي وليس مجرد الاتفاق معه فقط . وبالتالي فإن محلل السياسة يتطرد مستوى تحلـــيله فـــي ضـــوء القـــيم تبعاً لانتمائه العقدي . في ذات الوقت نجد فريقاً أخر ينحي القيم جانباً عند تحليل

السياسات وينظر إلى السياسة في قالب إمبيريقي يتماشى والواقع الملموس بعيداً عن الميتافيزيقا . وكل فريق من هؤلاء لديه من المبررات ما يجعله يقتنع أنه على صواب حتى ولو لم يقتنع الآخرون .

البعد الثالث : مدى تحقيق السياسة لأهدافها .

بعد التوقف مع مدى تماشي السياسة محل الدراسة مع النظام العام للدولة وللقيم السائدة في الدولة يبقى مدى تحقيق السياسة لأهدافها فالسياسة تمت صياغتها لإنجاز مجموعة من الأهداف وبعد تنفيذ السياسة تتحقق الأهداف أو لا تتحقق أو تسقط بعض الأهداف فيأتي محلل السياسة لكي يتعرف على مدى تحقيق تلك السياسة للأهداف التي وضعت من أجلها .

قبل الانتقال إلى موضوع آخر فإن هناك إشكالية هامة يلزم الإشارة إليها وهي إشكالية " النظرية والممارسة"[١٢] فإشكالية النظرية والممارسة موجودة في معظم العلوم لكن في حالة تحليل السياسات تظهر الإشكالية بصورة أعمق نظراً لتعامل المحلل مع مجال السياسة من الخارج وليس من الداخل بمعنى أنه لا يكون عضواً في فريق المجال الذي تحلل فيه السياسة ، وللتغلب على تلك الإشكالية ينصح بالاستثمار الجيد والمتعمق للمعلومات . ولهذا فلو أن محلل السياسة لم يخطط جيداً لتحليله لكان تقريره موضع سخرية انتقادية من أطراف عدة وهذا يكون ناتج عن قصور التقرير في تقديم حل للمشكلة محل الدراسة وهذا يوضح أهمية استثمار كافة البيانات والاعتماد علي الدراسات القيمة وفي هذه الحالة لا يتم تجاهل تقرير محلل السياسة[١٣] . وعلى هذا الأساس فإنه حتى يتم التكامل بين النظرية والممارسة على أفضل صورة ممكنة فإن على محلل السياسة أولاً ... تكوين تراكم معرفي حول المجال الذي سوف يقوم بدراسته ثم يقوم ثانياً ... بالاستثمار المتعمق لكافة المعلومات المتوفرة حول هذا المجال . بروز تلك الإشكالية جاء بسبب أن تحليل السياسة يختلف باختلاف المجال الذي تحلل من خلاله سياسة ما[١٤] . فتحليل السياسة في المجال الاقتصادي يختلف عنه في المجال السياسي عنه في المجال الاجتماعي وهكذا...ولكن تجمع هذه المجالات مظلة واحدة مكونة من ثلاثة أعمدة:

- النظام العام للدولة .
- الإطار القيمي المرجعي.
- تحقيق السياسة للأهداف.

ما سبق كان بالنسبة للمحور الأول وهو تحليل مضمون السياسة . أما عند الانتقال إلى المحور الثاني "التنبؤ" يظهر الآتي :

المحور الثاني : التنبؤ

التنـــبؤ في تحليل السياسات قائم على قضية رئيسة وهى المبررات والبراهين ، ففي ضوئها يصدر محلــل السياســة مؤشــراته التنبؤية ، وبذلك تكون تلك المؤشرات واقعة في دائرة الحدس المعقول بعيداً عن اللامنطقية أو الخيالات .

وقضية التنبؤ دارت حولها مجموعة من تعريفات تحليل السياسات كما أنها أخذت حيزاً من كتابات تحلـيل السياســات ، فمثلاً " Jacop B.ukeles " " جاكوب " 1977 يعرف تحليل السياسة بأنه " منظومة يقــوم فــيها محللــي السياسة بدراسة الخيارات السياسية من خلال كافة المعلومات المتوفرة والقيام بعمليات البرهــنة والتنــبؤ مــن أجــل التوصل إلى الخيار السياسي المناسب ، وهو بذلك يعد مدخلاً لحل المشكلات السياسية[١٥] . ولكي تأخذ عملية التنبؤ مجراها الصحيح فإن محلل السياسة يكون أمامه مجموعة من الخيارات يلعــب تحلــيل السياســة فيها دور "محدد الأولويات"[١٦] وذلك في ضوء المعلومات والنتائج البحثية . فقضية الأولويــات وتحديــد الخــيارات ظهــرت بصــورة جلــية فــي بعــض تعــريفات تحلــيل السياسةمث "Walter Williams 1971" " ولــيامز والــتر " يعرف تحليل السياسة بأنه " استخدام مجموعة من الوسائل لاســتخلاص المعلومــات المتضمنة لنتائج بحثية ، ووضع خطة مفصلة للاختيار بين البدائل المتعددة ، وذلك مــن أجل صياغة سياسات صائبة ، مع وضع رؤية للمعلومات وثيقة الصلة بالاحتياجات المستقبلية المصاحبة لهــذه السياســات[١٧]. وكذا تعريف " Duncan macrae 1979 " "ماكراى" "اختيار السياسة المناسبة من بين الخــيارات المــتعددة مــع تقديــم التفسيرات والبراهين لهذا الاختيار.[١٨] وكما هو معلوم فإنه كلما توافرت المعلومات الدقيقة كلما كان التنبؤ بالخيار السليم أقرب للصحة وذلك باشتراط التوظيف السليم لهذه المعلومات

الــتعامل مــع السياسات من خلال تحليل السياسات لا يقتصر على مناهج البحث الكيفية فقط بل يمتد ليشــمل الأســاليب الكمية ، وذلك من أجل الوقوف على كافة جوانب السياسة محل التحليل . والتعامل الكمي يتطلــب معــرفة خالصة مع الفهم والاستخدام البارع للأساليب الإحصائية الكمية ، ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال تدريب الباحثين في مرحلة الماجستير على هذه الأساليب الإحصائية الكمية[١٩]

أهمــية القــياس الكمي تظهر في البيانات والإحصاءات المصاحبة لأداء السياسة هذه الإحصاءات تعطــي دلالات ومؤشــرات كثــيرة خاصــة عند مناقشة قضية التمويل والموارد المالية ومن ثم فهي تعطي مؤشــرات مصحوبة ببراهين مادية ملموسة لواقع ما في السياسة يسهل معه تحديد ما إذا كانت السياسة تسير على الدرب الصحيح أم لا .

يتم الانتقال الآن إلى المحور الثالث في محاور تحليل السياسة وهو محور النصح .

المحور الثالث : النصح

ناتج تحليل السياسة هو النصيحة[٢٠] لكن ليست كل نصيحة هى تحليل سياسة فالنصيحة هنا مرتبطة بالقـــرارات العامـــة ومعززة بالقيم الاجتماعية ، والنصيحة آخر ما يُكتب في تقرير محلل السياسة وهى مبنية على المحورين السابقين (تحليل المضمون – التنبؤ) ، وفي ضوء المعلومات والأدلة والبراهين يصل محلل السياســة إلـــى نتيجة معينة هذه النتيجة يقدمها محلل السياسة في صورة نصيحة . ولعل ما يوضح ذلك أحد الـــتعريفات عن تحليل السياسة لـــ Aidan R.Vining and David L. weimer 1989 "فينينج و ويمر" والـــذي جاء بالصورة التالية : " تحليل السياسة هو تلك النصائح والتوجيهات المقدمة "للعميل"*[٢١] والمتصلة بالقرارات وذلك في ضوء القيم الاجتماعية[٢٢] "

بعد العرض السابق عن ماهية تحليل السياسات يتضح أن تحليل السياسة يستخدم المدخل الأكاديمي والمدخل المهني في معرفة مدى مطابقة السياسة للواقع المجتمعي[٢٣] ومن ثم فتحليل السياسة ينبثق من العديد مـــن المهـــن التي تهدف إلى التصوير والتقييم والإرشاد أو بمعنى أدق الرصد والتقييم والتنبؤ ثم النصح[٢٤]. فعلـــى ســـبيل المـــثال وبحكم التخصص " التخطيط الاجتماعي " فإن الغالبية من ممارسي التخطيط ومحللي السياسة يستخدمون نفس الطرائق الأساسية ومناهج البحث في عملهم وذلك في الممارسة العامة والخاصة[٢٥].

كمـــا أن التخطيط الاجتماعي يحتاج إلى تحليل السياسات وذلك لأن هناك حلقات وصل قوية تجمع بيـــنهما . فعند تحديد المشكلة ، وعند وضع إطار حل لها وعند وضع الخطط وصناعة البرامج وتقويمها فإن مهارات تحليل السياسة تستخدم بواسطة المخطط الاجتماعي وذلك للقيام بهذه الخطوات ، لهذا فإن وضع خط فاصل بين المخطط الاجتماعي وتحليل السياسة أمر صعب بمكان أن يتم[٢٦] .

ثانيا : محلل السياسة

محلـــل السياســـة هو ذلك الشخص الذي يقوم بعملية تحليل السياسات ومحلل السياسة يدور في فلك يضم ثلاثة عناصر أساسية :

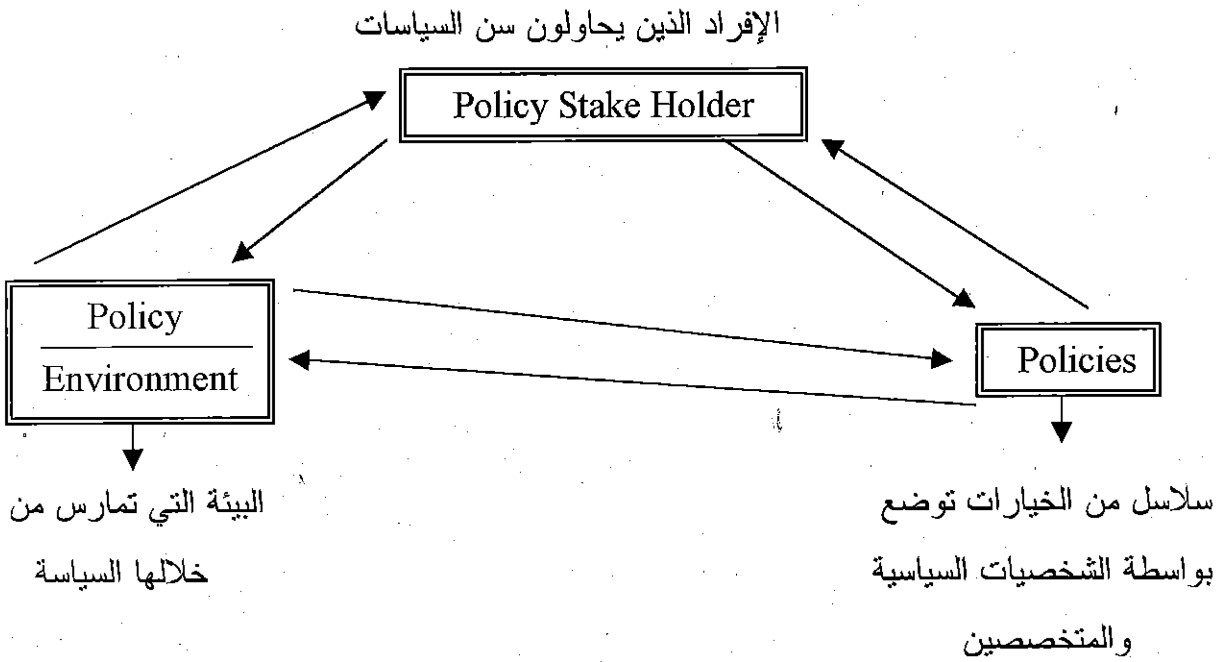
١. السياسة.

٢. واضعي السياسة

٣ .البيئة التي تمارس من خلالها هذه السياسة

شكل رقم (١)يوضح العملية التفاعلية التي في ضوئها يتم صنع السياسات

وهو يوضح التفاعل بين السياسة (الخيارات)&البيئة المحيطة &صانعي السياسة



هـــذه المنظومة المتفاعلة يعامل فيها محلل السياسة على أنه من واضعي السياسة[٢٧] وذلك نظراً للدور الكبـــير الذي يلعبه محلل السياسة في كشف معالم المنظومة السابقة . وقد وصل الأمر بأحد الكتاب أن يصف محللـــي السياسة بأنهم "جنس بشري عالي الكفاءة المهنية بخلاف المهن التعليمية الأخرى"[٢٨] وذلك لما يتطلبه هـــذا العمـــل مـــن إعـــداد أكاديمـــي ومهني عالي المستوى ، وأيضاً لأن محلل السياسة يمكن أن يلعب دور الاقتصادي – السياسي – التاريخي – التربوي – النفسي – الاجتماعي – المخطط والأخصائي الاجتماعي[٢٩] فـــي الحقـــيقة أن لعـــب هذا الدور لا يكون بالصورة المهنية المتعمقة ولكن يكون تبعاً لما تمليه عليه طبيعة السياسة موضع التحليل .

من خلال قراءات الباحث يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص والشروط الواجب توافرها في محللي السياسة وذلك بالصورة التالية :-

١- يجب أن يكون لديهم إلمام عام بالعلوم الإنسانية وبصفة خاصة الاقتصاد والسياسة والاجتماع [٣٠]

٢- الإلمام بكافة العوامل المحيطة بالسياسة محل التحليل ، ومن ذلك كشف العلاقة بين النظام السياسي والتغيرات في عمليات صنع القرار وتأثير ذلك على السياسة المطلوب تحليلها باعتبارها جزءا من النظام السياسي داخل المجتمع[٣١].

٣- التدريب على مناهج البحث الكيفية والتكامل بينها وبين مناهج البحث الكمية.

٤- أن يضع محللي السياسة في اعتبارهم قيم وآراء ومعتقدات الأشخاص الذين يتعامل معهم أثناء عملية التحليل [٣٢] .

٥- الاعتماد على الدراسات القيمة والالتزام بتقديم المبررات والبراهين لكل ما يصل إليه المحلل من نتائج.

ثالثاً : طرائق ونماذج تحليل السياسة

طرائق تحليل السياسة هى إجراءات نظامية لمواجهة مشكلات محددة ، أو لتحقيق أهدافا محددة وتتضمن مناهج بحثية وطرائق أساسية ، وهذه الطرائق تستمد مرجعيتها من العلوم المختلفة اقتصاد – إدارة – سياسة – اجتماع – الخ..[٣٣] .

كما أن كافة مناهج وطرائق العلوم الاجتماعية تستخدم من أجل وصف وتفسير وتحليل السياسات وتأثيراتها في الواقع ... لهذا فإن تحليل السياسات ليس نظرية معرفية أو علم منهجي بحثي لكنه مجال "مهجن" ... فهو يعرف تبعاً لكل مجال يستخدم فيه ويتوقف على النظرية أو المنهج المستخدم ، وبناءً على ذلك فإن طرائق تحليل السياسات تكون غير تامة ومن ثم فهى قابلة لاستيعاب طرائق جديدة [٣٤] .

ولما كانت المرجعية التي ينطلق منها الباحث هى أساس عملية التحليل – كما تم توضيح ذلك من قبل – وإذا تم الاتفاق على أن أيديولوجية الحكومة هى أساس مرجعية تحليل السياسة ، فإن طريقة تفكير الحكومة تلعب دوراً كبيراً في تطوير مستويات طرائق ونماذج تحليل السياسة[٣٥] .وهذا يتضح جلياً في تفكك دول الاتحاد السوفيتي وفي الدول المتحولة من الأيديولوجية الاشتراكية إلى الأيديولوجية الرأسمالية والتي منها مصر ، فحكومات هذه الدول حدثت لها عملية تحول فكري في إدارة زمام الدولة ، هذا التحول مصاحب بسياسات وتوجهات ومن ثم تشريعات ودساتير تضمن معها إتمام عملية التحول على الوجه المأمول.وإذا كان

البعض يعتبر تحليل السياسة أنه العمل مع النظام السياسي والاقتصادي – كما سبق ذكر ذلك والتعليق عليه – فإنــه مــن الطبيعـــي أن يتم التحول في تفكير محللي السياسة نظراً لتحول المرجعية التي يحللون في ضوئها السياســات.والنتــيجة المــتوقعة لذلك هى انعكاس التحول على مستويات طرائق ونماذج تحليل السياسة حتى تتناســب والــنظام العــام السائد في الدولة ، ولهذا فإن طريقة تفكير الحكومة وتطورها أو تحولها تبعا لرؤية ومرجعية القائمين عليها هذه الطريقة تلعب دوراً كبيراً في تطوير مستويات طرائق ونماذج تحليل السياسة.

بعض طرائق ونماذج تحليل السياسة

<u>أولا : بعض طرائق تحليل السياسة كما أوردتها دائرة معارف الخدمة الاجتماعية</u>[٣٦]

١. **تقدير الموقف أو الاحتياجات :**

وفي هذه الطريقة يمكن لمحلل السياسة أن يستخدم كافة المعلومات المتاحة في وصف حاجة الدولة الحالية ووضع إطار تنبؤي بفضليات الاحتياجات أو ما يسمي بتحديد الأولويات .

٢. **تحليل تكاليف الإعانات المالية :**

وهــذه الطريقة يتم تطويرها بصورة توسعية بواسطة الاقتصاديين وهذا المدخل يوضح العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين ميزانية السياسة الاجتماعية وبين البرامج التي يتم تنفيذها في هذه السياسة.

٣. **تحليل التكلفة الفعلية أو الكلية للبرامج السياسية :**

وهــنا يــتم تحليل كافة تكاليف البرامج وهذه الطريقة تستلزم مهارات اقتصادية من المحلل للوقوف على التكلفة الفعلية للبرامج ، ويقوم أسلوب تحليل التكلفة على مبدأ أن جميع التكاليف أو النفقات متضمنة تلك التــي يلاقــيها الآخريــن يجــب أن تكون واضحة وأن تؤخذ في الاعتبار . ويقدم أسلوب تحليل التكلفة بيانا بالميزانية والذي يسمح لصانعي السياسة باتخاذ قرارات بالاختيار بين البدائل المتعددة .

وهناك ثلاث مشكلات رئيسة تصاحب استخدام أسلوب تحليل التكلفة[٣٧] :

<u>المشــكلة الأولى :</u> تتعلق بكيفية تقدير وقياس ما لا يمكن قياسه وهى تلك الأشياء غير القابلة للقياس وأي نوع مــن التقيــيم يتم اتباعه في هذه الحالة . وأكثر القضايا المثارة لهذا النوع تتعلق بتقييم الحياة والموت والعجز فمــثلاً أي مشــروع بــناء من المحتمل أن يؤدي إلى موت شخص ما أو إصابته بعجز كلي أو جزئي ، كأن يكــون هناك كوبري وعند الانتهاء من بناء هذا الكوبري مات خمسة أشخاص لأي سبب من الأسباب المتعلقة بعمليــة البــناء فأصــبح هؤلاء الأشخاص ضحية هذا الكوبري وشيء مثل هذا لا يمكن لصانعي السياسة أن

يــتجاهلوه ، ولكن في الوقت نفسه يجب أن يكون هناك طرق وكباري ومدارس والعادة المتبعة في هذه الحالة هو أن يكون هناك قيمة مالية تعد لمستحقي التعويض.

حل غير مرضي ولكنه الواقع ومن هنا يعد مشكلة .

<u>المشــكلة الثانــية :</u> تــتعلق بأن تأثيرات السياسة لا تلمس في الحاضر ولكن في المستقبل فلو أن شخص ما يهــدف إلى تجهيز مدرسة ، ومركز صحي ، أو دار إيوائي فالقيمة لا تعكس الكثير مما يمكن أن يحدث الآن بقــدر مــا تعكــس ما يمكن أن يحدث بعد أن يكتمل المشروع – وعادة ما تكون قيمة المشروعات المستقبلية مهملة وهو ما يعني أنه طوال الوقت يكون هناك افتراض بإمكانية ضعف القيمة ونقصها .

<u>المشــكلة الثالــثة :</u> تتعلق باستخدام قيم مالية ، فإذا ما استخدمت قيم مالية معينة دون مراعاة الوزن النسبي للخــيارات المختلفة في ضوء المجتمع الكبير ، فسوف ينتج عن ذلك سوء تقدير للقيم المالية المتعلقة بالمجتمع الأكــبر. **مــثال ذلك ...** تكلفة الإسكان التي تنفق في عملية تجديد بناء منطقة ما وإجراء تغييرات واسعة بها سوف تختلف من حيث شغلها بأعداد صغيرة من الملاك أو أعداد كبيرة من المستأجرين الفقراء .

تلك المشكلات يمكن التقليل من حدتها نوعا ما من خلال الاستخدام الأفضل والمحدود جداً لأسلوب تكلفــة العائد في تحليل التكلفة والفاعلية الذي يختبر فاعلية التكلفة النسبية للأساليب المختلفة . فمشكلات عائد المســتقبل كثيراً ما تختفي وتزول عندما تكون القضية ليست بناء مدرسة ولكن كيفية تحقيق مزيد من الفاعلية مــن وراء بناء هذه المدرسة . هذا ويشير كلاً من " West and Cullis"(٣٨) إلى أن دفاع عالم الاقتصاد عن أســلوب تحلــيل التكلفة والعائد يشبه في بعض الأوقات تعليق "Maurice Chevalier" الذي عندما وجه إليه ســؤال عــن نظــرته للعمر الكبير أو كبر السن فأجاب "أنه ليس مثالي تماماً وإنما أفضل من البديل " فلو لم توضــع القــرارات بطــريقة واضحة وصريحة عن طريق أسلوب تحليل التكلفة والعائد حتى ولو كانت غير كاملة ، فإنها عندئذ توضع بشكلٍ ضمني وستفتقد إلى وجود نوع من التماسك والثبات اللازمين لتحقيق أفضل اســتخدام ممكــن للموارد المتاحة المحددة . وبالطبع فإن وجود شيء واضح وصريح عن متضمنات السياسة يعد أفضل من ألا يكون هناك شيء علي الإطلاق .

٤. دراسة المخرجات أو النتائج :

وفيها يتم تحليل كافة عوائد البرنامج ومدى تحقيقها لأهداف السياسة .

٥. دراسة الحالة :

كثــيراً من دراسات السياسة الاجتماعية تستخدم دراسات الحالة وذلك لما تتضمنه من نظم تحليلية متكاملة وإمكانية التحكم في السياسة محل الدراسة من كافة أبعادها.

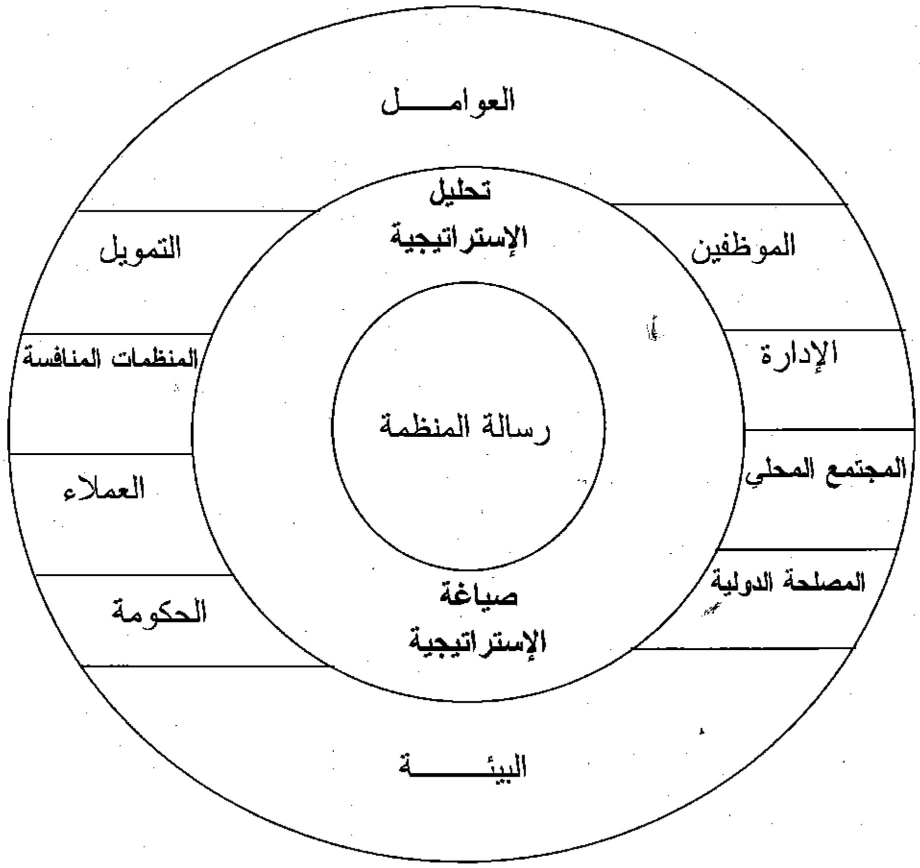
٦. **مــا بعــد التحليل :** وهنا يتم الوقوف على كافة نتائج التحليل ومن خلال هذه النتائج يمكن وضع المداخل المهنية العلاجية وكذا صنع السياسات الجديدة .

الخطوات السابقة وضعت بالصورة التي عليها من أجل تحليل السياسة الاجتماعية لذلك عند إخراجها عــن هــذا المضمار تظهر بعض الجوانب التي ينبغي استكمالها في تحليل السياسة المدروسة ،لكنها في ذات الوقت يمكن الاستفادة منها أثناء تحليل السياسات الأخرى.

ثانياً : طريقة "Richard M.Hodgetts" في تحليل سياسات واستراتيجيات المنظمات[٣٩]

لكــي يتم تطوير أداء المنظمة فإنه يجب فهم العلاقة بين رسالة هذه المنظمة والسياسة الضرورية لتحقيق هذه الرسالة والعوامل البيئية المحيطة.

شكل رقم (٢)يوضح الطريقة التي وضعها "ريتشارد" في تحليل استراتيجيات المنظمات



توضــح هذه الطريقة العلاقات بين عدداً من العوامل في ضوئها يتم تحليل السياسات وهي طريقة وضعها صاحبها ليتم التعامل بها مع المنظمات و قد تخدم هذه الطريقة في تفهم سياسات الجمعيات الأهلية.

ثالثا .. نموذج "D.Gil" لتحليل السياسات [٤٠] :

هــذا الــنموذج وضــع أساساً لتحليل السياسة الاجتماعية وبالتالي فإن صاحبه وضع مجموعة من الأبعــاد أو العناصــر التــي في ضوئها يتم تحليل السياسة الاجتماعية للتعرف على مسار واتجاهات السياسة

الاجتماعـية فـي المجتمع .وقد نجح هذا النموذج – على الأقل في تطبيقه – داخل المجتمع المصري كما تم توضـيح ذلك في الدراسات السابقة. وبالتالي فإنه عند تطويع هذا النموذج لدراسة سياسات الجمعيات الأهلية في مصر فإن نموذج جيل D.Gil قد يأخذ الصورة التالية :-

<u>البعد الأول :</u> مناقشة القضايا المجتمعية التي تتصل بسياسات الجمعيات الأهلية ويتضمن :-

١- التعرف على طبيعة هذه القضايا ومجالاتها .

٢- تحديد تأثير هذه القضايا في المجتمع.

٣- تحديد النظريات والفروض العلمية التي تهتم بالجوانب الدينامية لكل من هذه القضايا.

<u>البعد الثاني :</u> التعرف على الأهداف والقيم المتصلة بسياسات الجمعيات الأهلية.. ويتضمن:-

١- تحديد الأهداف التي تسعي الجمعيات الأهلية إلى تحقيقها .

٢- تحليل الجوانب الأيديولوجية التي تتصل بكل من هذه الأهداف .

٣- مناقشة الإطار القيمي الذي يوجه أهداف سياسات الجمعيات الأهلية.

٤- مناقشـة الـنظريات والفـروض العلمـية التي أثرت على تحديد استراتيجيات العمل وأساليب الأداء والتنفيذ أو كيفية وضع الخطط وتنفيذ برامج ومشروعات الجمعيات وأساليبها.

٥- تحديد المستهدفين من سياسات الجمعيات الأهلية وتوزيعهم ديموجرافياً وجغرافياً .

٦- مناقشة الأثار والنتائج التي تحققت بعد تنفيذ السياسات .

<u>البعد الثالث :</u> الجوانب التطبيقية لسياسات الجمعيات الأهلية .. وتتضمن :

١- مناقشة التغيرات الكمية والكيفية والتغير في أسلوب تحديد الأولويات وذلك طبقاً لنتائج تنفيذ السياسات ووضعها موضع التطبيق العملي .

٢- مناقشة تأثيرهذه التغيرات على مستوى نشاط الجمعيات الأهلية.

<u>البـعد الـرابع :</u> التعرف على أثار التفاعل بين سياسات الجمعيات الأهلية وبين القوى المؤثرة على وضع وتنفيذ هذه السياسات .. ويتضمن :-

١- تحليل القوى السياسية المختلفة المؤثرة على وضع وتحديد سياسات الجمعيات .

٢- تحلـيل القـوى التي تقاوم أو تعوق حركة التغيير وتقف في طريق تحقيق أهداف سياسات الجمعيات الأهلية.

٣- مناقشة تأثير القوى السياسية الخارجية على وضع وتطبيق سياسات الجمعيات الأهلية.

٤- مناقشة تأثير سياسات أخرى في المجتمع على سياسات الجمعيات الأهلية .

٥- محاولـــة التوصل إلى مجموعة من الحقائق والنتائج والتوقعات التي يمكن أن تفيد عند وضع وتطبيق سياسات جديدة مستقبلا .

الــبعد الخـــامس : وضـــع سياسات بديلة للجمعيات الأهلية أو التعرف على الخطط البديلة لتحقيق أهداف الخطط الأصلية.

يقـــول "Gil" في هذه النقطة أن الباحث يجب أن ينتهي باقتراح سياسات بديلة بعد تحليل السياسات موضع التحليل والمناقشة .

ويرى أنه يمكن للباحث تخير أحد مسارين أو طريقين :-

الأول :- التوصـــل إلـــى سياسات بديلة يكون لها نفس أهداف السياسات الحالية ويكون الاختلاف في أساليب ووسائل تحقيق الأهداف .

الثانـــي :- التوصـــل إلى سياسات بديلة يكون لها أهداف مختلفة ولكن هذه السياسات تتبنى نفس القضايا التي تتبناها السياسات الحالية .

بتحلـــيل البعد الخامس الذي وضعه "D.Gil" نجد أنه متوقف على البيانات والمعلومات الناتجة عن الابعاد الأربعة السابقة له ، ولذلك فإن الاختيار بين الطريقين اللذين رسمهما البعد الخامس متوقف على ما تسفر عنه نتائج الأبعاد الأربعة السابقة للبعد الخامس.

رابعا : نموذج مقترح لـــ " لاتريدز" "Iatrids ١٩٩٤" (٤١)

وقد أطلق عليه اسم العلم "Science"

ويتم في ضوء هذا النموذج تحليل السياسة كما يلي :

• البيئة السياسية والاجتماعية	S-sociplotical environments
• اسباب المشكلة	C-causes of the problem
• مداخل التدخل	I-Interventive approaches
• تكوين وترتيب التوصيات	E-establishment and ranking of recommendations
• سرد برامج التنفيذ	N-narrative of programs for implementation
• خصائص التنفيذ	C-characteristics of implementation
• تقويم العائد	E-evalution of outcome

خامسا : نموذج "Donald E.chambers" لتحليل السياسات[٤٢]

السمات Characteristic	الأنماط الأساسية أو المفاهيم Basic subtypes or concepts	محكات التقويم Evaluation criteria
الأهداف والاغراض Goals and objectives	١- طويلة المدي /قصيرة المدي Longterm/short term ٢- ظاهرة / مستترة Manifest /Latent ٣- مجردة / محددة Abstract /concrete ٤- متوسطة / نهائية Intermediate /ultimate	١- تتعلق بالوسائل وليس الغاية Concern with means,not end ٢- الوضوح / القابلية للقياس Clarity ,measurability ,mainpulability ٣- مستويات الأداء /مواصفات الجماعة المستهدفة Inclusion of performance standards /targetgroup specifications ٤- ملاءمـــة موضوعية متفقة مع المشكلة الاجتماعية من حيث تعريف المشكلة ، المتغيرات المستقلة المسببة ، الايديولوجية المتعلقة بتعاريف الكفاية والمساواة Fit of terms of objectives with social problem analysis with problem difintion, independent variables of causation, ideology regarding defintions of adequacy and equity . ٥- المنظور التقويمي للمحلل Analysts evaluative perspective . ٦- تطبـــيقات الضـــبط الاجتماعي : ملاءمة مع محكات تقويمية أخر Social control implications : Fit with other evaluative criteria .
نماذج المنفعة أو الخدمة ١- نماذج عامة General forms ٢- نماذج معينة Specific forms	١- خدمات احتماعية شخصية Personal social services (pss) ٢- منافع اجتماعية عامة Public social utilities (PSU) ٣- هجين من رقم (١+٢) Hybrid pss / psu ٤- نقود ، خامات ، سلع / بضائع Cash, material goods/ commodities ٥- خدمات خبير Expert services ٦- تمييز ايجابي Positive discrimination ٧- إعتمادات / ضامنين Cridits / vouchers ٨- إعانات مالية Subsidies ٩- ضمان حكومي (قرض) Government loanguarantees ١٠- إجراءات وقائية	١- فعالية الهدف - Target efficiency ٢- التكلفة الفعلية - Cost - effectiveness ٣- تميز - stigmatization ٤- تعقد الادارة - complexity of administration ٥- التوافق بين المستفيدين - Adaptubility across users ٦- مخاطرة سياسية (رؤية سياسية) Political risk (political visibility ٧- اســتقلالية المســتفيد / الاعتماد علي آليات السوق الحرة Consumer sovereignty / reliance on Free – market mechanisms ٨- قدرة التبديل Substitutability ٩- الاكراه والاقتحام Coerciveness / intrusiveness

٣- فوائد متعددة ومرتبطة Specific forms	Protective regulation ١١- إشراف لمنع الانحراف Supervision of deviance ١٢- قرارات سلطوية Power over decisions	١٠- الملاءمة مع تحليل المشكلة الاجتماعية Fit with social problem analysis ١١- التعاقب بين المحكات Tradeoffs between criteria
قواعد التأهيل Entitlement rules	١- اسهامات سابقة Prior contributions ٢- قاعدة ادارية Administrative rule ٣- تعاقد خاص Private contract ٤- تحفظ مهني أو إداري Professional and / or Administrative discretion ٥- قرار قانوني Judicial decision ٦- وسائل / اختبار تقدير Means / asset test ٧- الارتباط بقوة العمل Attachment to work force	١- تحليل المشكلة الاجتماعية : ملاءمة لمواصفات الهدف / معوقات ايديولوجية Social problem Analysis : Fit to target specifications / ideological constraints . ٢- خاصية مميزة / انفراد Stigma and alienation ٣- فوائد نهائية Off – target benefits ٤- نفقات عامة Over whelming costs ٥- استخدام زائد أو أقل Over / under utilization ٦- الفرصة أو امكانية التدخل السياسي Opportunity for political interference ٧- عوائق العمل Work disincentives ٨- حوافز ترويحية Procreational incentives ٩- (الراحة الزوجية) Marital breakup ١٠- اعتماد عام Generational dependency ١١- تطبيقات خاصة : خدمات اجتماعية خاصة / فوائد اجتماعية عامة . Spicial applications : personal services and public social utilities
طرائق التمويل : Financing methods	١- مبدأ التأمين والدفع Prepayments and the insurance principle ٢- قواعد عامة / اتفاق خاص Publicly regulated/ private contracts ٣- إسهام تطوعي Voluntary contributions ٤- مخصصات الدخل العام General revenue appropriations ٥- الملاءمة للخدمة Fees for service ٦- هبة أو وقف خاص Private endowment	١- الاستمرار في التمويل طويل المدي / قصير المدي Short – term / long – term funding continuity ٢- الحماية ضد التضخم / الخسارة Protecting against inflation / depression ٣- التعامل مع التغير الديموجرافي Dealing with demographic change ٤- حوفز ايجابية وسلبية لعوائد العملاء Incentives and disincentives provided for client outcomes ٥- الملاءمة لتحليل المشكلة الاجتماعية Fit with social problem analysis

الإدارة أو تقديم الخدمة Administrative or service delivery	١ - برنامج اجتماعي وتصميم السياسة Social program and policy design ٢ - المركزية Centralization ٣ - الاتحاد Federation ٤ - إدارة الحالة Case management ٥- هيئات متخصصة في الإحالات Agencies specializing in referrals ٦- القطاع الاهلي Indigenous worker staffing ٧- هيئات عرقية شرقية - Racially oriented agencies ٨- سماع العدالة الإدارية وإجراءات الاستئناف - Administrative (fair) hearings and appeal procedures ٩- عمليةحمايةالحقوق المستحقة - Due process protections for clients procedural rights ١٠ - مشاركة المواطن Citizen participation	١ - تصميم البرنامج 1- program design ٢ - تكامل - استمرار 2- Integration - continuity ٣- القابلية للتطوير 3- Accessability ٤ - القابلية للمحاسبة 4- Accountability ٥ - تمكين العميل 5- client empowerment ٦- مشاركة 6- consumer participation ٧- الملاءمة مع تحليل المشكلة الاجتماعية 7- Fit with social problem analysis
التفاعل بين الخصائص الفاعلة وبين هذه السياسة او البرنامج و/او اخر Interactions between operating caharacterlstics and between this policy or program and /or others	١- - coentitlement ٢ - التجريد - Disentitlement ٣- التاثيرات العكسية - Contrary effects ٤ - نسخة طبق الاصل - Duplication ٥ - التفاعل على المستوي الحكومي. - Governmental –level interaction	التفاعل غير المرغوب هو العمل ضد أي من المحكات السابقة . هكذا التفاعل يملك محك تقويمي غير مناسب لطبيعته. - Undesirable interactions are those that work against any of the criterial above.thus ,interactions have no special evaluative criteria of their own.

سادسا : نموذج " Dittrich – McInnis " ١٩٩٤[٤٣]

"ANALYSIS" والمعروف باسم

• المدخل	A- approach
• الاحتياج	N-need
• التقدير	A- assessment
• المنطق	L - Logic
• رد فعلك	Y- your reaction
• الدعم	S- support
• الابتكار	I- innovation
• العدالة الاجتماعية	S - social Justice

سابعا : نموذج مقترح لــ مني محمود عويس ١٩٩٦ .[٤٤]

هــدف النموذج :- الوصول إلى مؤشرات تخطيطية تساهم في تدعيم نجاح سياسة الرعاية لضحايا الجريمة وتطويرها مستقبلاً .

مستويات التحليل :-

١. تحديد ملامح السياسة :

محددات السياسة في ضوء المباديء والقيم المعبر عنها في السياسة وقضاياها الهامة.

٢. عملية صنع السياسة :

أ- الدوافع والمتغيرات التي مهدت لصنع السياسة .

ب- المشاركون في صنع السياسة .

ج- المستفيدون من السياسة .

د- استخدام أسلوب التخطيط العلمي في وضع وصياغة السياسة ، من حيث (استخدام الدراسات والبحوث – تقدير الاحتياجات – تقدير الامكانيات المادية والبشرية والتنظيمية)

هـــ- تحديــد الأهــداف- مــدى الاتفاق عليها – توقعات نجاحها – توقعات للصعوبات التي تواجه تحقيقها .

٣. إجراءات تنفيذ السياسة :

أ- مداخل العمل (وقائية – علاجية – تنموية – .. مدخل تكاملي).

ب- أوجه الرعاية اللازمة لضحايا الجريمة .

ج- الأجهزة اللازمة لتقديم الرعاية .

٤. **إسهامات مهنة الخدمة الاجتماعية .**

أ- في عملية صنع وتحليل السياسة .

ب- في التخطيط لبرامج التنفيذ .

ج- في تنفيذ برامج الرعاية وتقويمها .

د- في التطوير الأكاديمي والتطبيقي لهذا المجال الحديث ، وذلك باعتبار أن مهنة الخدمة الاجتماعية هي المهنة الاساسية في العمل .

٥. **تصورات مستقبلية لانجاح وتطوير السياسة .**

استخلاص نتائج تحليل السياسة ووضعها في صورة مؤشرات تخطيطية تساهم في نجاحها وتطويرها.

نحو تصور مقترح لتحليل سياسات الجمعيات العلمية

بعد دراسة وتحليل النماذج السابقة يمكن تقديم تصور مقترح لنموذج يمكن من خلاله تحليل سياسات الجمعيات العلمية وذلك على النحو التالي :-

١. **ملامح سياسات الجمعيات العلمية :**

أ- الأهداف التي تسعى الجمعيات العلمية لتحقيقها .

ب- الإطار القانوني الذي تتحرك في خلاله سياسات الجمعيات العلمية .

ج- الإطار الأيديولوجي المصاحب لسياسات الجمعيات العلمية .

٢. **صنع سياسات الجمعيات العلمية :**

أ- المشاركون في صنع سياسات الجمعيات العلمية .

ب- المستفيدون من سياسات الجمعيات العلمية .

ج- علاقة الجمعيات العلمية بالهيئات الأخرى وتأثير ذلك على عملية صنع السياسات .

د- سياسة الدولة نحو البحث العلمي وعلاقة ذلك بسياسات الجمعيات العلمية .

٣. **تنفيذ سياسات الجمعيات العلمية :**

أ- الأنشطة العلمية التي تمارسها الجمعيات العلمية .

ب- السياسات المالية للجمعيات العلمية .

أولاً... مصادر التمويل

أ) مصادر تمويل حكومية .

ب) مصادر تمويل غير حكومية .

ثانيا...الإنفـــــاق

٤- مشكلات تواجه الجمعيات العلمية

أ) مشكلات تمويلية .

ب) مشكلات إدارية .

ج) مشكلات أخرى .

مصـــــادر الفصـــل الثالث

1. Carl V. Patton, David S. Sawicki : Basic Methods of policy Analysis and planning ,oxford university press, 1984 , P.21 -- 22 .
2. William N. Dunn : public policy Analysis ,An Introduction , prentice Hall , Englewood cliffs, NJ , 1994 , P59 .
3. Ibid , p2 .
4. Edith stokey and Richard Zeckhauser : Aprimer for policy Analysis Norton – U.S.A 1978 , p.4 .
5. Vernon Bogdanor : Encyclopedia of political science , oxford , 1992 , PP. : 432 – 433 .
6. Ibid , P 433
7. Susan D. Einbinde : policy Analysis , Encyclopedia of social work , NASW Press , washington , 1995 , PP 1849 – 1855 .
8. Yahia Hassan Darweesh : A Dictionary of social work Egyption International Publishing company Longman , P.125 .
9. Duncan Macrae and James A.wild : policy Analysis for public decision , Belmont – California – 1979 PP. 3-6 .
10. Susan D. Einbinde : policy Analysis , Encyclopedia of S.w , OP.cit, P.1849 .
11. Donald E. Chambers : social policy and social programs (Amethod for the practical puplic policy Analyst) , Macmillam publishing company , New York , 1993 , PP. 69 – 77 .
12. Edith stokey and Richard Zeckhauser : OP.cit , PP. : 5-7 .
13. Thomas D.Lynch : Policy Analysis in public policymaking Heathand company – America , 1975 , P.70 .
14. Duncan Macrae and James A. Wilde : Op. cit , P5 .
15. Jacob B. Ukeles "policy Analysis" : Mythor Reality? Public Administration review 37 , no. 3 (may / June 1977) , P223 .
16. Duncan Macrae and James A.Wilde, OP.cit,PP.7-12 .
17. Walter Williams , social policy research and Analysis : The experience in the Federal social Agencies (New York , American Elsevier , 1971 , P.Xi) .
18. Duncan Macrae , Jr. : concepts and methods of policy Analysis society , 16 , no . 6 (september / october1979) P17 , in carl V. Patton and David s. Sawicki, OP.cit , P22 .
19. Susan D. Einbinder : policy Analysis , Encyclopedia of social work OP.cit , P.1849 .
20. David L . Weimer and Aidan R.Vining : policy Analysiss , concepts and practic , Engelwood cliffs NJ, 1989, PP1-2 .

٢١. "تنتشـــر فـــي الولايات المتحدة الأمريكية مكاتب تحليل السياسات والتي يتم اللجوء إليها من أجل تحليل السياسات المختلفة نظير أجر متفق عليه ويطلق على الجهة المتعاملة مع تلك المكاتب إسم "عميل" والعمـــيل قـــد يكون جهة حكومية أو غير حكومية" . لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى المرجع السابق ص ص ٩-١٢ .

22. David L.Weimer and Aidan R.vining : op.cit,P.2 .
23. Wildavsky : The Art and craft of policy Analysis, Macmillan, London, 1980,PP.
24. William N.Dunn, op.cit,PP62 63 .
25. Carl V.patton, David S.Sawicki, OP.cit, PP.5-6 .
26. Susan D.Einbinder : policy Analysis, Encyclopedia of SW, op.cit, P.1850 .
27. Willliam N.Dunn, OP.cit, PP70-71 .
28. Arnold J. Meltsner : policy Analysts in the Bureaucracy, University of california press, America , PP. 13-14 .
29. Susan D.Einbinder : policy Analysis,Encyclopedia of s.w,op.cit,p.1850:
30. Ibid.pp.1850 –1851.
31. Bill Jenkins :Policy Analysis Models and approaches in the policy process (Areader),university of new castle up, ontyne, 1993,p.42.
32. Susan D.Einbinder :policy Analysis,Encyclopedia of s.w,op.cit,p.1849.
33. Carl V.Patton,David s.Sawicki,op.cit,p20.
34. Susan Deinbinder :policy Analysis,Encyclopedia of S.w, op.cit,pp.1851 1852.
35. Arnold J.Meltsner:op.cit,pp15-17.
36. Susan D.Einbinder:policy Analysis,Encyclopedia of S.W,op.cit,pp.1851-1852.
37. Paul Spicker:social policy [Themes and approaches],prentice Hall,Harvest,1995,pp.207-209.
38. Ibid.p.208.
39. Richard M.Hodgetts,Max S.wortman :Administrative policy,[text and cases in the policy sciences],John Wiley &sons press,New York,pp51-66.
40. David G.gil :unravelling social policy [Theory,Analysis,and political Action towards social Equality],General Learning press N.J,1973,p.p.33-36.
41. Demetrius S.Latridis:policy practice,Encyclopedia of social work NASW press,washington ,1995,p.1863.
42. Donald F.chambers :social policy and social programs,op.cit,pp.79-81.
43. Demetrius S.Latridis :policy practice,Encyclocdia of social work,op.cit,p.1863.

٤٤. مـــنى محمـــود عويس : تحليل سياسة الرعاية لضحايا الجريمة كمؤشرات تخطيطية تدعم نجاحها ،مرجع سابق ذكره ،ص ص ٦٠١-٦٠٢.

الفصل الرابع

الجمعيات الأهلية في مصر

المحتويـــــات

حركـــة الجمعيـــات الأهليـــة

أولا : مفهوم الجمعيات الأهلية

جـــرى العـــرف فـــي مصـــر على تسمية الجمعيات التي يؤسسها المواطنون للأغراض الاجتماعية المخـــتلفة بالجمعـــيات الأهلـــية – تمييزاً لها عن التشكيلات الإدارية الحكومية.ومحاولة وضع تعريف دقيق للجمعـــيات الأهلـــية يواجـــه صعوبات بالغة وذلك نظراً للمداخل المتعددة التي تقوم بدراسة الجمعيات الأهلية عـــلاوة على عوامل أخرى ، لكن قبل تناول هذا الأمر يلزم الاتفاق اولاً على المصطلح المستخدم فالجمعيات الأهلـــية يطلـــق علـــيها البعض المنظمات غير الحكومية Non Governmental organization وهذا هو المفهـــوم الســـائد ، أو المنظمات التي لا تهدف إلى الربح Non profit organization وهو المفهوم السائد فـــي الولايـــات المتحدة الامريكية ، كما تسمى في حالات أخرى منظمات الهدف العام أو الصالح العام وهو المفهـــوم الســـائد فـــي بعـــض دول أوروبـــا الغربية وبعض دول أوروبا الشرقية بعد تفكك النظم الشيوعية بهـــا[١].وحـــتى يكـــون البحـــث متفقاً مع القوانين المنظمة للعمل الأهلي في مصر فإن البحث سوف يستخدم المصطلح المعتمد قانونياً وهو الجمعيات الأهلية .

كمـــا أن هـــناك عـــدة مصطلحات تطلق على القطاع الذي في ضوئه تمارس تلك الجمعيات عملها فيطلق عليه القطاع غير الهادف للربح Nonprofit Sector ، أو القطاع الثالث Third Sector ، أو القطاع التطوعـــي Voluntary Sector ، أو القطـــاع الخـــيري Philanthropic Sector ، أو القطـــاع المســـتقل Independent Sector ، أو القطـــاع المعفي من الضرائب Tax Extempted Sector ، أو القطاع الأهلي كما هو متعارف عليه في الاقطار العربية [٢].

الجمعيات الأهلية في مصر تبعاً لمضمون القانون رقم "٣٢ لسنة ١٩٦٤" يأخذ مفهومها الشكل التالى: "تعد جمعية أو مؤسسة اجتماعية أهلية كل مؤسسة تنشأ بمال يجمع كله أو بعضه من الجمهور لفترة معينة أو غـــير معينة سواء كانت هذه المؤسسة تقوم باداء خدمة انسانية دينية أو علمية أو فنية أو صناعية أو زراعية أو لأي غـــرض آخـــر مـــن أغـــراض الـــبر أو النفع العام ويشترط في جميع الأحوال ألا يقصد ربحاً مادياً للأعضـــاء وألا تكـــون أغراض الجمعية الخيرية أو المؤسسة الاجتماعية ووسائلها في تحقيق هذه الاغراض مخالفة للنظام أو الأمن العام أو الآداب العامة"[٣] .

هـــذا القـــانون وضع قواعد تنظيمية لعمل الجمعيات الأهلية في مصر ووضع في ضوء أيديولوجية إشتراكية ، وقد واجه هذا القانون في الحقبة الاخيرة هجوماً شديداً نظراً لرؤية البعض أنه يضيق الخناق على

عمــل الجمعــيات الأهلــية ، ونجحت عمليات الضغط في إصدار الحكومة قانوناً جديداً ينظم عمل الجمعيات الأهلــية وهــو القانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢ " وإن كان مفهومه للجمعيات لا يختلف كثيراً عن مفهوم قانون ٣٢ للجمعيات الأهلية.

الأمــم المــتحدة تعرف الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية NGO_s بأنها : "مجموعة من المواطنيــن على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي – أي لا تكون جزءاً من حكومة ما – ولا تعمل من أجل الربح وتشارك في إثارة قضايا معينة تخص المرأة أو البيئة أو المجتمع".(٤)

مــن الصعوبة بمكان تعميم هذا التعريف نظراً لتباين مساحات الحريات من قطر لأخر ،والمدقق في الــتعريف يجــد أنــه لم يقيد عمل هؤلاء المواطنين ، بل إنه اعتمد مساحة من التعريف من أجل توضيح أن المنظمات لا تكون جزءاً من حكومة ما ، في حين أن تبعية أو اشتراك المنظمة مع أيديولوجية الحكومة يمكن إعــتماده علــى أنه جزءاً من الحكومة ، فالتبعية أو الاشتراك مع الايديولوجية يظهر في الضوابط التشريعية التــي تــنظم خطوط ومسارات الجمعيات الأهلية وكذلك منطلقاتها ومن هنا يفضل عدم إطلاق هذا التعريف بعمومه.

حــاول كــلاً من (أبو الوفا & سحر مبروك ١٩٩٦) وضع تعريف للجمعيات الأهلية ، عرفاها بأنها " تلــك الهيئة التي تقوم على الجهود التطوعية لجماعات من الافراد المهتمين بالخدمة العامة يتولون تنظيمها وإدارتهــا فــي إطار النظام العام أو القوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعي التطوعي "أي أنها" تلك الــرابطة التي تحفظ استمرار العلاقة بين مجموعة من الأفراد وتحقق التساند النفسي والاجتماعي بينهم وتسد بعــض احتــياجات السكان "(٥). هذا التعريف أبرز جانب التطوع وأهميته في الجمعية ، وأهمية الجمعية في تحقــيق التماســك وفــي إشــباع بعض احتياجات السكان وضبط ذلك بالقوانين والتشريعات التي تنظم العمل الاجتماعــي الأهلــي ، إلا أنــهُ يؤخــذ عليه نقطتين الأولى : التكرار في بعض الجزئيات، والثانية : وصف وقصــر الجمعــية علــى أنهــا رابطة تحفظ استمرار العلاقة بين مجموعة من الأفراد وتحقق التساند النفسي والاجتماعي بينهم وتسد بعض احتياجات السكان وأسبقية ذلك بــ (أي أنها) ومعني أي هنا هو تفسير ما سبق بمــا هو آت ، لذلك يجب حذف (أي أنها) ، وضم ما بعدها إلى ما قبلها، وذلك حتى لا تأخذ الفقرة الثانية من التعريف شكلاً تفسيرياً للفقرة الأولى.

تعتــبر الجمعــيات الأهلية أحد الأعمدة الرئيسة في بناء المجتمع المدني ، وعلى ضوء ذلك يعرف "ســعد الديــن ابراهيم" المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة ، التي تملأ المجال العام بين

الأســرة والدولــة لتحقــيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف ، وبذلك تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلاً من الجمعيات والروابط والنقابات ، والأحزاب والأندية والتعاونيات ، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة)(٦) .

هــناك اعتراض على هذا التعريف حيث يرى "عبد الباسط عبد المعطي" أن التعريف يبدو متناقضاً مــع بعــض ظواهــر الواقع العربي ، فإذا كان المفهوم يبدو متسقاً مع السياق الغربي الذي خاض من خلاله الأفراد والجماعات وتنظيمات المجتمع المدني معارك متعددة سلمية وغير سلمية ، فإن هذا التعريف لا يتسق وبعــض خصوصيات الواقع العربي في أبعاده التاريخية والمعاصرة ، فشرط الإدارة السلمية للصراعات بين مــنظمات المجــتمع المدني وسلطة الدولة وأجهزتها يعد شرطاً وجوبياً ، لكنه لا تتوافر له الشروط الواقعية لتحقــيقه ، خاصــة وأن هــناك قوانين وتشريعات تقنن حركة منظمات المجتمع المدني وتجعلها تابعة لسلطة الدولة وتدخلاتها ، ومن ثم قد لا تجد بعض التنظيمات أمامها من سبيل لتوصيل مطالبها إلا بالصراعات غير السلمية والإدارة غير السلمية للصراع في مواجهة بعض أجهزة الدولة (٧) .

إذا تــم النظر الى الجمعية هيكلياً من منظور أنها منظمة فعرض المفهوم سوف يأخذ السياق التالى " المنظمة من وجهة نظر البنائيين هي مجتمع بشري يهدف الاستمرار والدوام من أجل تحقيق أهداف معينة ، ومــن وجهــة نظــر الســلوكيين عبارة عن بيئة خاصة يعيشها الافراد ، لذا فهى تؤثر على سلوكهم وعلى شخصياتهم ، كما أن العاملين داخل المنظمة يؤثرون بعضهم في البعض ، والمنظمة من وجهة نظر المهتمين بالنواحي البيئية هى جزءاً من البيئة وصورة مصغرة لها تظهر فيها سمات وخصائص البيئة (٨) .

ويعــرف " Parsons " المــنظمة بأنها "وحدات اجتماعية أو تجمعات إنسانية تتكون ويعاد تكوينها بقصد تحقيق هدف معين "(٩) .

والمنظمات لها عناصر مكونة لها ، وعناصر أى منظمة هى: (١٠)

١- **البــناء الاجتماعي :** ويضم البناء القيمي الذي يتكون من القيم والمعايير والدور المتوقع والذي يؤثر في سلوك العاملين .

٢- **البناء السلوكي :** والذي يركز على السلوك الفعلى للأفراد وليس السلوك المتوقع .

٣- **الفاعلون الاجتماعيون :** الجماعات الغير رسمية (المشاركون في المنظمة) .

٤- **الأهداف التى تسعى المنظمة الى تحقيقها** .

٥- **البيئة التى تمارس فيها المنظمة نشاطها .**

الجانب غير الربحى في المنظمات يظهر في العمالة التطوعية والتي يتم الاعتماد عليها في وضع سياسات المنظمات وتنفيذ برامجها كما تظهر أيضاً في الاعتماد أحياناً في تمويلها على هبات المتطوعين[١١] هذا بالاضافة إلى عدم سعي القائمين على الجمعيات إلى تحقيق مكاسب ، وإن كان هذا الأمر لا يأخذ صفة الاطلاق ، لأنه قد تكون هناك مصالح شخصية أدبية تتجاوز في قيمتها المكاسب المادية ، ولعل ذلك ما جعل " نوال السعداوى " تذهب إلى الحد الذى وصفت فيه المنظمات الأهلية بأنها "لم تعد الا جسراً لوصول ما يطلق عليهم بالرواد والرائدات إلى السلطة وبلاط الملوك والأمراء والحكام "[١٢] .

إن اختلاف تعريفات الجمعيات الأهلية بل وتجاوز مرحلة التعريف في بعض الكتابات يمكن إعادته إلى عدة عوامل :

١. إختلاف مداخل تناول الجمعيات الأهلية .
٢. إختلاف الأيديولوجيات الفكرية وانعكاساتها على تناول الأكاديميين والمهنيين لمفهوم الجمعيات الأهلية .
٣. إختلاف أسلوب عمل المنظمات غير الحكومية في الشرق عن أسلوب العمل في الدول الغربية والذي يرجع إلى اضطراد مساحات الحريات .
٤. وجود فجوات تشريعية بين القوانين المنظمة للجمعيات الأهلية وواقع الممارسة .
٥. وجود تداخل في مجالات الأنشطة الفعلية للجمعيات في أرض الواقع .

بعد العرض السابق الذي كان يهدف إلى استكشاف مفهوم الجمعيات الأهلية يمكن الخروج بمؤشرات في ضوئها يمكن تعريف الجمعيات الأهلية ... هذه المؤشرات هى :

١. أنها منظمة (بالمعني الأكاديمي للهيكلية) .
٢. قائمة علي التطوع .
٣. لا تسعي للربح المادي .
٤. مضبوطة بأيديولوجية النظام العام للدولة .
٥. متأثرة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

ويمكن بناءً على ما سبق عرض مقترح لمفهوم الجمعيات الأهلية قد يأخذ الشكل الآتي :

" الجمعيات الأهلية عبارة عن هيكل تنظيمي عماده التطوع ، لا يهدف القائمين عليه إلى الربح المادي ، يسعى إلى إشباع حاجة أو أكثر من حاجات المجتمع ، مضبوط بقواعد حفظ النظام العام للدولة ، ومتأثر بالتحولات التي تحدث في تفكير الحكومات " .

ثانياً : نبذة تاريخية عن الجمعيات الأهلية في مصر (النشأة والتطور)

أ- نشأة الجمعيات الأهلية في مصر :

تشير معظم الكتابات حول الجمعيات الأهلية إلى أن الجمعية الخيرية اليونانية بالاسكندرية ١٨٢١ هى أول جمعية أهلية في مصر(١٣) . الا أن الواقع والوثائق والمستندات الرسمية يشيرون إلى غير ذلك ،حيث أصدر الجنرال بونابرت قراراً بتاريخ ٣ فروكتيدور سنة ٦ للثورة (٢٠أغسطس ١٧٩٨م) بإنشاء أول مجمع علمي في القاهرة ، أطلق عليه أسم (المجمع العلمي المصري) "Institutd d' Egypte"(١٤) . هذا المجمع العلمي مشهر كجمعية أهلية في وزارة الشئون الاجتماعية تحت رقم ٥٥٦ بتاريخ يناير ١٩٦٧ " مديرية الشئون الاجتماعية بالقاهرة " ومسجل كجمعية علمية في أكاديمية البحث العلمي(١٥) . وبذلك يكون المجمع العلمي المصري هو أول جمعية أهلية في مصر وليست الجمعية الخيرية اليونانية .

تقول "سوزان أبوريه" قبل "١٨٢١" عرفت مصر أول منظمة غير حكومية في أواخر القرن الثامن عشر عندما أنشأ نابليون بونابرت إبان الحملة الفرنسية على مصر ، "المعهد العلمي الفرنسي" وقد مارس نشاطه على نحو مستمر منذ نحو قرنين من الزمان(١٦) الباحثة ذكرت أن اسمه المعهد العلمي الفرنسي في حين أن الاسم الصحيح هو "المجمع العلمي المصري" كما أنها لم ترجع إلى أية مصادر أو وثائق عند تناولها لهذا الأمر .

المجمع العلمي المصري معروف لدى معظم العلميين في مصر بأنه أول جمعية علمية في مصر والكتابات جميعها تدور حول هذه النقطة التاريخية ، لكن لم تكن هناك محولات – على حد علم الباحث – لتصحيح الخطأ التاريخي بناءً على الوثائق والمستندات ليكون "المجمع العلمي المصري ١٧٩٨" هو أول جمعية أهلية في مصر وليست "الجمعية الخيرية اليونانية ١٨٢١" .

بعد ذلك أنشئت الجمعية الخيرية اليونانية ١٨٢١ ، ثم سلسلة من الجمعيات العلمية مثل جمعية معهد مصر للبحث في تاريخ الحضارة المصرية ١٨٥٩ ، جمعية المعارف ١٨٦٨ ، الجمعية الجغرافية ١٨٧٥ .

تطور الجمعيات الأهلية في مصر :

المرحلة الأولى : مرحلة البدايات (القرن التاسع عشر)

يلاحـــظ علـــى تاريخ الجمعيات الأهلية في مصر أنه ارتبط في البدايات ارتباطاً قوياً بنشاط البعثات التبشـــيرية الدينـــية[١٧] الوافدة من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ، ففي عام ١٨١٥ علـــى وجـــه التحديد وفدت جمعية إرسالية " الكنيسة الانجيليكانية " والتي هدفت إلى تحويل الأقـــباط المصريين إلى بروتستانت ، ثم وفدت جمعية التوراة البروتستانتية عام ١٨٤٠ وكان هدفها الأســـاس نشر المسيحية بين يهود الإسكندرية ونشر المذهب البروتستانتي بين أقباط مصر ، وتوالى بعد ذلك نشاط البعثات التبشيرية الكاثوليكية إلى جانب البروتستانتية واتجه اهتمامهم نحو الفقراء من خلال الإعانات الاجتماعية ، وإنشاء المدارس التابعة لهم والتي تتيح تعليم الفقراء بالمجان .

وقد أدى نشاط البعثات التبشيرية إلى معارضة المصريين جميعاً المسلمين والأقباط مما شجعهم على تأسيس عشرات الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية ، ويلاحظ أن هذه الجمعيات قد استخدمت أسلحة مماثلة لمـــا استخدمته البعثات التبشيرية ، فقد اهتمت بتقديم الإعانات للفقراء ، وهم الفئات المستهدفة للبعثات .. كما أنشأت مدارس مجانية للتعليم .[١٨]

شهد منتصف القرن التاسع عشر تبني الجمعيات التي تُنشأ أهدافاً ثقافية وعلمية تتعلق في المقام الأول بتاريخ مصر وحضارتها وجغرافيتها ، وقد بدت مجمل هذه الجمعيات العلمية والثقافية التي نشأت خلال هذه الفـــترة كحركة ثقافية شاملة تستقطب نخبة المثقفين الذين عادوا من بعثاتهم الدراسية بالخارج ، كما تستقطب أيضاً عناصر من النخبة التقليدية ممثلة في بعض الأمراء والأعيان[١٩] .

إذن فالسياق العام للجمعيات وبدايتها يأخذ شكلين :

١. عوامل خارجية متمثلة في أنشطة تبشيرية وقرارات ومواقف قوى استعمارية .

٢. عوامل داخلية ذات اتجاهين :

الاتجاه الأول : الوقوف ضد الأنشطة التبشيرية من خلال الجمعيات الدينية .

الاتجاه الثاني : نشر ثقافة الحضارة المدنية الحديثة ، مع البحث في ذات الأمة من خلال الأدوات البحثية العلمـــية التـــي أفرزتها الحضارة المدنية الحديثة من خلال الجمعيات العلمية ، والدور الكبير الذي لعبه العائدون من البعثات الخارجية في تحقيق ذلك الهدف .

المرحلة الثانية : مرحلة الازدهار (أوائل القرن العشرين حتى ثورة يوليو ١٩٥٢)

مرت مصر في هذه الفترة بحركات تنويرية استوعبت معها القضية الوطنية فبدأت تتعامل مع القضية من خلال ذلك المفهوم التنويري وانعكس ذلك الفهم على أداء الجمعيات الأهلية ، فظهر التفاعل بين الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية .

كما أفردت الجمعيات الأهلية في هذه الفترة اهتماما خاصاً بنشر العلم والثقافة المدنية ومكافحة الفقر وتمكين المرأة .

وشهدت هذه المرحلة تطوراً في حجم الجمعيات الأهلية مع تنوع الأنشطة والمجالات[٢٠] وقد شهدت هذه المرحلة هدوءاً بل وتشجيعاً من الدولة ووضعت الدولة القواعد التنظيمية لمسار عمل الجمعيات الأهلية .

وقد حققت الجمعيات الأهلية في هذه الفترة كثيراً من أهدافها ، خاصة في نشر الثقافة المدنية الحديثة وفــي التوعــية الواسعة بحقوق المرأة ، وخاصة على مستوى الوسط النخبوي، والوسط النخبوي خرج منه رواد ورائدات شغلن مواقع تأثيرية تربوية وسياسية مكنتهم من نشر مبادئ وأصول التقدم العلمي المصاحب للحضارة المدنية الحديثة وهذا يعد من أبرز ما قدمته أو أنجزته الجمعيات الأهلية في هذه الفترة.

المرحلة الثالثة : مرحلة الصدام والسكون من ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الانفتاح

جاءت ثورة يوليو بأيديولوجية اشتراكية مختلفة كليةً عن الأيديولوجية التي كانت سائدة في مصر قبل ١٩٥٢ ومن المنطقي أن يحدث الصدام في نظم العمل المنشقة من الأيديولوجيات المختلفة وبالتالي تم تقليص مساحة الحريات التي كانت معطاة للجمعيات الأهلية .

وقــد ســمح للنشاط الأهلي أن يمارس دوره في المجتمع الاشتراكي بجانب القطاع الحكومي ولكن بشرط تبعية هذا القطاع وقيادته للقطاع الحكومي لذلك تم وضع قانون الجمعيات الأهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذي جعل الهيئات الأهلية أقرب إلى أن تكون أحد فروع الهيئات الحكومية منها كهيئة أهلية مستقلة[٢١]

وبــناءً على ذلك شهدت هذه المرحلة هدوءاً نسبياً في حركة الجمعيات الأهلية مع تحجيم أو اقتصار جهدهــا حــول قضايا المساعدات الإنسانية . وبالنسبة للجمعيات العلمية كثر الاهتمام بها من منطلق القومية العربية والتمكين العربي من خلال استثمار طاقات علماء الوطن العربي ، لكن نظراً لعدم توفير الاعتمادات المالية الكافية وكثرة الإجراءات الروتينية المصاحبة للنظام الشمولي ضعف تأثير تلك الجمعيات في المجتمع المصري .

المرحلة الرابعة : مرحلة التطور الأيديولوجي (سياسة الانفتاح والخصخصة)

بـــدأت هـــذه المـــرحلة مع قرار الانفتاح للرئيس السادات ، والذي كان يعد إيذاناً بتحول الدولة من الأيديولوجـــية الاشـــتراكية إلـــى الأيديولوجية الرأسمالية وصولاً إلى ما تشهده مصر في الفترة الأخيرة من سياسة الخصخصة "privitization ".

أحدثـــت سياسة الانفتاح الاقتصادي ولا تزال .. تغيرات اجتماعية كثيرة عميقة ومتداخلة من بينها تغـــير مؤشـــرات الطبقة الاجتماعية وتشوه البنية الاجتماعية ، وظهور جماعات طفيلية بالغة الثراء واتساع الفجـــوة بيـــن الطـــبقات الفقيرة والطبقات الغنية ، كما أسفرت زيادة هجرة الكوادر المصرية الماهرة للدول العربـــية إلى تأثر البنية المهنية ، وارتفاع الخدمات ونقص الكفاءات عالية المهارة التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصـــادية ، وارتفاع معدل الاستهلاك السلعي للأسرة المصرية[٢٢] ولأن الجمعيات الأهلية جزءاً من النسق الاجتماعـــي فمـــن البديهـــي انعكـــاس سياسة الانفتاح الاقتصادي على الجمعيات الأهلية . فقد برز الاهتمام بالجمعيات الأهلية لمواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن سياسة الانفتاح ، والذي برز أغلبها فـــي إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تراجع الحكومة عن تقديم الخدمات بالمجان لذا فهي كانت تنشط في مجال الخدمات الصحية والتعليم ومساعدة الفقراء ، وكل ذلك بتشجيع من الحكومة التي رأت فـــيها آلـــية لإدارة الأزمـــات الاجتماعية والاقتصادية . من ناحية أخرى ارتبط بسياسة التحول إلى القطاع الخاص وسياسة الانفتاح الاقتصادي تدفق المعونات الأجنبية والهبات الدولية لتقوية دور الجمعيات الأهلية في تحقـــيق التحول الاقتصادي ، وارتبطت صياغة أولويات جدول قطاع من الجمعيات بأولويات المانح الأجنبي فاتجهـــت إلى بعض مجالات النشاط دون أخرى (مجالات ذات طبيعة اقتصادية وتنظيم الأسرة) وفي هذا الإطار ارتفع مكون التمويل الأجنبي في ميزانيات عدد كثير من الجمعيات وفي أغلب الأحوال يتوقف النشاط مع توقف التمويل الأجنبي[٢٣] .

تخلـــت الحكومـــة عن القيام ببعض الخدمات المجتمعية والذي يعد نتيجة مباشرة لعملية الخصخصة والتـــي اعتـــبرها البعض مرحلة التخلي التدريجي عن الأخصائيين الاجتماعيين ما لم تتوافر لديهم المهارات المناسبة لهذه العملية[٢٤] .المتأمل للواقع المصري يجد خطاب التحول على كافة المستويات في الوقت الذي ما زالـــت فيه اللوائح المصاغة على مبادئ الاشتراكية تنظم عمل الأنظمة داخل المجتمع والتي منها الجمعيات الأهلـــية ، وبالتالـــي يصير هناك جانبان جانب استاتيكي تمثله المنظمات أو معظمها بوضعها الراهن علاوة على التشريعات المنظمة لها ، وجانب ديناميكي يمثله واقع المجتمع المتحول وبعض المنظمات الغير حكومية التي فضلت الالتفاف حول التشريعات الاستاتيكية .

ولعل هذا ما سيتم توضيحه عند دراسة واقع الجمعيات الأهلية في مصر .

ثالثا ... واقع الجمعيات الأهلية في مصر

أ- الاهتمام المكثف بالجمعيات الأهلية :

حـــدث تحول ملحوظ في الآونة الأخيرة في الخطاب الحكومي والنخبوي نحو أهمية الجمعيات الأهلية ، هذا التحول الذي تترجم معانيه في المؤتمرات المكثفة وورش العمل المتعددة التي تناقش قضايا الجمعيات الأهلية والتي يشترك فيها رموزاً سياسية تمثل تفكير الحكومة في معظم ما يطرح من إشكاليات .

هـــذا التحول الذي نتج عن التغيرات العالمية والاتجاه نحو العولمة Globalization يمكن اعتماد بدايـــته مـــع اهـــتمام الحوار الأوروبي العربي الرسمي وشبه الرسمي بمسائل المجتمع الأهلي والتي وجهت تحديـــداً فـــي إعـــلان برشلونة الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥[٢٥] هذا التحول الاستراتيجي يراه البعض أنه راجع إلى عوامل سياسية حيث يري "Robert Mabro" أن هزيمة الدولة هى التي خلقت مجالاً للمجـــتمع الأهلي وأن الغرب إذا كان يريد تغييراً حقيقياً فإن عليه تحرير الدولة في العالم الثالث . أما الزعم بـــأن مـــنظمات العون غير الحكومية والخصخصة ومراكز البحث والنوادي والمنظمات الثقافية ومجموعات الضـــغط الصـــغيرة هي التي ستقوم بالمطلوب فهو زعم لا يقبل التصديق ، إن تلك الهيئات قد تتيح المجال لـــبعض زهـــرات أن تتفتح بما يكفي لزخرفة بعض البرامج ، أما هيمنة الدولة فقد تتبعج قليلاً لكنها ستظل موجـــودة دائمـــا كمـــا هي بلا نقصان من حيث الأساس ، كما أن التشجيع على المعارضة بدوره محفوف بالمخاطـــر فنحـــن نعيش في عالم "عقدي" ، لعل الشيوعية قد أخفقت لكن عقائد أخرى تقدم بدائل قد تغري بعـــض الأقطار ، وهذه العقائد جميعاً من الرأسمالية المتطرفة إلى الأصولية المتطرفة هى من أعداء بعض الحـــريات بدرجـــه مختلفة وبطرق متنوعة .[٢٦] إن المؤتمرات العالمية المتعددة التي عقدت في التسعينيات وهـــي : مؤتمـــر الأمـــم المتحدة حول البيئة والتنمية والمعروف باسم قمة الأرض (فيينا ١٩٩٣) ، المؤتمر الدولـــي للســـكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤) ، القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥) ، مؤتمر المـــرأة العالمـــي (بكين ١٩٩٥) ، ومؤتمر الأمم المتحدة عن المستوطنات البشرية المشهور باسم Habitat (اســـطنبول ١٩٩٦) قـــد أظهـــرت أن الكثير من المبادرات المبدعة والديناميكية المتوفرة على المستويات المحلـــية والوطنـــية والدولـــية أنهـــا تـــتولد من منظمات المجتمع الأهلي والمنظمات الغير حكومية[٢٧] . هـــذا الاهتمام العالمي بدور المنظمات غير الحكومية وما يمكن أن تؤديه في إحداث التغيير في بلدان العالم النامـــي استوعبته الأوساط النخبوية والسياسية داخل بلدان العالم النامي والتي منها مصر وأخذت في العمل الفعلـــي نحو تنشيط المجتمع الأهلي ، وكما سبق تعددت المؤتمرات وورش العمل لبحث قضايا العمل الأهلي

والجمعيات الأهلية . في ذات الوقت اهتمت الجماعة الأكاديمية بالجمعيات الأهلية علاوة على اهتمامها السابق الذي كان مقتصراً على بعض مقررات (تنظيم المجتمع – التخطيط الاجتماعي) في مناهج الخدمة الاجتماعية ليتم التوسع في تدريس هذا الجانب في هذا الفرع من العلوم الإنسانية ، كما تم إنشاء قسم خاص للمنظمات غير الحكومية بالدراسات العليا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، علاوة على التوسع في أبحاث الدكتوراه والماجستير والبحوث المعتمدة والتي يجريها باحثون من فروع العلوم الإنسانية المتعددة كالخدمة الاجتماعية خاصة [تنظيم المجتمع ، التخطيط الاجتماعي ، التنمية] – السياسة – الاقتصاد – التاريخ – الاجتماع – القانون – الأنثروبولوجي .

يرى تقرير للمجالس القومية المتخصصة عن المنظمات غير الحكومية أن من أهم الأسباب التي تدعو إلى تعظيم دور الجمعيات الأهلية ما يلي[٢٨] :-

١. أن العمل الأهلي يربي لدى الجماهير ثقافة المشاركة والمساءلة والمسئولية والقيادة الرشيدة والتبعية المستنيرة .

٢. أن مجالس إدارة الجمعيات مسئولة أمام عدة جهات :- الحكومة – الممولين – الجمعيات العمومية . الأمر الذي يؤدي إلى تربية ديمقراطية للجماهير على أدب الحوار والمعارضة وأدب المساءلة والوصول إلى قرارات واختيار رشيد بين البدائل .

٣. تنمية الوعي الشعبي بأهمية العمل الاجتماعي ، وأهمية دور الجماهير في تفعيل نشاطها وتعظيم الناتج .

٤. التفاعل الإيجابي بين الجمعية والبيئة المحلية التي تعمل فيها ، فالجمعية لا تعمل في فراغ ، وإنما في إطار بيئي فيزيقي ثقافيّ اجتماعي .

وقد حظيت موضوعات ثلاثة باهتمام الدولة في الآونة الأخيرة تمثلت فيما يلي[٢٩] :

١. أهمية المشاركة الشعبية التطوعية في تنمية المجتمعات المحلية .

٢. دور الجمعيات الأهلية في الوحدة الوطنية ، ومواجهة مشكلة الزيادة السكانية ، والتطرف الديني .

٣. توجيه عناية خاصة إلى الجمعيات والمنظمات الأهلية العاملة في مجال البيئة ومكافحة إدمان المخدرات .

وقد أوصى هذا التقرير بالاهتمام بالجمعيات العلمية لدورها الريادي الهام في مجالات البحث العلمي وإثراء المعرفة ، وتقديم الدعم المستمر لها حتى تتمكن من ممارسة دورها في النشر العلمي[٣٠]

ب- التنظيم الإداري للجمعيات الأهلية في مصر

تخطـيط الجمعـيات الأهلـية فـي مصر يأخذ شكلين ... شكلاً خارجياً كلياً متمثلاً في البناء الهيكلي الكلي للجمعـيات الأهلـية وسياسـة الدولة نحو ذلك البناء ... وشكلاً آخر داخلياً جزئياً متمثلاً في البناء الهيكلي للمنظمة وسياسة المنظمة وإدارتها .

بالنسبة للبناء الهيكلي أو الشكل الخارجي فإنه يأخذ صورتين :

الصورة الأولى : مؤسسات تقليدية بلغ عددها تبعاً لأخر إحصاء رسمي أجرته وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٩٩ (١٤٦٥٧) جمعـية أهلـية[٣١] تعمـل في ١٣ ميداناً اجتماعياً منها (ميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، منح المساعدات الاجتماعية ، رعاية الفئات الخاصة ، المعوقين ، الأسرة والطفولة ، الصداقة بين الشعوب ، الدفاع الاجتماعي) ، ومن بين العدد الكلي لهذه الجمعيات يوجد (٣٨٠٧) جمعية تعمل في مجالات التنمـية الاجتماعية المختلفة ، هذا فضلاً عن جمعيات الرعاية الاجتماعية الأخرى متعددة الأغراض وتعمل هـذه الجمعـيات مـن خـلال آليات تنظيمية وهيكلية مستقرة تبدأ من الاتحاد العام للجمعيات على مستوى الجمهوريـة ثـم اتحـادات إقليمـية على مستوى المحافظات إضافة إلى اتحادات نوعية لكل مجموعة من الجمعيات التي تعمل في ميدان واحد . وسياسة الدولة نحو هذا النمط من الجمعيات واضحة للجميع فالدولة تهـتم بالجمعيات الأهلية وتدعمها وتشجعها على تحقيق أهدافها وتترك لها مساحات متعددة لممارسة أنشطتها لكـن دون تجاوز تلك المساحات ، وإن كان ذلك في معظمه خارج الإطار التشريعي المنظم لعمل الجمعيات إلا أنه يتضح للمراقبين من أسلوب ممارسة الجمعيات الأهلية وتصريحات مسئولي الحكومة .

الصـورة الثانية :- مع حقبة الثمانينات ظهر جيل من المنظمات المتخصصة ببث الدعوات وكان ظهورها مدوياً وبدأ ذلك بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان في ١٩٨٣ وقام عدد من هذه المنظمات بإدخال كلمة منتدى فـي أسمائها عن عمد مثل " منتدى الفكر العربي – منتدى العالم الثالث – المنتدى الأهلي الجديد " وتم إنشاء بعضها بصفة شركات مدنية أو شركات مهنية وذلك تفادياً لقوانين قد تحد من نشاطها[٣٢] .

تقـول " أمانـي قـنديل " أن أحد ملامح التطور في البيئة الأساسية للمجتمع المدني في مصر خلال العشرين سنة الماضية هو استجابة جانب من المؤسسات لاحتياجات المجتمع وقضاياه بمرونة عالية حتى مع عـدم توافـر مرجعية قانونية مقبولة ، والمثال الرئيس في هذا الإطار هو تأسيس شركات مدنية غير ربحية تنشـط فـي البحوث والدراسات وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والبيئة[٣٣] ويوضح " سعد الدين إبراهيم " أن ظهور الشركات المدنية جاء نتيجة استحداث النشطاء شكلاً جديداً للالتفاف على القوانين المقيدة ، وأن مركز بـن خلدون للدراسات التنموية الذي أنشئ عام ١٩٨٨ هو رائد تلك الشركات كما يضيف أن كثرة وصخب

هـذه الشـركات المدنية هو الذي عجل بإصدار القانون "٥٣ لسنة ١٩٩٩" وتغيير وزيرة الشئون الاجتماعية مرتيـن فـي السنوات الأربعة الأخيرة من القرن العشرين [٣٤] الشركات المدنية غير الهادفة للربح والنشطاء القائميـن علـيها كانوا مثار بحث ونقاش كثير من المثقفين والمحللين ، وأغلب التحليلات والآراء حول هذا النمط جاءت ممن عاصروا نشطاء الشركات المدنية عبر المراحل الأيديولوجية المتعددة ، فعلى سبيل المثال يذهـب "عزمي بشارة" إلى أن سيطرة ناشطوا العمل الوطني القومي واليساري سابقاً وخريجو العمل النقابي القديـم على مؤسسات حقوق الإنسان ومراكز الأبحاث وغيرها من المؤسسات التي تهوى تسمية " مؤسسات المجـتمع المدنـي" ويبحـثون عن استراتيجيات مختلفة للتغيير ، هذه السيطرة مدفوعة بفشل العمل الحزبي القومـي واليسـاري ، إمـا بسـبب قمع السلطة أو بسبب التحالف مع السلطة أو مدفوعين بعملية احتراف Professionalization للعمل السياسي والاجتماعي بحيث أخذت تجد لها تمويلاً في صناديق الدعم الأجنبية للمنظمات غير الحكومية بعد إفلاس العمل الحزبي،وقد انتشرت هذه المؤسسات إلى درجة تحولها إلى ظاهرة في أوساط نخب المثقفين وبعض فئات الطبقة الوسطي التي قادت العمل الوطني في المرحلة القومية[٣٥]

ويـتفق "أحمـد ثابـت" مـع مضـمون رأي "عزمي بشارة" حيث يؤكد أنه بدلاً من خوض معركة الديمقراطـية علـى سـاحة الدولة بالتنظيم السياسي المساند من قبل المؤسسات المجتمعية ، انطلق نشيطوا الأحـزاب سـابقاً في منظمات غير حكومية ومراكز أبحاث وغير ذلك ، مطلقين على هذه المنظمات تسمية المجتمع المدني وإشغال شواغر المنظمات الغير حكومية بحزبيين سابقين هو من ظواهر المرحلة التي قلما يشار إليها في الأبحاث المنشورة عن هذه المؤسسات[٣٦].

لا توجـد إحصاءات رسمية عن هذه الشركات المدنية غير الهادفة للربح إلا أن هناك بعض الأرقام التي سجلت في المراجع العلمية بناءً على الخبرة المهنية لنشطاء العمل الأهلي والتي من الممكن عرضها من أجـل إدراك معـالم هـذا النمط من الشركات .... توضح " أماني قنديل " أن في مصر ٢٣ منظمة لحقوق الإنسان الغالبية العظمي منها مسجل كشركة غير ربحية في إطار القانون المدني[٣٧] أما "سعد الدين إبراهيم" فيوضـح أن عـدد الشركات المدنية غير الهادفة للربح في جمهورية مصر العربية والتي تعمل في مجالات حقوق الإنسان والأبحاث والدراسات والبيئة وقضايا المرأة تبلغ حوالي ٢٠٠ شركة.[٣٨] محاولة التعرف على هـذا النمط من الشركات ميدانياً أمر تكتنفه كثيراً من المصاعب ، نظراً للتعتيم الإعلامي عن تلك الشركات غير واضحة المعالم – على حد علم الباحث – علاوة على اعتبارات أخرى .

الشكل الآخر والمتمثل في البناء الهيكلي للمنظمة وسياسة المنظمة وإدارتها فإن ذلك سوف يتم توضيحه تفصيلاً من خلال تناول أحد أنشطة الجمعيات الأهلية وهو النشاط العلمي وذلك بتحليل سياسة عينة من الجمعيات الأهلية العلمية في مصر .

ج- تشريعات وقوانين الجمعيات الأهلية في مصر

قانونية الجمعيات الأهلية في مصر مستمدة من المادة ٥٦ من الدستور المصري وقد خرج أول تشريع خاص بالجمعيات عام ١٩٤٥ تحت رقم ٤٩ ، ثم ظهرت سلسلة من القوانين المنظمة لعلاقة الدولة بالجمعيات والروابط التطوعية ، فكان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بصناديق الادخار والإعانات المتبادلة والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ المتعلق بتنظيم الجمعيات الدينية والعلمية والثقافية ، والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة . وقد نظم القانون المدني مسار الهيئات والمؤسسات غير الهادفة للربح وذلك في المواد من ٥٤ إلى ٨٠ من القانون المدني والتي ألغيت بالقرار الجمهوري رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ والذي ألغى بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والمنشور في الجريدة الرسمية العدد ٣٧ الصادر في ١٢ / ٢ / ١٩٦٤[٣٩] .

ظهر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بنزعة اشتراكية تعبر عن المرحلة الأيديولوجية التي تمر بها مصر ، ضيق القانون الخناق على الجمعيات الأهلية إلى الحد الذي بدت فيه الجمعيات الأهلية أنها هيئات حكومية في منظومة الدولة الناصرية . بعد المرحلة الاشتراكية ومع بداية التحول الأيديولوجي كثر الجدل حول هذا القانون والمطالبة بتغييره أو على الأقل تعديل المواد البيروقراطية خاصة في فترة التسعينيات بصورة جعلت منه أشهر قانون في مصر بل وعلى مستوى المراقبة الدولية . ومن جراء ذلك لجأت الجهة الإدارية لإدخال بعض التعديلات التشريعية والتنفيذية في هذا القانون ، فوفقاً للقرارين الجمهوريين رقمي ٢٩٨ و ٣١٤ لسنة ١٩٩٤ تم تعديل قمة الهيكل التنظيمي للعمل الاجتماعي الأهلي الممثل في الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وفي هذا السياق جاء القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٤ مكملاً للقرارين السابقين من حيث النص على إلغاء عبارة الاتحاد الاشتراكي العربي ، وإلغاء النص الداعي إلى رئاسة وزير الشئون الاجتماعية للاتحاد وجعله مفتوحاً أمام الشخصيات القيادية في العمل الاجتماعي ، وكذلك استحدث القانون مادة جديدة (٥٠ مكرر) التي نصت على عدم جواز الجمع بين عضوية هذه الجمعيات وعضوية المجالس الشعبية وعدم جواز الجمع بين عضوية الجمعيات والعمل في الجهات المنوطة بالإشراف على هذه الجمعيات ، وأعطى فرصة لهذه الجمعيات مدة ستة أشهر لتوفيق أوضاعها .

التحول الأيديولوجي للدولة دفع الحكومة إلى إعادة النظر في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وقد نتج عن ذلك صدور القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذي ألغى بدوره قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤. وفيما يلي عرض لنص رئيس الجمهورية الخاص بقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩[٤٠].

باسم الشعب – رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة ١: مع عدم الإخلال بنظم الجمعيات المنشأة استناداً إلى اتفاقيات دولية تبرمها جمهورية مصر العربية، يعمل بأحكام القانون في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

ويجوز التصريح للمنظمات الأجنبية غير الحكومية بأن تمارس أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه ، وفقاً للقواعد المقررة فيه ، ويصدر التصريح من وزارة الشئون الاجتماعية بناءً على الاتفاق الذي تبرمه وزارة الخارجية مع هذه المنظمات .

المادة ٢ : مع عدم الإخلال بأحكام القرار بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ يقصد بالجهة الإدارية في تطبيق أحكام القانون الشئون الاجتماعية .

كما يقصد بالمحكمة المختصة ، المحكمة الابتدائية الواقع في دائرة اختصاصها مركز إدارة الجمعية أو المؤسسة الأهلية أو الاتحاد العام أو النوعي أو الإقليمي بحسب الأحوال.

المادة ٣ : على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بالقانون التي تتعارض نظمها الأساسية مع أحكامه أن تعدل نظمها وتوفق أوضاعها وفقاً لأحكامه وذلك خلال ستة أشهر من اليوم التالي لنشر لائحته التنفيذية وعلى كل جماعة يدخل في أغراضها أو تقوم بأي نشاط من أنشطة الجمعيات والمؤسسات المشار إليها ولو اتخذت شكلاً قانونياً غير شكل الجمعيات والمؤسسات – أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية ، وأن تعدل نظامها الأساسي وتتقدم بطلب قيدها وفقاً لأحكام القانون ، وذلك خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة وإلا اعتبرت منحله بحكم القانون . وفي هذه الحالة تسري عليها أحكام الفصل الرابع من الباب الأول من القانون .

ويحظر على أية جهة خاصة أن تمارس أي نشاط مما يدخل في أغراض الجمعيات والمؤسسات الأهلية دون أن تتخذ شكل الجمعية أو المؤسسة الأهلية وفقاً لأحكام القانون .

المادة ٤ : تستمر مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بالقانون وأجهزتها التنفيذية والإدارية في مباشرة أعمالها إلى أن يتم إعادة تشكيلها وفقاً لأحكامه مع مراعاة حكم المادة "٧٥" من القانون.

المادة ٥ : يصدر وزير الشئون الاجتماعية اللائحة التنفيذية للقانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به ، والي أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللائحة والقرارات القائمة في تاريخ العمل بالقانون .

المادة ٦ : يلغى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون.

المادة ٧ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ صفر سنة ١٤٢٠ هـ ، (الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٩م).

السبت ٢٠٠٠/٦/٣ أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً بعدم دستورية قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الصادر في ١٩٩٩/٥/٢٧ وذلك بعد انتهاء الجمعيات من توفيق أوضاعها في ٢٠٠٠/٥/٢٧.

وسبب ذلك هو عدم عرض القانون على مجلس الشورى قبل صدوره بصفته من المشروعات المكملة للدستور م/١٩٥ من الدستور ولذلك تم إسقاط القانون المشوب بهذا العيب الشكلي بكامل نصوصه التي تضمنها دون التعرض لبحث الأسباب المتعلقة بالجانب الموضوعي[٤١].

وبناءً على ذلك صدرت تعليمات بخطاب مرسل من رئيس الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات بوزارة الشئون الاجتماعية وليس بقرارات تنفيذية لها قوة الإلزام بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٤ إلى السادة مديري مديريات الشئون الاجتماعية بالمحافظات تقضي بما يلي :

__أولاً:__ الالتزام بحكم المحكمة الدستورية العليا فور نشره بالجريدة الرسمية وهذا يعني العودة للعمل بأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

__ثانياً :__ الجمعيات التي كانت مشهرة طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ووفقت أوضاعها طبقاً للقانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ فإنها تستمر بالعمل بلائحة النظام الأساسي التي أقرتها الجمعية العمومية غير العادية دون أية إجراءات .

__ثالثاً :__ الجمعيات التي لم توفق أوضاعها تعتبر قائمة ويتم تطبيق أحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأنها.

__رابعاً :__ الجمعيات والمؤسسات التي قيدت في ظل القانون رقم ١٥٣ لسنة ٩٩ فقد اكتسبت مركزاً قانونياً ولا يجوز المساس بهذا المركز.

__خامساً :__ بالنسبة للجمعيات والمؤسسات التي ستتقدم بأوراق لتسجيلها لأول مرة يتم تسجيلها طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

سادساً : يستمر العمل بأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة للاتحادات .

سابعاً : يراعى تسيير العمل بالنسبة للجمعيات والمؤسسات في تلك المرحلة وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لها .

من المعروف في أدبيات الفقه القانوني وكذلك علم الاجتماع القانوني أن القاعدة التشريعية إذا كانت نشازاً في المنظومة (الاجتماعية – الاقتصادية) فمن المتوقع أن يتم التحايل عليها والدوران حولها ومخالفتها على نحو مباشر أو غير مباشر ومن ثم تحدث فجوة فصامية بين الواقع من ناحية والقاعدة التشريعية من ناحية أخرى [٤٣] ترجم ذلك في الواقع المصري من خلال شكلين :

الشكل الأول : (الجمعيات التي يتعطل إشهارها فتمارس بعض أعمالها تحت عنوان " تحت التأسيس") وقد يستمر هذا الوضع الفعلي لزمن يطول أو يقصر [٤٤] .

الشكل الثاني : شركات مدنية غير هادفة للربح تقول "أماني قنديل" عن قانونيتها أنها مشهرة طبقا للقانون المدني [٤٥] لكن كما تبين سابقاً فإن المواد الخاصة بالهيئات التي لا تسعى إلى الربح قد تم إلغاؤها وبالتالي لا يكون في القانون المدني أية مادة تنظم العمل غير الهادف للربح إلا مواد القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي تم استبداله بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ . والشركات المدنية غير الهادفة للربح يتم إشهارها في الشهر العقاري[٤٦] وذلك بناء علي قانون الشركات وتأخذ صورة شركة توصية بسيطة ربحية أما عن موقفها من الضرائب يقول "سعد الدين إبراهيم" (ومن الطرائق التي اتبعتها المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية لتتجنب القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ هى أن تسجل نفسها وفقاً لشكل قانوني مختلف ، كأن تسجل كشركات مهنية أو مدنية وهى بهذه الصفة تكون عرضة للخضوع لنظام الضرائب على العوائد بالرغم من أنها لا تسعى لتحقيق الأرباح . إلا أن الكثير من الهيئات تفضل هذا الشكل عن الوقوع تحت السيف المسلط للقانون ٣٢ وبيروقراطية وزارة الشئون الاجتماعية – أي أن الخضوع للضرائب أفضل من الخضوع لهيمنة وزارة الشئون الاجتماعية [٤٧] . هناك حلقة مفقودة غاية في الصعوبة فقانون الشركات بالكامل يضم ثلاثة أنماط من الشركات وجميعها هادفة للربح وتلك الشركات غير الهادفة مسجلة في الشهر العقاري "وفق قانون الشركات" ونشطاؤها يقرون بدفعهم للضرائب رغم عدم سعيهم للربح ، وتقارير الجهاز المركزي عن الضرائب خالية من حصيلة ضرائب تلك الشركات المدنية غير الهادفة للربح ، في ذات الوقت الذي ينص قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بشأن الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين والمنشآت المهنية في مادته رقم ٧١ – فقرة ٢ على: [يعفي من الضريبة] "الجمعيات وما في حكمها

التـــي لا ترمي إلى الكسب وذلك في حدود نشاطها الاجتماعي أو العلمي أو الرياضي". انها حلقة مفقودة لم يستطع "البحث الراهن" التوصل إليها.

بعـــد مداولات عديدة داخل وزارة العدل ومجلسي الشورى والشعب تم في ٥ يونيو ٢٠٠٢ صدور القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية غير الحكومية .

وقد نص في مادته السابعة من مواد الإصدار علي إلغاء القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذي قضي بعدم دستوريته شكلاً دون التعرض لنصوصه ،كما تم به إلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي تم العمل به مؤقتاً لحين تحديد الموقف القانوني وبالتالي أصبح القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ هو القانون الوحيد في مصر الــذي ينظم عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية غير الحكومية والتي منها الجمعيات العلمية.كما ألغى نظرياً الشكلين السابق ذكرهما (تحت التأسيس – الشركات المدنية غير الهادفة للربح) ، بغض النظر عن استجابتهم للقانون من عدمه .

<u>د) تمويل الجمعيات الأهلية</u>

مـــن أهم القضايا المؤثرة في مسار الجمعيات الأهلية هى قضية التمويل فبالتمويل يتم إنشاء الجمعية ومـــن خـــلال الـــتمويل يتم الإنفاق على المشروعات والخدمات ودفع أجور العاملين وغير ذلك من النفقات وبالتالـــي فإن بروز التمويل كإشكالية يعني إضطراد في تنفيذ سياسة الجمعيات الأهلية ، وهذا قد يؤدي إلى تهميش دور الجمعية في المجتمع ، ومن هنا تأتي أهمية بحث قضية التمويل .

التمويل في معناه البسيط يمكن اعتباره ... إمداد الجمعيات الأهلية بالإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذ سياسة ما من خلال تلك الجمعيات .

<u>*و الجمعيات الأهلية تعتمد علي عدة مصادر في تمويلها*</u> ...

<u>المصدر الأول:</u> هو مصدر ذاتي [إشتراك الأعضاء – بيع منتجات المنظمة – عائد الأنشطة – عائد الخدمات – تبرعات وهبات من الأعضاء].

<u>المصدر الثاني</u> : مصدر حكومي [إعانات سنوية – تمويل مشروعات – دعم بالموظفين والخبراء]

<u>المصدر الثالث</u> : القطاع الخاص [مؤسسات القطاع الخاص – رجال الأعمال كأفراد – فاعلو خير]

<u>المصدر الرابع</u> : مصدر عربي [دول – هيئات – أفراد]

<u>المصدر الخامس</u> : مصدر أجنبي [دول– هيئات أجنبية]

وفي دراسة لمعرفة الوزن النسبي لمصادر التمويل المختلفة أخذت النتائج الصورة التالية [٤٩]

جدول رقم (١) يوضح الوزن النسبي لمصادر تمويل الجمعيات الأهلية

مصادر التمويل	مصر %	المغرب %	لبنان %	السودان %	دول الخليج %	تونس %	فلسطين %	إجمالي الحالات%
مصادر ذاتية اشتراكات الأعضاء	١٠,٠	٨٦,٠	٦٧,٣	٧٣,٠	٧٩,٢	٩٢,٩	٧٠,٠	٨٧,٤
بيع منتجات المنظمة	٢٣,٤	١٩,٣	٣٠,٧	٣١,٠	٤٨,٦	٣٧,٩	٣٤,٠	٢٨,٦
عائد أنشطة (حفلات وخلافه)	١٧,٧	٣٢,٠	٥٤,٠	٣٨,٠	٥٩,٧	٢٣,٧	٣٥,٠	٢٩,٤
عائد خدمات (صحية -تعليمية-غيره)	٥٨,٢	٧,٣	٣٧,٣	١٩,٠	٢٥,٠	٨,٩	٦٨,٠	٤٢,١
تبرعات وهبات من أعضاء	٧٩,٨	٧٣,٣	٧٧,٣	٨٢,٠	٦١,١	٧٢,٢	٥١,٠	٧٣,٤
مصادر حكومية إعانات سنوية	٥٠,١	٤٧,٣	٣٢,٧	٨,٠	٦٦,٧	٨٦,٤	١٨,٠	٤٥,٧
تمويل مشروعات	٢٣,٤	١٤,٧	١٣,٣	١٦,٠	١٩,٤	٣٥,٥	١٤,٠	٢٠,٩
دعم بالموظفين والخبراء	٢٤,٢	١٥,٣	٨,٠	٢٨,٠	٢٣,٦	١٦,٦	٤,٠	١٨,٢
مصادر القطاع الخاص								
مؤسسات القطاع الخاص	٨,٣	١٨,٧	٢٣,٣	٢٧,٠	٤٧,٢	٣٢,٠	٣٠,٠	١٩,٨
رجال الأعمال كأفراد	٢١,٥	٢١,٣	٣٧,٣	٣٢,٠	٤٣,١	٢٥,٤	٣٧,٠	٢٧,٥
فاعلو خير	٦٨,٦	٤٤,٠	٧٦,٠	٥٤,٠	٥٢,٨	٢٣,٧	٥٧,٠	٥٨,٢
مصادر عربية								
دول	٠,٥	١,٣	٤,٧	٤,٠	٢,٨	١,٨	٤٠,٠	٧,٣
هيئات	١,٥	٤,٧	١٥,٣	٢٣,٠	٩,٧	٢,٤	٣٧,٠	١٠,٤
أفراد	١,٦	٥,٣	٢٢,٧	١٢,٠	١١,١	٢,٤	١٢,٠	٩,٥
مصادر أجنبية								
دول	٤,٧	٨,٠	١٠,٧	٩,٠	–	٣,٦	٣٧,٦	١٠,٠
هيئات أجنبية	١٥,٨	١٨,٧	٥٢,٠	٤٨,٠	٨,٣	١٦,٦	٧٤,٥	٢٩,٨

تلك الدراسة مع أنها طبقت على عينة من الجمعيات الأهلية في بعض الدول العربية وتعطي بعض الدلالات عن الوزن النسبي لمصادر التمويل إلا أنه لا يمكن اعتمادها بصورة شمولية لأن قضايا الأموال تحتاج إلى سياسة محاسبية واضحة داخل المجتمع وهذه السياسة غير واضحة المعالم وترجع "أماني قنديل" ذلك إلى غياب ما تطلق عليه "الثقافة المحاسبية" (٥٠) وذلك على مستوى الدولة وعلى مستوى المجتمع المدني وأن المرجعية القانونية لذلك ضعيفة إلى حد كبير .

وتدلل على ذلك بعدة مؤشرات (٥١) من ضمنها :

١- محدودية الإعلان الصادق عن الموارد المالية ومصادر التمويل في الغالبية العظمى من المؤسسات المدنية فمن الأمور بالغة الصعوبة توفير بيانات صادقة تعلن في نهاية العام عن نشاط قطاع كبير من الجمعيات الأهلية .

٢- تبادل اتهامات الفساد المالي الإداري بين الأطراف المتصارعة في المؤسسات المدنية ، وتدخل القضاء كطرف ثالث في محاولة للحسم والأمثلة على ذلك متعددة من الجمعيات الأهلية.

٣- مساهمة الإعلام -على حد قول "أماني قنديل"- في تشويه إنجازات مؤسسات مدنية حيث تحارب بعض هذه المؤسسات وتتهم بالعمالة أو الخيانة وتشوه صور بعض قياداتها حتى لو كان لهم إنجازات موضوعية ينبغي تقديرها.

٤- التمويل الأجنبي لقطاعات لها وزنها على مستوى المجتمع المدني والتنافس بين المؤسسات المدنية بخصوصه ، وأحياناً الصراعات داخل نفس المؤسسة ، وهذا ما يجعل الشفافية والمحاسبية مبادئ مطلوبة مع المانح الأجنبي ، وتلحظ "أماني قنديل" فجوة كبيرة بين الإعلان عن قبول الشفافية والمحاسبية كمبادئ أساسية في المواثيق الأخلاقية وبين الممارسة.

انطلاقاً من النقطة الأخيرة عند "أماني قنديل" والخاصة بالتمويل الأجنبي تبرز قضية فلسفة التمويل الأجنبي على المستويين المانح والممنوح ، فعلى مستوى المانح يذكر "نبيل السمالوطي" أن التمويل الأجنبي يوظف لا لتنمية المجتمعات النامية بشكل متوازن ولكن يوظف في بعض الأحيان لتنفيذ التوجهات العالمية اقتصادياً وثقافياً وسياسياً لصالح احتكارات الغرب ولغير صالح الدول النامية(٥٢) . وعلى درب هذا المنطق توضح "شهيدة الباز" أن الوكالات التمويلية تعبر عن التنوع في التقاليد المدنية السائدة في البلدان التي تنتمي إليها وتختلف كذلك بحسب الغرض الذي قامت الوكالة من أجله ، وينعكس ذلك على الموضوعات التي تهتم بتمويلها ، فيركز بعضها على مشروعات التنمية أو البيئة أو المرأة أو الطفل أو دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وفي إطار تحقيق هذا التعاون عادة ما تفضل هذه الوكالات تمويل مشروعات محددة على دعم القدرات المؤسسية والتنظيمية للمنظمات الأهلية التي تقبل التمويل في هذا الإطار(٥٣) .

أمـــا على مستوى الممنوح فإن الحكومة عندما حاولت فرض شرط أن تكون وزارة الخارجية رقيبا على المنح والتمويلات الآتية باسم الجمعيات الأهلية ، تحايل بعض النشطاء باستخدام أسمائهم الشخصية لتلقى التمويل مما يحقق فائدة مزدوجة لصاحب الجمعية ومديرها ويخلصه من الرقابة الحكومية،[٥٤] ومن هنا كان الغموض الذي يحيط فلسفة التمويل الأجنبي على مستوى المانح والممنوح .

وعـــن مصادر التمويل الأجنبي حاولت لجنة متابعة التنظيمات الأهلية العربية وضع دليل أولي عن مؤسســات الــتمويل الأجنبية والعربية التي تدعم العمل الأهلي وصدرت بيانات هذا الدليل باللغتين العربية والإنجليزية والملحق رقم (١) يقدم عرضاً لمؤسسات التمويل الأجنبية والعربية[٥٥] .

مصادر الفصل الرابع

١- أماني قنديل & سارة بن نفيسه : الجمعيات الأهلية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٠.

٢- عطية حسين أفندي : المنظمات غير الحكومية والتنمية (إعادة التفكير من أجل دور أكثر فاعلية مع إشارة خاصة للحالة المصرية) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،بدون تاريخ،ص٣.

٣- وزارة الشئون الاجتماعية : قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

٤- ديفيد بارز موراجفكينز: مجموعة مواد تعليمية للمدارس الثانوية عن الأمم المتحدة ،اليونسكو، ١٩٩٥، ص٧.

٥- جمال محمد أبو الوفا & سحر فتحي مبروك : دور الجمعيات الأهلية في التنمية المجتمعية (دراسة حالة على محافظة القليوبية)، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص٣٩٦.

٦- سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٩ .

٧- عبد الباسط عبد المعطى : المجتمع المدني وأهداف التنمية البشرية في المجتمع العربي ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ص ص٢٠-٢١.

٨- سهام القبندى : دور الجمعيات ذات النفع العام في مواجهة الأزمات والكوارث "دراسة مطبقة في دولة الكويت " ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص٥٧٩.

9-Talcolt parsons : social structure and symlolic of interchange , Approaches to the study of social structure , new york , the free press , 1975 , P.44 .

10-Richrad scott : organization , prentice hall , new jercy , 1992 P.21.

11-Felice davidson perlmulter : non profit , Management issues , Encyclopedia of social work ,op cit ,P.1772.

١٢- نوال السعداوي : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المركز، بيروت ١٩٩٢- ص٦٧٤.

١٣- أنظر على سبيل المثال :

- أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١٩.

• عدلـــي علـــى أبـــو طاحون : دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مرجع سابق ذكره ، ص١٨٣.
• طارق البشرى : المسلمون و الأقباط في إطار الوحدة الوطنية ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ، ص ص ١١١-١١٣.
• عـــزت حجـــازي : المجـــتمع المدني في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ،القاهرة، المجلد الثاني و الثلاثون ،العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ١٢١ .
14- Jea Ellul index des communications et Memores publies par (l'institut d' Egypte) 1859-1952 , Imprimerie de Linstitut Francais D'Archeologic orientale , le caire ,1952, p.3.
١٥- أكاديمية البحث العلمي : وثائق تسجيل المجمع العلمي المصري .
١٦- ســوزان احمــد أبورية : دور المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الاهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٣٤.
١٧- أمانـــي قنديل : الجمعيات الأهلية و الثقافة و التنشئة السياسية في مصر قراءة في التاريخ الاجتماعي و السياســي ، (المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣) ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسة، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص١٠٤٠ .
١٨- المرجع السابق : ص ١٠٤٠ .
١٩- المرجع السابق : ص ص ١٠٣٧ -١٠٣٨ .
٢٠-أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٠ .
٢١-مصـــطفى احمد حسان : الخصخصة أثرها على مهنة الخدمة الاجتماعية ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع ٢٧-٢٩ مارس ١٩٩٦، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة فرع الفيوم ، ص٧٤٠ .
٢٢-احمــد زايــد -اعتماد محمد علام : التغير الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص١٩١ .
٢٣-أماني قنديل سارة بن نفيسة : الجمعيات الأهلية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٩١ .
٢٤-رشاد احمد عبد الطيف : مهارات حديثة في الخدمة الاجتماعية لمواجهة التحديات المعاصرة ، مجلة دراســات فــي الخدمـــة الاجتماعية و العلوم الإنسانية ، مجلة علمية نصف سنوية تصدرها كلية الخدمة الاجتماعية -جامعة حلوان ، العدد الثالث ، أكتوبر ١٩٩٧، ص ص١٠-١١ .

٢٥-سعد الدين إبراهيم : الشراكة الأوربية العربية – منظور عن المنظمات غير الحكومية العربية ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي (أوروبا والأقطار العربية – مترجم – منتدى الفكر العربي ، عمان ، المنتدى ، ٢٠٠٠ ، ص٧٥ .

٢٦-Robert Mabro : المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوربي ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي ، المرجع السابق ، ص ص٥٥-٥٦ .

٢٧-سعد الدين إبراهيم : الشراكة الأوربية العربية منظور عن المنظمات غير الحكومية العربية ، المرجع السابق ، ص ص٧٧-٧٨ .

٢٨-المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية المحلية : تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٠٩ .

٢٩-المرجع السابق : ص ٥٠٩ .

٣٠-المرجع السابق : ص٥١٤ .

٣١-وزارة الشئون الاجتماعية : إدارة الحاسب الآلي والإحصاء ، ١٩٩٩ .

٣٢-سعد الدين إبراهيم : الشراكة الأوربية العربية – منظور عن المنظمات غير الحكومية العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٧ .

٣٣-أماني قنديل : تطور المجتمع المدني في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد السادس والثلاثون، العدد الثالث ،سبتمبر ١٩٩٩، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،القاهرة، ص ٨٦ .

٣٤-سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدني والتحويل الديمقراطي في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص٥ .

٣٥-عزمي بشارة : المجتمع المدني "دراسة نقدية" – مع إشارة للمجتمع المدني العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص٢٦٧ .

٣٦-أحمد ثابت : الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص١٧ .

٣٧-أماني قنديل : تطور المجتمع المدني في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص٨٤ .

٣٨-سعد الدين إبراهيم :المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص٢٦ .

٣٩-القانون المدني : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، الطبعة الثامنة ، ١٩٩٩ ، ص١٠ .

٤٠- الجريدة الرسمية : العدد ٢١- تابع (ب)في ٢٧ مايو ١٩٩٩ .

٤١-ناجي متى صليب : الجمعيات الحائرة بين قانون سقط سهواً وقانون بعث من الموت ،الاتحاد القاهري ، مجلة غير دورية يصدرها الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية بالقاهرة ،بدون تاريخ، ص٣٠ .

٤٢- المرجع السابق : ص٣٠ .

٤٣- علـــى فهمـــي : الجمعـــيات الأهلية والتنمية الاجتماعية في مصر (الفاعلية -العوائق -المستقبل) "دراســـة نقديـــة" ، المؤتمـــر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥٨.

٤٤- المرجع السابق : ص ص١٦٠-١٦١ .

٤٥- أماني قنديل : المجتمع المدني في مطلع ألفية جديدة ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٧ .

٤٦-ناجى صليب : مرجع سبق ذكره ، ص ص٣٠-٣١ .

٤٧- سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ،مرجع سبق ذكره، ص١٠٣ .

٤٨- مجلـــة التشريع المالي والضريبي : مجلة علمية دورية تصدرها رابطة مأموري الضرائب ، العدد ٢٨٩ ، يناير ١٩٩٤ ، القاهرة ، ص٤٥ .

٤٩ – شـــهيدة الـــباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ص١٦٦-١٦٧.

٥٠-أماني قنديل : تطور المجتمع المدني في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٦ .

٥١-المرجع السابق : ص ص٩٧-٩٩ .

٥٢-نبـــيل السمالوطى : التنظيمات والجمعيات غير الحكومية وموقفها من العولمة – ثقافة الديمقراطية والمشاركة -الهوية الثقافية ، المؤتمر الحادي عشر كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ٣١- مارس – ١٢ ابريل ١٩٩٨، ص٨ .

٥٣-شـــهيدة الـــباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٤ .

٥٤- سناء المصري : تمويل وتطبيع (قصة الجمعيات غير الحكومية) ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص١٩ .

٥٥- دلـــيل أولي للجمعيات الأهلية العربية ومؤسسات التمويل : لجنة متابعة التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص١-٢٣ .

الفصل الخامس

الجمعيات العلمية كفرع من فروع الجمعيات الأهلية في مصر

المحتويات

(١) مفهوم الجمعيات العلمية :

لعبت الجمعيات العلمية –ولا تزال– دوراً بارزاً في تقدم العلوم وفي ربط العلم بالمجتمع والجمعيات العلمية مبنية على التطوع من خلال الجهود الأهلية ، تلك الجهود التي يقوم بها العلماء والباحثين والأكاديميين .

ويواجه مفهوم الجمعيات العلمية صعوبات بالغة نظراً لندرة الدراسات حول هذا الفرع من الجمعيات علي المستويين العالمي والمحلي ، كما أن الدراسات المتوفرة تتجاوز مرحلة تحديد المفهوم لتتعمق في أنشطة وإنجازات الجمعيات .ولما كانت الجمعيات العلمية تتبع جهتين رئيستين [وزارة الشئون الاجتماعية – أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا] فإن البحث سوف يستعرض رؤية كل منهما أولاً حول هذا المفهوم.

عند تأمل وزارة الشئون الاجتماعية نجد أنه يتم تقسيم المصطلح إلى شقين :

الشق الأول :- الجمعية – وقد حددها قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بأنها "كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة وغير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي"(١) .

ويحدد قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، يحدد هذا القرار ميادين عمل الجمعيات الأهلية ومن ضمن هذه الميادين ميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية(٢) . ويوضح الاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية في تقرير له أن المقصود "بالعلمية" هنا والذي يمثل **الشق الثاني** : العلوم الاجتماعية والإنسانيات والعلوم البحتة والتكنولوجيا(٣) وفي ضوء ذلك انطبقت المعايير القانونية على الجمعيات العلمية وأصبحت خاضعة لقانون الجمعيات الأهلية لتكون الجمعيات العلمية بمثابة "جمعيات أهلية علمية" ومن هنا جاء المصطلح الذي اعتمد عليه البحث الراهن.

أما على مستوى أكاديمية البحث العلمي فإن الأكاديمية لها رؤيتين رؤية دولية ورؤية محلية .فبالنسبة للرؤية الدولية "تعتبر الجمعيات العلمية في جميع الدول تعبيراً عن رغبة تطوعية صادقة من مجموعات المتعلمين والمثقفين في المساهمة في جمع ونشر المعلومات المفيدة في المجال الذي تعمل فيه بين أفراد المجتمع دون نظر إلى العائد المادي الناتج أو المنتظر لأفرادها"(٤) .

وبالنسبة للرؤية المحلية فتذهب الأكاديمية إلى أن "الجمعيات العلمية تمثل الإطار المتميز الذي تبرز من خلاله جهود العلماء والباحثين لتحقيق أهدافها في التعبير عن المشكلات والتصدي لها بالحلول وطرح أفكار جديدة وجديرة بأن يتناولها البحث على المستوى القومي للمساهمة في عمليات التنمية(٥) رؤية أكاديمية البحث العلمي على المستويين الدولي والمحلي متفقة على تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من مجالات العلم المتعددة في خدمة المجتمع ، ومن هذا المنطلق ذهبت "فرخندة حسن" إلى أن الجمعيات العلمية "تقوم على

العمل التطوعي وتتمثل القيمة الحقيقية لهذا العمل في إرساء الدعامة الأساسية لعناصر النهضة العلمية للمجتمع ككل ، وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم الجمعيات العلمية بتشجيع القيام بالدراسات والبحوث العلمية في مختلف القطاعات وتدعيم الروابط وتبادل الأفكار والمعرفة بين المشتغلين بالعلوم في داخل البلاد وخارجها وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية"(٦).

والمتأمل لمفهوم "فرخندة حسن" للجمعيات العلمية يجد أن عماد الجمعيات العلمية عندها هو "التطوع" وأن الهدف بعيد المدى هو إحداث النهضة العلمية للمجتمع ، وتتعدد عندها الوسائل التنفيذية التي تعمل على تحقيق ذلك ، ولعل هذا المفهوم أعطى رؤية وصفية للواقع البناء للجمعيات العلمية .

مما سبق يتضح أن هناك فرقاً بين الجمعيات العلمية محل البحث والجمعيات العلمية التي ينشؤها الطلاب داخل الجامعات ، فالأخيرة عبارة عن هيئات يقيمها طلاب الكليات منفردة عن طريق الانتخاب وفق التعليمات الجامعية الخاصة بذلك لتنظيم النشاطات العلمية الطلابية وأرقامها إما بشكل منفرد أو بالاشتراك مع جمعيات علمية من كليات أخرى في الجامعة في المناسبات المختلفة ، كما تنظم اللقاءات بين الطلاب والعمداء في الكليات في حوار مفتوح حول القضايا التي تهم طلبة الكليات ، وتصدر مجلات حائط ومجلات أخرى علمية وثقافية متنوعة (٧) .

الجمعيات العلمية الطلابية بذلك تمثل حقلاً تدريبياً للطلاب يكسبهم خبرات ممارسة تنعكس على أدائهم في حال انضمامهم إلى الجمعيات العلمية في المستقبل .

ويمكن وضع تصور لمفهوم الجمعيات العلمية يأخذ الصورة التالية :

الجمعيات العلمية هي : "جمعيات أهلية تضم الجماعة المتخصصة في فرع من فروع المعرفة من أجل تطوير هذا الفرع وربطه بالمجتمع وفق مجموعة من الوسائل العلمية مما ينعكس على التقدم المعرفي للمجتمع".

(٢) أهداف الجمعيات العلمية :

هناك أهدافاً عامة للجمعيات العلمية وهناك أهدافاً خاصة بكل جمعية تختلف نسبياً باختلاف الحقل الذي تعمل فيه الجمعية لكنها تصاغ في ضوء الأهداف العامة للجمعيات ، وتناول الأهداف الخاصة سوف يكون من خلال عينة البحث. أما بالنسبة للأهداف العامة للجمعيات العلمية فيمكن أن تأخذ الصورة التالية :

١- إرساء الدعائم الأساسية للنهضة العلمية في البلاد .

٢- العمل على تشجيع الدراسات والبحوث في مختلف المجالات والتي ترتبط بالخطط التنموية للدولة .

٣- دعم الروابط والصلات بين المشتغلين في المجال العلمي أو التخصص العلمي الواحد في الداخل والخارج(٨) .

٤- الإسهام في تأصيل القيم العلمية وبث الروح العلمية والتفكير العلمي لدى شباب العلماء وتنشئة أجيال منهم يحملون رسالة العلم ويقفون على الحديث والمستحدث منه ومن تطبيقاته لخدمة المجتمع(٩) .

٥- التصدي لقضايا المجتمع ودراسة مشاكله وإبداء الرأي والفكر لحلها.

٦- الإسهام في تعريب العلم والمصطلحات العلمية إثراءً للمكتبة العلمية العربية.

٧- الإسهام في إحياء التراث العلمي وجهود العلماء العرب.

٨- نشر الثقافة العلمية وتبسيط العلم .

وسعياً لتحقيق هذه الأهداف تستخدم الجمعيات الوسائل الآتية :-

(١) إقامة المحاضرات والندوات والمؤتمرات لمناقشة البحوث المبتكرة العلمية والتطبيقية والنتائج التي توصل إليها الأعضاء وكذلك مناقشة القضايا القومية ومشاكل المجتمع.

(٢) إصدار مجلات ونشرات علمية تعكس نشاطها وتضم بحوث أعضائها وإنجازاتهم وتتبادل مع نظيراتها محلياً ودولياً.

(٣) إنشاء مكتبات علمية عن طريق التبادل أو الاقتناء .

(٤) تنظيم لقاءات أو اجتماعات دورية لدراسة المصطلحات العلمية المستحدثة.

(٥) تنظيم دورات دراسة للتنشيط والتحديث العلمي للأعضاء .

(٦) إقامة لقاءات بين الجمعية وبعض الهيئات العلمية الأخرى بهدف خدمة العلم وبعض القضايا

(٣) نبذة تاريخية عن نشأة الجمعيات العلمية :

١. على المستوي العالمي :

يعتبر العرب أسبق الأمم إلى إنشاء ما يطلق عليه الآن الجمعيات العلمية وذلك من خلال جماعة إخوان الصفا والتي نشأت في البصرة في القرن الرابع الهجري وكان لها فرع في بغداد ، تبادل أعضاؤها الرسائل العلمية التي عرفت باسم رسائل إخوان الصفا ، وقد اشتهر أعضاؤها بالآراء العلمية الحرة، واتخذوا لأنفسهم مذهباً ، زعموا انهم قربوا به الطريق إلى الفوز برضوان الله. وقالوا أنه متى انتظمت الفلسفة الاجتهادية اليونانية والشريعة العربية الإسلامية فقد حصل الكمال ، ويقول المستشرق "دي بور" لقد أفلحت الحكمة اليونانية في أن تستوطن الشرق وذلك عن طريق إخوان الصفا(١٠) . ولكي يبني إخوان الصفا مذهبهم على أسس علمية تؤيد الدعوة إليه ألفوا كتاباً كبيراً يشتمل على ٥٢ رسالة ، تبحث ١٤ رسالة منها في الرياضيات والمنطق ، ١٧ في العلوم الطبيعية وعلم النفس ، ١٠ في الميتافيزيقا ، وأخيراً ١١ في موضوعات أخرى من التصوف والسحر والتنجيم(١١) وقد استخدمت هذه الجماعة مبدأ التقية أثناء عملها(١٢).

على المستوى الأوربي زامن تكوين الجمعيات العلمية في عصر التنوير إنشاء الجامعات التي كانت تخضع للنفوذ الكنسي ، فجوهر دراساتها اللاهوت وفلسفة أرسطو التي ارتضتها البابوية أساساً لعلوم

الطبيعـيات ، وتعتبر هذه الجمعيات صاحبة الأثر في إحداث نهضة علمية عارمة نظراً لما كانت تنتهجه من تفكـير حـر لا يخضع لنفوذ الكنيسة ، وللنقلة الموضوعية التي غيرت بها من مفهوم العلم في القرن السابع عشر الميلادي (١٣) .

وفـي ضـوء ذلك يظهر الفرق بين الجمعيات العلمية والجمعيات التعليمية ، فالأولى تسعى لنهضة العلـوم ، أمـا الثانـية فتأخذ النهج التلقيني ، ولعل أبرز مثال على تلك الجمعيات التعليمية جمعيات تنظيم الإحسـان Charty organization societies والتـي كانـت تقـدم برامج تعليمية تحت رعاية المجمع الكنسي.

تعتـبر إيطالـيا من أوائل دول أوروبا التي تكونت فيها الأكاديميات والجمعيات العلمية(١٤) وفي عام ١٦٦٢ أنشئت الجمعية الملكية البريطانية أشهر الجمعيات العلمية على الصعيد العالمي وكان إنشاؤها على يد عـدد من العلماء أمثال جون واليس وروبرت بويل وولكنز وغيرهم حين أحسوا بحاجاتهم إلى جمعية علمية تناقش أمور العلم وقد بدأت بكلية للفلسفة ثم تطورت إلى الجمعية الملكية المعروفة(١٥) .

وفـي فرنسـا أنشئت أكاديمية العلوم عام ١٦٦٦ نتيجة التقاء عدد من رجال العلم من بينهم ديكارت وباسـكال وبيرجاسـتون وكـان مـن بين أعضائها فيما بعد لابلاس وبوفون ولافوازييه وقد سمح بعد ذلك بالعضوية لغير الفرنسيين من العلماء البارزين مثل اسحق نيوتن(١٦).

وقـد عصفت الثورة الفرنسية بالأكاديمية ورجالها ، وقطعت الجيلوتين رؤوس بعض علماءها وفي سـنة ١٧٩٥ أنشئ المجتمع العلمي الفرنسي ليحل محل الأكاديمية وبعد ذلك بسنوات عام ١٨١٦ أعيد إنشاء الأكاديمية الفرنسية للعلوم كشعبة من شعب مجمع فرنسا(١٧) .

وانتشـر إنشـاء الأكاديميات والجمعيات العلمية في بلاد أوربية أخرى إبان القرنين الثامن والتاسع عشر: في أسبانيا عام (١٧١٣)، برلين بألمانيا عام (١٧٠٠) ، وفي النرويج عام (١٧٦٠) تم إنشاء الجمعية الملكـية للعلوم ، ثم إنشاء أكاديمية العلوم في أوسلو عام (١٨٥٧) ، وفي السويد أنشئت الأكاديمية السويدية للعلـوم عـام (١٧٦٨) علـى نمـط الأكاديمية الفرنسية "وهي التي تمنح جائزة نوبل كل عام" ، ثم أنشئت أكاديميات للعلوم في الدانمارك عام (١٧٤٢) ، وفي بلجيكا (١٧٧٢) ، وفي النمسا عام (١٨٤٧)(١٨) .

كانت كل هذه الجمعيات والأكاديميات تعني بالعلم بصفة عامة ولكن كان الجزء الأكبر من اهتمامها يـتركز فـي العلوم الأساسية والتطبيقية كالفيزيقا والكيمياء وعلوم الأحياء أو العلوم البيولوجية – وقد أدى التزايد السريع في حجم المعرفة العلمية وتنوعها وتشعبها إلى الاتجاه نحو التخصص في علم واحد من العلوم الأساسـية ، وبعد ذلك اتجه البعض إلى نوع من التخصص الدقيق ومن ثم فقد شهد مطلع القرن التاسع عشر مولـد الجمعيات العلمية المتخصصة ، فتكونت في إنجلترا الجمعية الجيولوجية عام ١٨٠٧ والجمعية الفلكية عام ١٨٢٠ ، وفي ألمانيا الجمعية الكيميائية عام ١٨٦٦.

ثـم تـلا ذلـك إنشاء جمعيات تعني بالتخصصات المشتركة أو العلوم البيئية مثل الميكروبيولوجيا والجيوفـيزيقا والكيمياء الحيوية والفيزيقا الحيوية وغيرها، وقد قامت هذه الجمعيات العريقة في أوروبا بدور رائـد فـي نشر العلم وإثراء المعارف الإنسانية بنشر المقالات والبحوث في مجالاتها والإسهام في الكشوف العلمـية وعقـد لقاءات وندوات ومحاضرات أسهمت في إنشاء مكتبات علمية قيمة لم تقتصر على مؤلفات أعضـائها بل جمعت فيها كل ما أتيح لها من المراجع المتصلة بتخصصات أعضائها ونشاطهم والتي عادت بأكـبر الفوائد على طلاب العلم والمشتغلين به كما أسهمت هذه الجمعيات في تكوين طبقة من العلماء عرفت بإسهاماتها الكبيرة(١٩) .

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو مدى تأثر الجمعيات العلمية بتبني الدولة للجامعات خاصة بعد تولد الفكـر الشـيوعي ؟ هـذا السؤال واجه البحث صعوبة في التوصل إلى إجابة كافية عنه من خلال الكتابات السـابقة ولعـل مـا يزيد من صعوبة الإجابة على السؤال هو التزايد الكبير في عدد الجمعيات العلمية على مسـتوى العالم فعلى سبيل المثال دولة اليابان بها الآن أكثر من ٩٥٠ جمعية علمية(٢٠) وذلك في الوقت الذي بدأت فيه النهضة اليابانية الحديثة في أعقاب إلقاء القنبلة الذرية على الأراضي اليابانية (٢١) .

٢. على المستوى المحلي

تعـود نشأة أول جمعية علمية في مصر إلى عام ١٧٩٨ حيث تم إنشاء المجمع العلمي الذي تمت الإشارة إليه تفصيلاً في موضع سابق وكان الهدف من إنشاء هذا المجمع تحقيق غرضين :

<u>الأول :</u> نشر العلم في أنحاء مصر.

<u>الثانـي :</u> دراسـة أحـداث مصر التاريخية ، مرافقها الصناعية ، ثرواتها الطبيعية ، دراسة البيئة المصرية ونظمها ، فنون مصر، آثارها ، نباتها ، حيواناتها ، ماءها ، أرضها ، جوها ، حياة الناس وعاداتهم ، وكل ما يتصل بالمجتمع المصري في الماضي والحاضر . وقد ضمن علماء الحملة الفرنسية نتائج دراساتهم وبحوثهم التي استمرت ١٤ عاماً (١٨٠٩ – ١٨٢٢) في كتابهم الموسوعي الكبير "وصف مصر" الذي يقع في طبعته الثانية في ٢٦ مجلداً من القطع الكبير بالإضافة إلى ١١ مجلداً للصور واللوحات (٢٢) .

وبعد رحيل الحملة الفرنسية عام ١٨٠١ توقف نشاط المجمع بالقاهرة وإن كان العمل ذاته قد استمر فـي فرنسـا أو فـي بعـض البعثات التي عادت بعد ذلك إلى مصر لتدرس بصفة خاصة في مجال الآثار المصرية والكشف عنها وفك رموزها وتجلية بعض معالم حضارتها القديمة وقد حاول بعض المهتمين بالعلم والـثقافة أن يبعثوا فيه الحياة فأنشؤا الجمعية المصرية عام ١٨٣٦ ثم الجمعية الأدبية المصرية عام ١٨٤٢ ولكـن لـم يكتب لأي منهما البقاء وفي ٦ مايو عام ١٨٥٩ واصل المجمع العلمي المصري رسالته العلمية بمديـنة الإسـكندرية التي كانت تعج بجاليتها الأجنبية في ذلك الوقت وتزدهر فيها البيئة العلمية.ثم عاد إلى القاهـرة فـي عـام ١٨٨٠ حين بدأ مركز الثقل الفكري المصري يعود إلى القاهرة وفي عام ١٩١٩ أعاد

السـلطان فؤاد بمرسوم تشكيل المجمع وأعاد إليه اسمه القديم "Institut d'Egypte" أسوة بمجمع فرنسا مع احـتفاظه بطابعـه الذي يضم صفوة العلماء من المصريين والأجانب وهو منذ انتقاله إلى القاهرة في أواخر القرن التاسع عشر وهو يباشر نشاطه العلمي والثقافي في مختلف فروع المعرفة من خلال شعبه الأربع التي تضـم ١٠٠ مائـة عضـو يكونـون أعضـاء المجمع العاملين بالإضافة إلى عدد من الأعضاء المنتسبين والمراسلين وهذه الشعب – طبقاً للمرسوم الذي صدرت به – هي :

١- شعبة الآداب والفنون الجميلة والآثار .

٢- شعبة العلوم الفلسفية والاجتماعية.

٣- شعبة العلوم الطبيعية والرياضيات.

٤- شعبة الطب والزراعة والتاريخ الطبيعي .

وتنشـر بحـوث المجمع في مجلته التي تصدر بانتظام منذ عام ١٨٥٩ وتتبادل مع اكثر من ٢٠٠ هيئة علمية عالمية بالإضافة إلى الرسائل الخاصة التي نشر منها حتى الآن أكثر من ٦٠ رسالة صدر بعضها في مجلـدات ضخمة. والمكتبة تعتبر من أكبر المكتبات في مصر حيث تضم ٩٢٠٠٠ دورية ، ١٧٠٠٠ كتاب وتحوي وثائق تاريخية نادرة ومخطوطات بالغة القيمة – وبالمكتبة الطبعة الأولى من كتاب وصف مصر[٢٣].

ومـن المصريين الذين رأسوا هذا المجمع "طه حسين" ، "كامل حسين" ، "مصطفي نظيف" ، "رضا مـدور" ، "حسـين فوزي" ، "سليمان حزين" ، و"محمود حافظ" الذي يرأسه حاليا ، وكان من أبرز أعضائه "علـي مصـطفي مشـرفه" ، "أحمد زكي" ، "علي إبراهيم" ، "أحمد عيسي" ، "كامل منصور" ، "عبد الحكيم الرفاعي" ، "وحيد رأفت" ، "إبراهيم مدكور" ، وغيرهم ..

ظـل المجمـع العلمـي الجمعـية العلمية الوحيدة في مصر طوال ٧٧ عاماً إلى أن أنشئت الجمعية الجغرافية المصرية ١٩ مايو ١٨٧٥ ولها نشاط كبير استمر حتى اليوم في مجال العلوم الجغرافية ولها مكتبة ضخمة وكان معظم أعضاؤها من الأجانب .

ثم تتابع إنشاء الجمعيات العلمية في القرن الحالي تدريجياً :

أ- ١٩٠٠ – ١٩٢٩ (١٠ جمعيات خلال ٣ عقود)

الجمعـية الرمدية المصرية ١٩٠٢ ، الجمعية المصرية لعلم الحشرات ١٩٠٧ ، المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ١٩٠٩ ، فلاحة البساتين المصرية ١٩١٥ ، خريجي المعاهد الزراعية ١٩١٨ ، الطبـية المصـرية ١٩١٩ ، المهندسـين المصرية ١٩١٩ ، الصحية المصرية ١٩٢٦ ، المصرية لعلم الحيوان ١٩٢٧ ، الكيميائية المصرية ١٩٢٩ .

ب- ١٩٣٠ – ١٩٤٩ (١٦ جمعية خلال عقدين)

ج- ١٩٥٠ – ١٩٧٩ (٤٨ جمعية خلال ٣ عقود)

د- ١٩٨٠ – ١٩٨٩ (٢٠ جمعية خلال عقد واحد)

هـ- ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ (٨٤ جمعية خلال عقد واحد)[٢٤]

يلاحظ مما سبق تزايد عدد الجمعيات العلمية المصرية مع تزايد الوجود العلمي للمجتمع المصري وتزايد أعداد خريجي المدارس العليا (الهندسة ١٨١٦ ، الطب أنشئت ١٨٢٧ ، الألسن والترجمة واللغات أنشئت ١٨٣٦ ، وغيرها كالصيدلة ، المحاسبة والإدارة ، الفنون ، دار العلوم ، الزراعة ، الطب البيطري ١٩٢٩) . وكذلك إنشاء الترسانات الصناعية للأسلحة والذخيرة والأسطول ومصانع الحديد والنسيج وغيرها بالإضافة إلى مضاعفة الرقعة الزراعية . وكذلك لنجاح الضغط الشعبي لإنشاء الجامعة المصرية حيث بدأ بجمع التبرعات لإنشائها سنة ١٩٠٨ واستجابت الحكومة المصرية في ذلك الوقت لهذا المطلب الجماهيري سنة ١٩١٧ بإنشاء الجامعة التي افتتحت سنة ١٩٢٥ بأربع كليات فقط في البداية ثم ضمت إليها المدارس القائمة في ذلك لحين وكان ذلك هو البدء الفعلي للبحوث الأكاديمية الحقيقية في مجالات العلوم ، الطب الصيدلة ، الطب البيطري ، الزراعة ، طب الأسنان ، والهندسة من إنتاج الأساتذة المصرين الذين أتموا تعليمهم في الخارج بالإضافة إلى العلماء الأجانب ، ثم تزايدت نسبة إنشاء الجمعيات العلمية قليلاً خلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٩ وذلك بتتابع إنشاء الجامعات المصرية (جامعة الإسكندرية ١٩٤٢ ، عين شمس ١٩٥٠ ، أسيوط ١٩٥٧ ، طنطا ١٩٧٢ ، المنصورة والزقازيق ١٩٧٤ ، حلوان ١٩٧٥ ثم المنيا والمنوفية وقناة السويس ١٩٧٦ وأدى ذلك في النهاية إلى تزايد أعداد أفراد المجتمع العلمي مما انعكس بدورة على تزايد أعداد الجمعيات العلمية في مصر[٢٥] .

ربما يكون ذلك جزءاً من الإجابة عن التساؤل الذي أثير قبل قليل عن العلاقة بين الجامعة والجمعيات العلمية ويفهم من ذلك أن الجمعيات العلمية تمثل البوتقات التي ينصهر فيها أصحاب التخصص الواحد ليدلوا بدلوهم بما تعلموه داخل أسوار الجامعة ثم يعملون على تطويره ليعود فيما بعد كنظريات دراسية تدرس في الجامعات وهكذا تكون الحلقة متواصلة بين الجامعات والجمعيات العلمية ومن ثم كلما زادت التخصصات الجامعية زادت الجمعيات العلمية .

<u>٤- الإنجازات التي ساهمت بها الجمعيات العلمية في مصر :-</u>

من أهم الإنجازات التي ساهمت بها الجمعيات العلمية على مدى نصف قرن تلك الدراسات التحليلية الجادة لأهم المشكلات والقضايا وثيقة الصلة بالاقتصاد القومي وكذلك بالتنمية والتي نوقشت مناقشة حرة مستنيرة واقترحت لها الحلول وقدمت إلى الجهات المسئولة ووضعت موضع الاهتمام والتقدير .

ومن أمثلة المشكلات والقضايا التي تناولها علماء الجمعيات العلمية بالدراسة والبحث[٢٦] .

(السد العالي واقتصادياته – مشروع منخفض القطارة – توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الذرية – الري والقناطر والسدود – الثروة المعدنية والوسائل العلمية الحديثة للبحث عنها – تخطيط الاقتصاد القومي –

التصـــنيع تنمـــية الثروة الحيوانية في مصر – استصلاح الأراضي – زراعة الصحراء – تعمير – بناء – بترول الشرق الأوسط – مشكلة السكان – تنظيم البحث العلمي – التعليم الجامعي – صناعة الدواء في مصر – إكـــثار النباتات الصحراوية ذات القيمة الغذائية – ضبط مياه النيل– مستقبل البحر الأحمر في زيادة الدخل القومـــي مـــن الأحـــياء المائية – تلوث البيئة – إنتاج المخصبات الزراعية وتصنيع المخلفات – التخطيط الصحي وعلاقته بتنظيم الأسرة – الطاقة الشمسية – التلوث الإشعاعي ووسائل الوقاية منه – صناعة الحديد والصـــلب – مشـــكله البلهارسيا – مستقبل الزراعة والغذاء في مصر – المياه الجوفية واستغلالها – الثروة الســـمكية ووســـائل تنميـــتها – مشاكل التغذية في مصر – التنمية الريفية – مكافحة الآفات وتقليل الفاقد من الإنـــتاج الزراعـــي – بحـــوث الطبـــيعة والتنمـــية – و مشكلة التعليم في مصر ..... إلى غير ذلك من الموضوعات القومية الهامة . هناك أيضاً مجموعة من الإنجازات التي قامت به كل جمعية في مجال عملها .

٥- المعوقات التي تحد من نشاط الجمعيات العلمية المصرية

تواجـــه الجمعـــيات العلمية العديد من الصعوبات التي من شأنها إضعاف تأثيرها داخل المجتمع وقد أورد تقرير لأكاديمية البحث العلمي مجموعة من المعوقات التي تعيق عمل الجمعيات العلمية والتي أخذت الصورة التالية[٢٧] .

١- الافتقار إلى مقار مناسبة للجمعيات العلمية المصرية لتمارس فيها نشاطها :

تشكو الكثرة من الجمعيات من عدم وجود مقر ملائم لها تمارس فيه نشاطها أو تقيم فيه مكتبتها أو تنظم فيه لقاءاتها ومحاضراتها وندواتها وأمام هذه الصعوبة اتخذت بعض الإجراءات :

أ- تمارس الجمعيات الطبية نشاطها بدار الحكمة بشارع القصر العيني .

ب- الجمعـــية الكيميائـــية المصـــرية وجمعية خريجي كليات العلوم المصرية لعلوم الجوامد فمقرها بنقابة العلميين بشارع عبد الخالق ثروت ، جمعية خريجي المعاهد الزراعية فمقرها بنقابة المهن الزراعية بشارع الجلاء .

ج- الغالبـــية العظمـــي من بقية الجمعيات فإنها تعتبر مقرها بدار الاتحاد العلمي المصري (الجمعية المصـــرية العلمية العامة) بعمارة تاجر ١ شارع أوزوريس – جاردن سيتي وقد لجأت العديد من الجمعـــيات في الوقت الحاضر إلى الانتشار خارجه في رحاب بعض الكليات والأجهزة الحكومية المعنية لعدم قدرتها على تأجير مكان خاص لها.

٢- مشكلات تمويلية :

تواجـــه الجمعيات بصفة عامة وبدرجات متفاوتة صعوبة في الحصول على الموارد المالية الكافـــية لتغطـــية نفقاتهـــا المتزايدة نتيجة ارتفاع الأسعار والأجور بمعدل كبير وبخاصة في مجال الطباعة

والنشـــر لمجلاتها وكذلك للقيام بنشاطها العلمي ولم يعد يكفي ما يستطيع الأعضاء دفعه من اشتراكات أو ما تقدمه الأكاديمية من دعم (٢٨) .

٣- *تفتيت العضوية وتكرار النشاط :*

ظاهرة تعدد الجمعيات العلمية ظاهرة صحية في مجملها لكنها بالنسبة للواقع المصري لا تخرج عن كونهـــا تجمعـــات فـــردية علي أسس شخصية أو مهنية لا تؤدي إلى تزايد فاعلية الجمعيات بل إلى تشتيت نشاطها والدافع لذلك هو ما أباحته قواعد الترشيح لجوائز الدولة التقديرية لمجالس إدارة الجمعيات من ترشيح رؤسائها أو من ترى من بين أعضائها للحصول على تلك الجائزة ، هذا بالإضافة إلى النواحي الشخصية أو المهنية التي تؤدي إلى تشكيل جمعيات جديدة تفتت نشاط الجمعيات الأم.

٤- *عدم تحديد المفهوم العلمي للجمعية العلمية :*

تضم قائمة الجمعيات العلمية بالإدارة المعنية بالأكاديمية عدداً يتزايد عبر السنين من الجمعيات التي لا تنطبق عليها قواعد الجمعيات العلمية ، هذا بالإضافة إلى بعض الجمعيات التي توقف نشاطها أو كاد وهذه وتلـــك يجـــب الحســـم بشأنها فما لا تنطبق عليه شروط الجمعيات العلمية يتعين على أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجـــيا إخطـــار وزارة التأميـــنات والشئون الاجتماعية بأنها جمعيات غير علمية وترفع من سجلات الأكاديمية وينقل إلى وزارة الشئون الاجتماعية أما الجمعيات المتوقفة فيمكن إعادة تنشيطها.

٦- تبعية الجمعيات العلمية المصرية :

كان الإشراف العلمي والحكومي على الجمعيات العلمية المصرية يتبع وزارة البحث العلمي حتى سنة ١٩٦٤ حين صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي أسند الإشراف على كافة الجمعيات الأهلية – والتي من بيـــنها الجمعـــيات العلمية – إلى وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية وعلى الرغم من عودة الإشراف على جمعـــيات ذات أنشـــطة معيـــنة إلى جهاتها الأصلية كالمحاربين القدماء ومشوهي الحرب إلى وزارة الدفاع وجمعـــيات النشـــاط الرياضـــي والأنديـــة الرياضية للمجلس الأعلى للشباب والرياضة ، فلا زال الإشراف الحكومي الرسمي على الجمعيات العلمية المصرية تابعاً لوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية .

ويصف "محمود حافظ" الشئون الاجتماعية بأنها "ليست اقدر الجهات على تفهم طبيعة عمل الجمعيات العلمية(٢٩) .

ويؤكد على ذلك تقرير أكاديمية البحث العلمي بأنه في حالة عودة التفتيش الإداري إلى المختصين من أكاديمـــية البحـــث العلمي والتكنولوجيا فإنه سوف تكون هناك لغة مشتركة للحديث مع زملائهم من أعضاء الجمعيات العلمية المصرية من مختلف التخصصات مع تفهمهم لطبيعة عملهم (٣٠). وهذه النقطة يجب التنويه حولهـــا جيداً نظراً لأن مسار البحث العلمي يتعارض مع مسار البيروقراطية الوظيفية ، هذا من ناحية ومن ناحـــية أخـــرى تحقـــيق الفاعلية في أداء الجمعيات العلمية من خلال إشراف جهة مهمتها الأساسية النهوض بالبحث العلمي في كافة المجالات وهي أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

يعتـبر الاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية الممثل الشرعي لوزارة الشئون الاجتماعية فـي رسم مسارات الجمعيات العلمية إلا أن المؤشرات الأولية للبحث تشير إلى أن جم اهتمام الاتحاد منصب على الجمعيات الدينية ، لهذا سوف يحاول البحث الراهن التعرف على سياسة الاتحاد النوعي تجاه الجمعيات العلمـية.أما بالنسبة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا فإنها تعمل على دعم أنشطة الجمعيات العلمية مادياً والمسـاهمة فـي إقامـة المؤتمـرات والندوات العلمية وإصدار المجلات والدوريات العلمية التي تصدرها الجمعـيات وقـد بلغت مساهمات الأكاديمية خلال عشرين عاماً من عام ١٩٧٥ – ١٩٩٥ مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ (سبعمائة وخمسون ألف جنيه)[٣١].

وتعتـبر إدارة الجمعـيات العلمـية بالأكاديمـية حلقة وصل بين الجمعيات العلمية ووزارة الشئون الاجتماعـية حيث تقوم بدراسة نشاط الجمعيات وموقفها المالي بمساعدة وزارة الشئون الاجتماعية حتى يتم بمقتضى هذه الدراسات توزيع الإعانة السنوية المقررة لذلك وقدرها "١٤ ألف جنيه"[٣٢] يتم توزيعها كل عام على عدد محدود من الجمعيات العلمية طبقاً لنشاطها العلمي ولمساندتها على مواصلة أداء رسالتها.

وقـد قامـت الأكاديمية في "٢ نوفمبر١٩٨٢" بعقد المؤتمر الأول للجمعيات العلمية واللجان القومية والذي من خلاله تم توزيع مشروع دليل بحصر وتصنيف الجمعيات العلمية في مصر ، وكذلك التعرف على المشاكل التي تواجهها الجمعيات العلمية وقد تم تشكيل مجلس مشترك للجمعيات العلمية واللجان القومية وهو مكون من شعبتين : شعبة اللجان القومية ، وشعبة الجمعيات العلمية ، وكان من أهم اختصاصات هذا المجلس هـو العمـل على الاستفادة من توصيات مؤتمرات الجمعيات العلمية وأساليب تنفيذها ، كما عمل على ربط الجمعـيات العلمية بأجهزة الأكاديمية[٣٣] . وقد حاول الباحث الحصول على نسخة لوقائع هذا المؤتمر إلا أنه لـم يـتم العثور على هذه النسخة فهى غير موجودة بمكتبة الأكاديمية وردود الإداريين أن هذا المؤتمر منذ عشرين عاماً وهذه فترة كافية – من وجهة نظرهم – لفقدان المستندات والمراجع خاصة في ظل ضيق مكان إدارة الجمعـيات وكثرة الأوراق والدوريات الخاصة بالجمعيات العلمية . وبالتالي لم يتم التمكن من الرجوع لوقائع هذا المؤتمر.

٧- تصنيف الجمعيات العلمية :

الملحـق رقم (٢) يوضح التصنيف النوعي للجمعيات العلمية وذلك طبقاً لسجلات أكاديمية البحث العلمـي والتكنولوجيا[٣٤] ، لكن هناك رؤية تحليلية لهذا التصنيف مرتبطة بمدى استقلالية الجمعيات العلمية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٢) يوضح أماكن تمركز الجمعيات العلمية قام الباحث بإعداده من خلال دليل الجمعيات العلمية

م	الموقع / التخصص	جامعات	دار الحكمة	مركز البحوث بالدقي	الاتحاد العلمي المصري	هيئات أخرى	٣٣ ش عبد الخالق ثروت (نقابة المعلمين)	موقع مستقل	العدد	النسبة
	جمعيات زراعية وبيطرية	٢٦	–	٣	٣	١	–	٥	٣٨	%٢١,١١
	جمعيات طبية وصيدلية	١٢	١٣	١	٢	٨	–	١٣	٤٩	%٥٧,٠٢
	جمعيات الحياة والبيئة	٣	١	–	١	٦	–	٦	١٧	%٩,٤٤
	جمعيات هندسية	٤	–	–	–	–	–	٥	٩	%٥
	اتحادات وهيئات	–	–	١	١	–	–	٣	٥	%٢,٧٧
	جمعيات كيميائية	٢	–	١	٢	١	١	٢	٩	%٥
	جمعيات فيزيقية	٦	–	١	١	–	٢	٢	١٢	%٦,٦٦
	جمعيات إحصائية رياضية واقتصادية	١	–	–	–	٣	١	٥	١٠	%٥,٥٥
	جمعيات فلكية	١	–	–	–	–	–	–	١	%٠,٥٥
	جمعيات جغرافية وتاريخية	–	–	–	–	–	–	٣	٣	%١,٦٦
	جمعيات جيولوجية وتعدينية	٢	–	١	١	١	–	١	٦	%٣,٣٣
	جمعيات عامة	٤	–		٣	٢	١	١١	٢١	%١١,٦
	المجموع	٦١	١٤	٨	١٤	٢٢	٥	٥٦	١٨٠	
	النسبة	٣٣,٨٨	٧,٧٧	٤,٤٤	٧,٧٧	١٢,٢٢	٢,٧٧	٣١,١١		

المـتأمل للجدول السابق يجد أن نسبة الجمعيات المستقلة مكانياً لا تمثل إلا ٣٠ % من الجمعيات العلمية في مصر وهذا البعد يوضح أن هناك ٧٠ % من الجمعيات تتأثر سياستها بسياسة المكان الذي تدار من داخله وهذا بدوره قد ينعكس على أداء الجمعيات العلمية سواء عند عملية صنع السياسة أو عند تنفيذ السياسة.

أيضـاً الملاحـظ للجدول السابق يجد أن الجامعات استحوذت على أكبر نسبة من الجمعيات العلميه وهـذه الـنقطة يجب النظر إليها بعين الاعتبار هل الأفضل للجمعيات العلمية أن تنفصل عن الجامعات ويتم

تدبـــير أماكـــن مستقلة لها أم تخضع للإشراف المباشر للجامعات مثلما فعلت المملكة العربية السعودية حيث صدر في الفترة الأخيرة نظام الجمعيات العلمية في الجامعات السعودية ونص على أنه يجوز للجامعات إنشاء جمعـــيات علمية تحت إشرافها المباشر، بهدف تنمية الفكر العلمي في مجالاتها وتحقيق التواصل العلمي بين أعضـــائها وتطويــــر أداءهـــا المهني وتيسير تبادل الإنتاج العلمي والمنشورة في تخصصها فيما بينها وبين الجمعـــيات المعنـــية في الداخل والخارج ، وغير ذلك من الأهداف التي تحقق رسالتها ، كما نص على عدم تكـــرار الجمعـــية ذات التخصـــص الواحد في جامعات المملكة ، وكأي نظام جديد أيضاً تطبق أحكامه على الجمعيات القائمة وتلغي قواعده كل ما يتعارض معها من أنظمتها القديمة(٣٥).

تمهيد للدراسة العملية

بعد العرض السابق لواقع الجمعيات الأهلية ومنها الجمعيات العلمية في مصر يكون قد توافر قدر من المعطـــيات النظرية عن هذا القطاع ، وحتى تكتمل دائرة تفهم هذا القطاع ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم اختـــيار عينة من الجمعيات العلمية التي انطبقت عليها الشروط التي تم وضعها في الفصل الأول ، وقد قام الباحـــث بمراجعة سجلات الجمعيات وملفاتها بكل من إدارة الجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمي وإدارة الجمعيات والاتحادات بوزارة الشئون الاجتماعية ومديرية الشئون الاجتماعية بالقاهرة ، ووقع الاختيار على عدداً من الجمعيات العلمية ، رفض بعضها إجراء الدراسة عليها وكان الرفض بصورة مباشرة مثل الجمعية الجغرافـــية المصـــرية والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، أو بصورة غير مباشرة مـــثل الجمعـــية المصرية لجراحي الأسنان ، وبعض الجمعيات كانت غير نشطة "وتم معرفة ذلك بعد زيارة الجمعيات" مثل الجمعية العلمية المصرية العامة (الاتحاد العلمي المصري سابقاً) – الأكاديمية المصرية للعلوم – الجمعـــية المصـــرية للـــثقافة العلمية – الجمعية المصرية لتاريخ العلوم – جمعية المخترعين والمبتكرين المصـــرية – الجمعـــية الكيمائـــية المصرية – الجمعية المصرية لتآكل الفلزات وحمايتها –الجمعية الفيزيقية المصرية –الجمعية المصرية لعلوم الجوامد وتطبيقاتها الجمعية المصرية لنظم المعلومات الطبية –والجمعية الجيولوجية المصرية . وجمعيات لديها حماس لكن ليس لديها إمكانيات وبالتالي نشاطها ضعيف مثل الجمعية الفلكية المصرية . ومن ثم فقد انطبقت الشروط على خمس جمعيات فقط من إجمالي ١٨٠جمعية سيتم تحليل سياستها وهى :

١–الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي .

٢–جمعية المهندسين المصرية.

٣-الجمعية المصرية لعلم الحشرات.

٤-الجمعية الصيدلية المصرية .

٥-جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية.

تم تحليلها وفق التصور الذي تم التوصل إليه بعد استعراض نماذج تحليل السياسات في الفصل الثالث وقد تم التحليل من خلال المعلومات والبيانات التي وفرتها أدوات البحث (دليل تحليل المضمون -استمارة الأنشطة - دليل تحليل الميزانيات -دليل مقابلة الخبراء) ، وبذلك توفر لدى الباحث رؤى تحليلية توضح سياسات الجمعيات العلمية يمكن من خلالها تحقيق الهدف العام للبحث.

مصادر الفصل الخامس

١- وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية : قانون رقم لسنة ١٩٦٤ ، مادة (١) .

٢- قـرار رئـيس الجمهوريـة رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة مادة ١ : الجريدة الرسمية ، العدد ٦٧ ، القاهرة، ٢٢ مارس ١٩٦٦ .

٣- الاتحاد النوعي لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية : تقرير غير منشور عن إنجازات الاتحاد عن عام ١٩٩٢ ، القاهرة ، ص٤ .

٤- أكاديمـية البحث العلمي : دور أكاديمية البحث العلمي في دعم وتطوير الجمعيات العلمية ونشاطات اللجان القومية ، الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص٤٥ .

٥- المرجع السابق : ص ص٤٥-٤٦ .

٦-فرخـندة حسـن : الجمعـيـات العلمـيـة فـي مصـر والتحدي التكنولوجي ، مرجع سبق ذكره، ص ص٦٩-٨١ .

7-www.ipu.edu.jo /Arabiclsra /students /images /image 1 ipe

٨-أكاديمـية البحث العلمي : دور أكاديمية البحث العلمي في دعم وتطوير الجمعيات العلمية ونشاطات اللجان القومية ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٦ .

٩-محمود حافظ : الجمعيات العلمية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص١٤ .

١٠-عبد الحليم منتصر : تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٩٦٧ ، ص٧٦ .

١١- الدوميـيلى : العلـم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي ، ترجمة "عبد الحليم النجار –محمد يوسف موسى" ، دار القلم ، القاهرة ، ص٧٧ .

١٢-مصـطفى احمد حماد : إخوان الصفا ، مجلة العلم "تصدرها أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي" ، القاهرة ، العدد ١٢٦ ، أغسطس ١٩٨٦ ، ص ص ١٤-١٥ .

١٣- أحمـد سـعيد الدمرداش : الجمعيات العلمية وأثرها في تقدم العلوم ، مجلة العلم ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، العدد ٤٥ ، نوفمبر ١٩٧٩ ، ص ص٢٦-٣٠.

14- The rise of Scientific societies : The New Encyclopedia Britannica , volume 27, 1994 , p.39.

15- Ibid , P.39.

16- Ibid , p.39.

١٧- محمـــود حـــافظ : الاتحـــادات والجمعيات العلمية في مصر ، محاضرات نشاطات البحث العلمي والتكنولوجـــيا والتنمية ، مارس- يوليو ١٩٨٨ ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٩ ، ص٦٢.

١٨- المرجع السابق : ص ص ٦٢-٦٣.

١٩- محمود حافظ : الجمعيات العلمية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص٤.

20-WWW.atip .org

٢١-أنظر ; مسعود ضاهر :النهضة العربية والنهضة اليابانية (تشابه المقدمات واختلاف النتائج ،(سلسلة عالم المعرفة)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،العدد ٢٥٢،ديسمبر ١٩٩٩ .

٢٢-أحمـــد إســـماعيل السيد : المجمع العلمي المصري فيما بين ١٧٩٨-١٨٠١ ، مجلة المجمع العلمي المصري ، المجمع ، القاهرة ، المجلد السادس والسبعون ، ١٩٩٨، ص ص٦٣-١١٠ .

٢٣-المجمع العلمي المصري : زيارة للباحث ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١ .

٢٤-أكاديمية البحث العلمي : سجلات الإدارة العامة للجمعيات العلمية ، القاهرة ،٢٠٠١ .

٢٥-أكاديمـــية البحث العلمي : دور أكاديمية البحث العلمي في دعم وتطوير الجمعيات العلمية ونشاطات اللجان القومية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٤٩- ٥٠ .

٢٦-أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا : الأكاديمية والخدمات العلمية والتكنولوجية ، الندوة ١٤ ،١٥ اكتوبر ١٩٨٩ ، الأكاديمية ، القاهرة ١٩٨٩ ص ص١٦٣-١٦٤ .

٢٧-أكاديمـــية البحث العلمي : دور أكاديمية البحث العلمي في دعم وتطوير الجمعيات العلمية ونشاطات اللجان القومية ، مرجع سبق ذكره ، ص١٥ .

٢٨-الجمعيات العلمية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥.

٢٩-محمود حافظ : الاتحاد والجمعيات العلمية في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٠ .

٣٠- أكاديمية البحث العلمي : دور أكاديمية البحث العلمي في دعم وتطوير الجمعيات العلمية ونشاطات اللجان القومية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ .

٣١-أكاديمـــية البحث العلمي والتكنولوجيا : ٢٥عاماً في خدمة التنمية (اليوبيل الفضي ١٩٧١-١٩٩٦)، الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣١٦ .

٣٢-المرجع السابق : ص٣١٦ .

٣٣-المرجع السابق : ص٣١٧ .

٣٤-أكاديمية البحث العلمي : الإدارة العامة للجمعيات العلمية ، سجلات الجمعيات ٢٠٠١ ، الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

35- WWW.Suhuf .net.sa/2000 Jas/dec/23/arghtm.

الفصل السادس

نتائج أدوات الدراسة

تمهيد

المبحث الأول	نتائج دليل تحليل المضمون
المبحث الثاني	نتائج استمارة الأنشطة
المبحث الثالث	نتائج دليل تحليل الميزانيات
المبحث الرابع	نتائج دليل مقابلة الخبراء

تمهيـــد :

تـــم جمـــع البـــيانات ميدانياً خلال الفترة من ٢٠٠٢/٤/١ حتى ٢٠٠٢/٦/١ ، وقد تم الاعتماد على الـــتقارير السنوية للجمعيات العلمية لمدة ٤ سنوات ١٩٩٨/٩٧&١٩٩٩/٩٨&٩٩ /٢٠٠٠&٢٠٠٠/٢٠٠١ .وتمـــت مقابلـــة ٣٠ خبـــيراً ممن انطبقت عليهم الشروط الموضوعة مسبقاً علاوة على مقابلة ٥ من ممثلي الجمعيات (٤سكرتير مجلس إدارة &١مدير منفذ) .

وأجريت الدراسة العملية على الجمعيات المسبق تحديدها وهى خمس جمعيات :-

١- الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي .

٢- جمعية المهندسين المصرية .

٣- الجمعية المصرية لعلم الحشرات .

٤- الجمعية الصيدلية المصرية .

٥- جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية .

وتم استخدام الأدوات الآتية:-

(١) دليل تحليل المضمون (٢) استمارة الأنشطة (٣) دليل تحليل الميزانيات (٤) دليل مقابلة الخبراء .

وفيما يلي عرضاً لنتائج تطبيق تلك الأدوات :-

المبحث الأول : نتائج دليل تحليل المضمون

تمهيـــد :

تــم تصميم استمارة تحليل مضمون وعرضها على السادة المحكمين ، وبعد تعديلها تم تطبيقها على الــتقارير السنوية للجمعيات العلمية الخمس محل الدراسة وذلك على مدار أربع سنوات ، والاستمارة الواردة فـــي الملحق رقم [٣] بها (١١) فئة رئيسة و(٢٧) فئة جزئية و(٨) فئات فرعية ، وقد أعطت الاستجابات مجموعة من التكرارات أمكن تبويبها في عدد من الجداول الآتية بعد ، وهى (٥) جداول متضمنة تكرار كل فـــئة ونســـبتها المئوية ، والجداول مصحوبة بقراءة تحليلية لمحتواها ، مع عرض أهم الملاحظات على هذه النتائج تمهيداً لتناولها بصورة متعمقة من خلال تحليل السياسات .

وفيما يلي عرضاً لنتائج استمارة (دليل)تحليل المضمون.

جداول استمارة تحليل مضمون التقارير السنوية للجمعيات العلمية

جدول رقم (٣) يوضح الأنشطة العلمية التي تقوم بها الجمعيات العلمية
وذلك من خلال تحليل مضمون التقارير السنوية

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	
الأنشطـة العلميـة التـي تجريها الجمعـيـات	مؤتـمـر	محاضـرة	نـدوة	مجـلـة	مكتبة إطلاع فقط	دورة تدريبيـة	موسم ثقافـي	بحـوث	أنشطة علمية أخرى ١- مسابقات بحوث "٤" ٢- معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي "٤"	مجمـوع
التكرار	٧	١٢	٤١	٢٤	١١	٤١	-	١	٨	١٤٥
النسبة	٤,٨٣	٨,٢٧	٢٨,٢٧	١٦,٥٥	٧,٥٨	٢٨,٢٧	-	٠,٦٨	٥,٥١	١٠٠٪

ملاحظات على الجدول :

١- يتضح من الجدول الاهتمام المكثف بالدورات التدريبية والندوات .

٢- الانخفـــاض الشـــديد للبحوث وذلك بنسبة ٠,٦٨% بالنسبة لباقي الأنشطة ، وهذا قد يكون راجع إلى اعتبارات مادية تمويلية ، أو إلى اعتبارات أخرى مرتبطة بالباحثين أنفسهم ، وهذه النقطة من النقاط الهامة التي بحاجة إلى بحث ودراسة .

٣- يلاحظ عدم وجود مواسم ثقافية رغم أهميتها في تعريف شرائح المجتمع باهتمامات الجمعية العلمية .

٤- يلاحظ أيضاً على الجدول أن انخفاض نسبة المؤتمرات (٤,٨٣) ليس دليل ضعف نشاط المؤتمرات إنمـــا ذلك راجع إلى أن المؤتمرات في الغالب يتم إجراؤها كل عامين ، وبما أن عدد الجمعيات في

عينة الدراسة (٥) جمعيات وفترة التحليل ٤ سنوات فإن النسبة وعدد المؤتمرات ٧مؤتمرات قد تكون منطقية .

٥- فكرة معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي فكرة مطبقة في جمعية الدفاع الاجتماعي ، وهذا الفرع من العلوم يمثل جانباً من العلوم الإنسانية ، وقد يمكن الاستفادة من تلك الفكرة في إنشاء معاهد متخصصة للدراسات العليا ، مبنية على ربط العلم بالمجتمع وذلك في الجمعيات العلمية المختلفة .

٦- بعض مجلات الجمعيات العلمية في مصر يتم اعتماد ترقيات الأكاديمية على أساس النشر فيها مما يعطى أهمية لنشاط المجلة دون غيره من الأنشطة العلمية فضلاً عن أن الأبحاث المنشورة في هذه المجلات محكمة من قبل متخصصين أكاديميين مما يعطى قوة للمجلة ومن ثم الجمعية وبالتالي تكون نتائج الأبحاث المنشورة موضع ثقة من المطلعين عليها .

جدول رقم (٤) يوضح أماكن إجراء المؤتمرات والندوات

النشاط العلمي / مكان إجراؤه	المؤتمر		الندوة	
داخل الجمعية	٢	٢٨,٥٧	٣١	٧٥,٦
خارج الجمعية	٥	٧١,٤٣	١٠	٢٤,٤
المجموع	٧		٤١	
النسبة	%١٠٠		%١٠٠	

يتضح من الجدول أن الجمعيات في مجملها تعتمد اعتماد كبيراً على إقامة المؤتمرات خارج الجمعية وهذا قد يكون راجع إلى حاجة المؤتمر لاستيعاب أعداداً كبيرة خلاف الندوات وهذا الأمر يكلف الجمعيات تكلفة عالية و قد يرجع ذلك إلى أن معظم الجمعيات تقطن في شقق سكنية ولا تستوعب أعداد المؤتمرين وهذا البند يتكلف كثيراً مما يؤثر على الأنشطة الأخرى ومن الممكن أن يتم إجراء الندوات والمؤتمرات في قاعة الاتحادات الإقليمية التابعة لها الجمعيات العلمية كنوع من المساهمة وتخفيض العبء المادي عنها بمعنى أن يكون للاتحادات الإقليمية دور محسوساً بطريقة فعالة وغير مباشرة وذلك نفسه من الممكن أن يزيد عدد الندوات والمؤتمرات .

جدول رقم (٥) يوضح مصادر التمويل الحكومية من خلال تحليل مضمون التقارير السنوية

	١	٢	٣	٤	٥	٦	
الجهـــــة	وزارة الشئون الاجتماعية	أكاديمية البحث العلمي	وزارة الثقافة	وزارة الزراعة	المركز القومي للبحوث	أخرى وزارة التعليم العالي	المجموع
التكرار	٦	٥	–	٤	٤	١	٢٠
النسبة	%٣٠	%٢٥	–	%٢٠	%٢٠	%٥	%١٠٠

يوضح هذا الجدول مصادر التمويل الحكومية وقد أخذت الصورة التالية :

المرتبة الأولى : وزارة الشئون الاجتماعية بتكرار (٦) وبنسبة ٣٠% .

المرتبة الثانية : أكاديمية البحث العلمي بتكرار(٥) وبنسبة ٢٥% .

المرتـــبة الثالثة : ضمت (وزارة الزراعة والمركز القومي للبحوث) وقد كان تكرار كلاً منهما (٤) وبنسبة ٢٠% لكلاً منهما.

المرتبة الرابعة : وزارة التعليم العالي بتكرار (١) وبنسبة ٥% ، أما وزارة الثقافة فلم تحصل على تكرارات في أثناء تحليل مضمون التقارير السنوية .

جدول رقم (٦) يوضح مصادر التمويل غير الحكومية

مصدر التمويل	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠				
	اشتراكات الأعضاء	فوائد ودائع بنكية	تأجير مبنى	مقابل الاشتراك في مؤتمر	مقابل الاشتراك في ندوة	مقابل الاشتراك في دورة تدريبية	مقابل الاشتراك في المكتبة	مقابل نشر أبحاث المجلة	إيراد بيع مطبوعات الجمعية	إيراد خدمات تصوير مستندات	منح دولية	تبرعات	أخرى (اشتراكات طلاب)	المجموع
التكرار	١٦	١٦	٨	٥	٧	٤	–	٦	١٠	٤	–	٧	٤	٨٧
النسبة	١٨,٤	١٨,٤	٩,٢	٥,٨	٨	٤,٦	–	٦,٩	١١,٥	٤,٦	–	٨	٤,٦	

- **<u>المرتبة الأولى :</u>** (اشتراكات الأعضاء – فوائد الودائع البنكية) .
- **<u>المرتبة الثانية :</u>** (إيراد بيع مطبوعات الجمعية) .
- **<u>المرتبة الثالثة :</u>** (تأجير مبنى) .
- **<u>المرتبة الرابعة :</u>** تضم (المقابل الاشتراك فى ندوة – تبرعات) .
- **<u>المرتبة الخامسة :</u>** (مقابل نشر أبحاث المجلة) .
- **<u>المرتبة السادسة :</u>** (مقابل الاشتراك فى مؤتمر) .
- **<u>المرتبة السابعة :</u>** (مقبل الاشتراك فى دورة تدريبية – إيراد خدمات تصوير مستندات واشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعى .

جدول رقم (٧) مقارنة بين مصادر التمويل الحكومية وغير الحكومية من خلال تحليل المضمون

وجه المقارنة	مصادر تمويل حكومية	مصادر تمويل غير حكومية	المجموع
التكرار	٢٠	٨٧	١٠٧
النسبة	% ١٨,٧	% ٨١,٣	%١٠٠

سيتم الاعتماد أكثر في تحليل السياسات على معطيات تحليل الميزانيات لأنها أدق وإن كان المؤشر يوضح ضعف المصادر الحكومية بالمقارنة بالمصادر غير الحكومية .

المبحث الثاني
نتائج استمارة الأنشطة Check list

تمهيد :

تم تصميم استمارة الأنشطة ليتم بها التعرف على أنشطة الجمعيات العلمية من خلال رؤية القائمين عليها ، وقد طبقت الاستمارة بعد تحكيمها على (٥) جمعيات (عينة الدراسة) ، وقد احتوت الاستمارة على ستة عشر سؤالاً ، وهى بالصورة الموضحة في الملحق رقم (٤) وقد أعطت الاستمارة نتائج أمكن تصنيفها وجدولتها في عشرة جداول .

وفيما يلي عرض لنتائج استمارة الأنشطة :

جدول رقم (٨) يوضح المستفيدون من أنشطة الجمعيات العلمية

المستفيدون / اسم الجمعية	١ المتخصصون في مجال الجمعية	٢ الهيئات المهنية المرتبطة بمجال الجمعية	٣ الكليات والمعاهد المرتبطة بمجال الجمعية	٤ الوزارات المرتبطة بمجال الجمعية	٥ المجتمع المحلي الذي تقع في نطاقه الجمعية	٦ المتعلمين من كافة طبقات الشعب	٧ كافة طبقات الشعب متعلمين وغير متعلمين	٨ هيئات دولية مهتمة بمجال تخصص الجمعية	٩ رجال أعمال أصحاب المشروعات المرتبطة بمجال عمل الجمعية	١٠ أخرى تذكر	المجموع	النسبة %
الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	١	١	١	١	١	–	–	١	–	–	٦	١٨,١٨
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	١	١	١	١	١	١	١	١	١	–	٩	٢٧,٢٧
الجمعية الصيدلية المصرية	١	١	١	١	–	١	–	١	١	–	٧	٢١,٢١
جمعية المهندسين المصرية	١	–	١	١	–	–	–	–	–	–	٣	٩,٠٩
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	١	١	١	١	١	١	–	١	١	–	٨	٢٤,٢٤
المجموع	٥	٤	٥	٥	٣	٣	١	٤	٣	–	٣٣	٪١٠٠
النسبة	١٥,١٥	١٢,١٢	١٥,١٥	١٥,١٥	٩,١	٩,١	٣,٠٣	١٢,١٢	٩,١	–		

- يلاحظ على مراتب المستفيدين التدرج النسبي المطرد مع المستوى التخصصي ، فكلما زادت تخصصية المستفيد علمياً كلما زاد ارتباطه بالجمعية العلمية ، وإن كان ذلك لا يمنع الجمعية من نشر ثقافتها التخصصية بين ربوع المجتمع ، وإن كانت هذه النسب قد تشير إلي أن تحقيق أعلى قدر من الاستفادة بإمكانيات الجمعيات العلمية يكون مرتبطاً بعمق تخصصية المتعامل مع تلك الجمعيات مما يجعلها بعيدة نوعا ما عن الشكوك الموجهة للجمعيات والمراكز البحثية التي تقوم بعمل أبحاث لصالح جهات أجنبية.
- على النحو الآخر يلاحظ عدم إجراء أية بحوث لصالح جهات محلية ، ويخص بالذكر الوزارات الفنية ورجال الأعمال ، وأحسب أن الأبحاث الفنية العلمية التي قد تكلف بها وتجريها الجمعيات قد تفيد في تطوير أداء تلك الجهات.

جدول رقم (٩) يوضح الأنشطة العلمية التي تقوم بها الجمعيات العلمية .

النشاط / اسم الجمعية	١ محاضرات علمية	٢ مؤتمرات	٣ ندوات	٤ إعداد مجلة واحدة للجمعية	٥ إعداد مجلتين للجمعية	٦ إعداد أكثر من مجلتين للجمعية	٧ مواسم ثقافية	٨ نشاط مكتبة (إطلاع)	٩ نشاط مكتبة (استعارة)	١٠ خدمات كمبيوتر للباحثين	١١ تحكيم الأبحاث العلمية	١٢ إجراء بحوث علمية لصالح الجمعية	١٣ إجراء بحوث علمية لصالح جهات وهيئات محلية	١٤ إجراء بحوث علمية لصالح هيئات دولية	١٥ استخدام المعامل البحثية	١٦ خدمات المتحف العلمي بالجمعية	١٧ خدمات استشارية متخصصة	١٨ أخرى	المجموع	النسبة
الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	١	١	١	١	–	–	١	١	١	–	١	١	–	–	–	–	١	–	١٠	٢١,٧٤
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	١	١	١	١	–	–	١	١	١	–	١	–	–	–	–	–	١	–	٩	١٩,٥٧
الجمعية الصيدلية المصرية	١	١	١	١	–	–	١	١	١	–	١	–	–	–	–	–	–	–		١٧,٣٩
جمعية المهندسين المصرية	١	١	١	١	–	–	–	١	–	١	١	–	–	–	–	–	–	–	٧	١٥,٢٢
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	١	١	١	–	١	–	١	١	١	١	–	١	–	–	١	١	١	–	١٢	٢٦,٠٨
المجموع	٥	٥	٥	٤	١	–	٤	٥	٤	٢	٤	٢	–	–	١	١	٣	–	٤٦	
النسبة	١٠,٨٦	١٠,٨٦	١٠,٨٦	٨,٧	٢,١٧	–	٨,٧	١٠,٨٦	٨,٧	٤,٣٤	٨,٧	٤,٣٤	–	–	٢,١٧	٢,١٧	٦,٥٢	–	١٠٠	

- **يلاحظ على هذا الجدول ما يلي :-**

١- انخفاض نسبة استخدام المعامل البحثية إلى ٢,١٧% الى باقي الأنشطة وهذه نسبة منخفضة لجمعيات علمية جل اهتمامها الأبحاث المعملية ، وربما ذلك يكون راجع لضعف الإمكانات المادية .

٢- يلاحظ عدم إجراء الجمعيات العلمية لأبحاث علمية لصالح جهات وهيئات دولية .

جدول (١٠) يوضح تبادل الخبرات مع الجهات الأخرى :-

الجهة / الجمعية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤		
	وزارة الشئون الاجتماعية	الاتحاد العام للجمعيات	الاتحاد الإقليمي للجمعيات	الاتحاد النوعي للجمعيات العلمية	الجامعات	وزارة الثقافة	وزارة الصحة	وزارة الزراعة	المركز القومي للبحوث / الاجتماعية	أكاديمية البحث العلمى	وزارة التعليم العالى	هيئات دولية علمية	حكومات أجنبية	أخرى	مجموع	نسبة
الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	١	١	١	–	–	–	–	–	١	١	–	–	–	–	٥	٢٥
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	١	١	–	–	١	١	–	١	–	١	–	١ يونسكو	–	–	٧	٣٥
الجمعية الصيدلية المصرية	١	–	١	١	–	١	–	–	–	١	–	١ الاتحاد الدولى الصيدلى	–	–	٦	٣٠
جمعية المهندسين المصرية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	١	–	–	٢	١٠
المجموع	٣	٢	٢	١	١	٣	–	١	١	٣	–	٣	–	–	٢٠	
النسبة	١٥	١٠	١٠	٥	٥	١٥	–	٥	٥	١٥	–	١٥	–	–	١٠٠	

يلاحظ على الجدول :

١- ضعف التعاون في مجال تبادل الخبرات مع الاتحاد بصورة عامة والاتحاد النوعي للخدمات العلمية بصورة خاصة ، على الرغم من الأدوار العلمية المنوط بها هذا الاتحاد .

٢- لا يوجد تعاون مع وزارة الصحة ، على الرغم من أن عينة الدراسة بها جمعية صيدلية .

٣- يلاحظ ضعف التعاون مع الجامعات ، على الرغم انه تجمعهم غايات مشتركة .

٤- يلاحظ ضعف التعاون مع المركز القومي لبحوث على الرغم من الفوائد التي قد تتولد في حال التعاون .

جدول (١١) يوضح الجهات التي تحصل منها الجمعيات على إعانات مادية

الجهة / الجمعية	١ وزارة الشئون الاجتماعية	٢ الاتحاد العام للجمعيات	٣ الاتحاد الإقليمي للجمعيات	٤ الاتحاد النوعي للجمعيات العلمية	٥ الجامعات	٦ وزارة الثقافة	٧ وزارة الصحة	٨ وزارة الزراعة	٩ المركز القومي للبحوث / الاجتماعية	١٠ أكاديمية البحث العلمي	١١ وزارة التعليم العالي	١٢ هيئات دولية علمية	١٣ حكومات أجنبية	١٤ أخرى	مجموع	النسبة
الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	٢	١٨,١٨
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	–	–	–	–	–	–	–	١	–	١	–	١	–	–	٣	٢٧,٢٧
الجمعية الصيدلية المصرية	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١	–	–	–	–	٢	١٨,١٨
جمعية المهندسين المصرية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	١	٩,٠٩
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	١	–	–	–	–	–	–	١	–	١	–	–	–	–	٣	٢٧,٢٧
المجموع	٢	–	–	–	–	–	–	٢	١	٤	١	١	–	–	١١	
النسبة	١٨,٨							١٨,١٨	٩,٠٩	٣٦,٣	٩,٠٩	٩,٠٩				

ملاحظات على الجدول :

١- قلة الإعانات والمخصصات المادية من قبل الجهات الحكومية نحو الجمعيات العلمية .

٢- عدم اعتماد الجمعيات العلمية على الحكومات الأجنبية في الدعم المادي .

٣- اقتصار المنح الأجنبية على هيئة اليونسكو فقط دون الهيئات الأجنبية المانحة والتي تم التعرض لها أثناء التقديم النظري ، ومعلوم أن هيئة اليونسكو هيئة ثقافية علمية ومنحها غالباً ما تكون موجهة ومخصصة بالكامل من أجل الأغراض العلمية .

٤- إعانة وزارة التعليم العالي دفعت مرة واحدة فقط للجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي كتخصيص لمعهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي وكانت ١٠٠,٠٠٠ ج مائة ألف جنيه مصري .

جدول (١٢) يوضح التعاون العلمي والفنى مع الجهات الأخرى

الجهة / الجمعية	١ وزارة الشئون الاجتماعية	٢ الاتحاد العام للجمعيات	٣ الاتحاد الإقليمي للجمعيات	٤ الاتحاد النوعي للجمعيات العلمية	٥ الجامعات	٦ وزارة الثقافة	٧ وزارة الصحة	٨ وزارة الزراعة	٩ المركز القومي للبحوث / الاجتماعية	١٠ أكاديمية البحث العلمي	١١ وزارة التعليم العالي	١٢ هيئات دولية علمية	١٣ حكومات أجنبية	١٤ أخرى	مجموع	نسبة
الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	١	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	١٨,١٨
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	١	-	-	-	-	١	-	١	١	١	-	١	-	-	٦	٤٥,٤٥
الجمعية الصيدلية المصرية	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١	-	١	-	-	٣	٢٧,٢٧
جمعية المهندسين المصرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع التكرار	٢	-	-	١	١	١	-	١	١	٢	-	٢	-	-	١١	
النسبة	١٨,١٨	-	-	٩,٠٩	٩,٠٩	٩,٠٩	-	٩,٠٩	٩,٠٩	١٨,١٨	-	١٨,١٨	-	-	-	

ملاحظات على الجدول

١- يلاحظ ضعف التعاون العلمي والفنى مع الوزارات الفنية مثل الزراعة والصحة على الرغم من إمكانية الاستفادة من إمكانيات الجمعيات العلمية في تطوير أداءها الفني والعكس .

٢- يلاحظ أيضاً ضعف التعاون مع الجامعات و المركز القومي للبحوث على الرغم من الغايات المشتركة بينهم .

جدول (١٣) يوضح التعاون فى مجال الترشيح لجوائز الدولة مع الجهات الأخرى

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤		
الجهة / الجمعية	وزارة الشئون الاجتماعية	الاتحاد العام للجمعيات	الاتحاد الإقليمي للجمعيات	الاتحاد النوعي للجمعيات العلمية	الجامعات	وزارة الثقافة	وزارة الصحة	وزارة الزراعة	المركز القومي للبحوث / الاجتماعية	أكاديمية البحث العلمى	وزارة التعليم العالى	هيئات دولية علمية	حكومات أجنبية	أخرى	مجموع	نسبة
الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجمعية الصيدلية المصرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١	٣٣,٣٣
جمعية المهندسين المصرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١	٣٣,٣٣
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	١	٣٣,٣٣
المجموع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	-	-	-		٣	١٠٠
النسبة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	%١٠٠	-	-	-	-	-	-

يوضح الجدول أن الجمعيات العلمية تقوم بالترشيح الفعلي لجوائز الدولة التقديرية وذلك بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي وهذا قد يضفي أهمية خاصة على الجمعيات العلمية خاصة في ظل اهتمام المثقفين بالترشيح لجوائز الدولة .

جدول رقم (١٤) يوضح مصادر التمويل الحكومية

الجهة / الجمعية	١	٢	٣	٤	٥	٦		
	إعانة وزارة الشئون الاجتماعية	إعانة أكاديمية البحث العلمي	إعانة وزارة الثقافة	إعانة وزارة الزراعة	إعانة المركز القومي للبحوث	أخرى	المجموع	النسبة
الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	١	–	–	–	–	–	١	١٠
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	–	١	–	١	١	١ مركز البحوث الزراعية	٤	٤٠
الجمعية الصيدلية المصرية	–	١	–	–	–	–	١	١٠
جمعية المهندسين المصرية	–	١	–	–	–	–	١	١٠
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	١	١	–	١	–	–	٣	٢٠
مجموع التكرارات	٢	٤	–	٢	١	مراكز البحوث الزراعية	١٠	١٠٠
النسبة	٢٠	٤٠	–	٢٠	١٠	١٠	%١٠٠	

يلاحظ على الجدول السابق الآتي :

أ- ضعف الإعانات المقدمة من وزارة الشئون الاجتماعية للجمعيات العلمية .

ب- علـى الرغم من ارتفاع تكرار إعانة أكاديمية البحث العلمي إلا أنه سيتضح عند تحليل الموازنة العامة للجمعيات العلمية مدى انخفاض قيمة تلك الإعانات .

ج- لم تذكر إعانة وزارة التعليم العالي لأنه كما سبق كانت لمرة واحدة فقط أما باقي الإعانات فغالبيتها شبه دورية .

د- يلاحظ في المصادر الحكومية عدم وجود إعانات مسماة تم تخصيصها للجمعيات العلمية .

جدول رقم (١٥) يوضح مصادر التمويل غير الحكومة

المصدر / الجمعية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦		
	اشتراك أعضاء	سوق خيري	حفلات	وقف خيري	إيراد مطبوعات	إيراد تصوير مستندات	إيراد خدمات كمبيوتر	فوائد ودائع بنكية	اشتراكات مكتبة	مقابل نشر	مقابل الاشتراك في مؤتمر	مقابل الاشتراك في ندوات	مقابل الاشتراك في دورات تدريبية	منح مقدمة من هيئات دولية	إعانات مخصصة	أخرى	المجموع	النسبة
الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	١	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	٦,٩
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	١	–	–	–	١	–	–	١	–	١	١	–	١	١	١	–	٨	٢٧,٦
الجمعية الصيدلية المصرية	١	–	–	–	–	–	–	١	–	١	١	١	١	–	–	–	٦	٢٠,٧
جمعية المهندسين المصرية	١	–	–	–	–	–	١	١	–	–	١	١	١	–	–	–	٦	٢٠,٧
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	١	–	–	–	١	١	–	١	–	١	١	–	–	–	–	١ تأجير مبنى	٧	٢٤,١٤
مجموع التكرارات	٥	–	–	–	٣	١	١	٤	–	٣	٤	٢	٣	١	١	١	٢٩	
النسبة	١٧,٢٥	-	-	-	١٠,٣٤	٣,٤٤	٣,٤٤	١٣,٧٩	-	١٠,٣٤	١٣,٧٩	٦,٩	١٠,٣٤	٣,٤٤	٣,٤٤	٣,٤٤	٪١٠٠	

ملاحظات على الجدول :

١- يلاحظ عدم اعتماد الجمعيات العلمية على السوق الخيري والحفلات على النحو الذي تقوم به الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأخرى وربما ذلك قد يكون راجع للمكانة العلمية سواء للمكان أو للإدارة القائمة على ذلك المكان وهو الجمعية العلمية .

٢- يلاحظ عدم ذكر التبرعات في مصادر التمويل غير الحكومية رغم أهمية هذا البند في تنمية موارد الجمعيات .

٣- يلاحظ أن بند اشتراكات الأعضاء يمثل أعلى مصادر التمويل غير الحكومية بالنسبة للجمعيات ، وإن كان هذا البند يمثل مشكلة من ناحية عدم دفع كافة الأعضاء لاشتراكاتهم ، وهذه المشكلة سيتم تناولها بالتفصيل أثناء عملية تحليل السياسات .

٤- يلاحظ ارتفاع بند فوائد ودائع بنكية ، مما قد يشير إلى أن معظم الجمعيات العلمية لديها ودائع بنكية.

جدول رقم (١٦) يوضح مقارنة بين مصادر التمويل الحكومية وغير الحكومية

مصادر تمويل حكومية	مصادر تمويل غير حكومية	المجموع
١٠	٢٩	٣٩
%٢٥,٦٤	%٧٤,٣٦	%١٠

ملاحظات على الجدول السابق :-

١- بيانات هذا الجدول مبنية على معطيات سكرتيري مجلس إدارة كل جمعية علمية من عينة الدراسة وبالتالي فهي بمثابة بيانات تقديرية أولية قد يوافقها الصواب في ناحية وقد يخالفها في أخرى ، لكن على أية حال يتم تحليل كل المفردات بالصورة التي تعرض بها.

٢- لو تم اعتماد المفردات السابقة فستكون المصادر الحكومية تشكل ربع ما يقدم للجمعيات العلمية ، تلك النسبة قد تكون في جمعيات أهلية أخرى قد تكون عالية ، لأنه من المفترض أن الجمعيات الأخرى قائمة على الجهود الذاتية ، أما في حالة الجمعيات العلمية فالوضع مختلف فإن ما يقدمه العلماء من تطوع فهو بذل في معظمه فني علمي ، وقد يكون من الصعب بمكان إلزامهم بالبذل المادي والمالي بجوار البذل والعطاء العلمي ، فعلى الأقل يتم توفير الإمكانيات البحثية والمعملية .

٣- بمطابقة معطيات هذا الجدول على معطيات الجدول رقم (٧) يتبين أن نسبة مصادر التمويل الحكومية كانت ١٨,٧% أي أنها نقصت عن القراءة الحالية بنسبة ٦,٩٤% وهذا مؤشر بتقلص مساهمة الحكومة كلما كان استقراء وتحليل البيانات مبني على معلومات مستنديه.

جدول رقم (١٧) يوضح تصرف الجمعيات في حالة نفاد الميزانية

الجمعية / التصرف	١ طلب إعانة استثنائية	٢ اختصار الأنشطة العلمية	٣ تأجيل الأنشطة العلمية	٤ طلب منح دولية	٥ أخرى تذكر	المجموع	النسبة %
الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	١	-	١	-	-	٢	٢٥
جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	١	١	١	١	-	٤	٥٠
الجمعية الصيدلية المصرية	-	١	١	-	-	٢	٢٥
جمعية المهندسين المصرية	-	-	-	-	-	-	-
الجمعية المصرية لعلم الحشرات	-	-	-	-	-	-	-
مجموع التكرارات	٢	٢	٣	١	-	٨	
النسبة	%٢٥	%٢٥	%٣٧,٥	%١٢,٥	-	%١٠٠	%١٠٠

ملاحظات على الجدول :

١- تضطر الجمعيات العلمية إلى تأجيل الأنشطة العلمية وقد مثل ذلك نسبة كبيرة وهي ٣٧,٥%والمشكلة في هذا الأمر أن العلماء متطوعون بجهدهم ووقتهم الضيق وإذا شرعوا في نشاط ما فإذا ما هموا بإجرائه كانت درجة حماسهم عالية ، فإذا حدث ولم تتوافر الإمكانات المادية اللازمة لذلك النشاط وتم تأجيله يصاحب ذلك انخفاض في درجة حماسهم ، وأحسب أن الحماس في المرات التالية سيكون منخفضاً عن المرات الأولى.

٢- أيضا عملية اختصار الأنشطة العلمية يؤثر على أداء الجمعيات العلمية .

المبحث الثالث : نتائج دليل تحليل الميزانية

تمهيد :

تـــم تصـــميم دلـــيل لتحليل ميزانيات الجمعيات العلمية على مدار أربع سنوات ، وقد تم تطبيقه بعد تحكـــيمه على الميزانيات الخاصة بالجمعيات محل الدراسة ، وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من قبل الشئون الاجتماعـــية ، وقد احتوى دليل تحليل الميزانية على (٢) فئة رئيسة و(٥) فئات جزئية و (٦٧) فئة فرعية وأمكـــن تصنيف وتبويب النتائج في ١٢ جدول ، يضم كل جدول فئة التحليل وقيمتها المادية ونسبتها المئوية والملحق رقم (٥) يوضح دليل تحليل الميزانية المستخدم.

وفيما يلي عرضاً لنتائج (دليل تحليل الميزانية):

جدول رقم (١٨) يوضح الإيرادات غير الحكومية للجمعيات العلمية ..

مصدر تمويل غير حكومي	الإيرادات	النسبة
١- اشتراكات أعضاء	٤٨٧٣٤٧	%٥,٨
٢- فوائد ودائع بنكية	٢١٤٧٨٠٦	%٢٥,٧
٣- تأجير مبنى	٢٨٢٦٢٨٩	%٣٣,٨٤
٤- مقابل الاشتراك في مؤتمر	٢١٤٠٥٥٠	%٢٥,٦٢
٥- مقابل الاشتراك في ندوة	٥٥٩٢٢	%٠,٦٧
٦- مقابل الاشتراك في دورة تدريبية	٢٦٨٧٤٥	%٣,٢
٧- مقابل نشر أبحاث المجلة	٣٣٠١٩	%٠,٤
٨- إيراد بيع مطبوعات	٤٨٥٢٦	%٠,٥٨
٩- إيراد خدمات تصوير مستندات	٢٠٠٠	%٠,٠٢٣
١٠- تبرعات ومساهمات	١٦٨٩٠٠	%٢,٠٢
١١- اشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي	١٧٣٧٦٠	%٢,٠٨
المجموع	٨٣٥٢٨٦٤	%١٠٠

الجـدول السابق يوضح الإيرادات غير الحكومية للجمعيات العلمية من خلال تحليل الموازنة العامة على مدار أربع سنوات وقد أخذت الصورة الآتية :

اشـــتراكات الأعضـــاء بنســـبة (%٥,٨) ، فوائـــد ودائع بنكية بنسبة (%٢٥,٧) ،تأجير مبنى بنسبة (%٣٣,٨٤) ، مقابل الاشتراك في مؤتمر بنسبة (%٢٥,٦٢) ، مقابل الاشتراك في ندوة (%٠,٦٧) ، مقابل الاشـــتراك فـــي دورة تدريبـــية (%٣,٢) ، مقـــابل نشر أبحاث المجلـــة (%٠,٤) ، إيراد بيع مطبوعات

(٠,٥٨%) ، إيراد خدمات تصوير المستندات(٠,٠٢٣%) ، تبرعات ومساهمات ٢,٠٢% ، اشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي بنسبة (٢,٠٨%) .

ملاحظات

• الملاحظ أنه لا يمكن المقارنة بين معطيات الموازنة العامة والتي بها الإيرادات الحقيقية الفعلية وبين معطيات تحليل المضمون واستمارة الأنشطة ، ولذلك فإن تحليل السياسات وخاصة عند تحليل السياسات المالية سوف يكون أكثر ميلاً إلى تحليل الموازنة العامة ولهذا سيتم إرجاء معظم الملاحظات التحليلية ليتم توضيحها في عملية تحليل السياسات .

جدول رقم (١٩) : يوضح الإيرادات الحكومية للجمعيات العلمية من خلال تحليل الموازنة العامة

مصدر تمويل حكومي	الإيرادات	النسبة
وزارة الشئون الاجتماعية	٤٤٥٦٤٧	%٧٣,٧
أكاديمية البحث العلمي	٩١٠٠	%١,٥
وزارة الزراعة	٤٤٠٠٠	%٧,٣
المركز القومي للبحوث	٦٠٠٠	%١
وزارة التعليم العالي منحة مرة واحدة لمعهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي	١٠٠٠٠٠	%١٦,٥
المجموع	٦٠٤٧٤٧	%١٠٠

يوضح الجدول السابق الإيرادات الحكومية للجمعيات العلمية وقد أخذت الصورة التالية :

- وزارة الشئون الاجتماعية بنسبة ٧٣,٧% - أكاديمية البحث العلمي بنسبة ١,٥% .
- وزارة الزراعة ٧,٣%. - المركز القومي للبحوث ١% .
- وزارة التعليم العالي ١٦,٥%وهى عبارة عن منحة قدمت مرة واحدة لمعهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي .

جدول رقم (٢٠) يوضح مقارنة بين الإيرادات الحكومية والإيرادات غير الحكومية للجمعيات العلمية من خلال تحليل الموازنة العامة

مصادر تمويل حكومية	مصادر تمويل غير حكومية	المجموع
٦٠٤٧٤٧	٨٣٥٢٨٦٤	٨٩٥٧٦١١
%٦,٧٥	%٩٣,٢٥	%١٠٠

يوضح هذا الجدول مقارنة بين الإيرادات الحكومية والإيرادات غير الحكومية :

- مصادر تمويل حكومية ٦,٧٥%. - مصادر تمويل غير حكومية ٩٣,٢٥%.

بمطابقة قراءات هذا الجدول على التعليق المذيل بالجدول رقم (١٦) يتبين انخفاض قراءة المساهمة الحكومية كلما كانت المستندات أكثر دقة ، ولهذا فإن تحليل السياسة المالية سيكون أكثر ميلاً لاستخدام قراءات دليل تحليل الميزانيات .

جدول رقم (٢١) يوضح حجم الإيرادات غير الحكومية للجمعيات العلمية بعد استبعاد المباني المؤجرة وفوائد ودائع جمعية المهندسين باعتبارها حالة شبه استثنائية

مصادر تمويل غير حكومية	الإيرادات	النسبة
١- اشتراكات الأعضاء	٤٨٧٣٤٧	%١٤
٢- فوائد ودائع بنكية	١٠٠٩٣٥	%٢,٩
٣- مقابل الاشتراك في مؤتمر	٢١٤٠٥٥٠	%٦١,٥١
٤- مقابل الاشتراك في ندوة	٥٥٩٢٢	%١,٦
٥- مقابل الاشتراك في دورة تدريبية	٢٦٨٧٤٥	%٧,٧
٦- مقابل نشر أبحاث المجلة	٣٣٠١٩	%٠,٩٥
٧- إيراد بيع مطبوعات الجمعية	٤٨٥٢٦	%١,٤
٨- إيراد خدمات تصوير المستندات	٢٠٠٠	%٠,٠٦
٩- تبرعات ومساهمات	١٦٨٩٠٠	%٤,٨٥
١٠- اشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي	١٧٣٧٦٠	%٤,٩٩
المجموع	٣٤٧٩٧٠٤	%١٠٠

جدول رقم (٢٢) : يوضح حجم الإيرادات الحكومية للجمعيات العلمية وذلك باستبعاد إعانات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي باعتباره مشروعاً حكومياً .

مصادر تمويل حكومية	الإيرادات	النسبة
وزارة الشئون الاجتماعية	٧٩٤٠٠	%٣٣,٣
أكاديمية البحث العلمي	٩١٠٠	%٣,٨
وزارة الزراعة	٤٤٠٠٠	%١٨,٥
المركز القومي للبحوث	٦٠٠٠	%٢,٥
وزارة التعليم العالي	١٠٠٠٠٠	%٤١,٩
المجموع	**٢٣٨٥٠٠**	**%١٠٠**

هذا الجدول يوضح حجم الإيرادات الحكومية للجمعيات العلمية ، وقد تم استبعاد إعانات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي باعتباره مشروعاً حكومياً مسنداً إلى الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي . ويتضح من هذا الجدول الآتي :

- وزارة الشئون الاجتماعية نسبة %٣٣,٣ .
- أكاديمية البحث العلمي بنسبة %٣,٨ .
- وزارة الزراعة %١٨,٥ .
- المركز القومي للبحوث %٢,٥ .
- وزارة التعليم العالي %٤١,٩ .

يلاحظ على هذا الجدول أنه عندما تم استبعاد إعانة المعهد القومي للدفاع الاجتماعي انخفضت الإيرادات من وزارة الشئون الاجتماعية من "٤٤٥٦٤٧ جنيه" كما جاءت بجدول (١٩)" إلى ٧٩٤٠٠ جنيه في جدول (٢٢) ، والنسبة من %٧٣,٧ إلى %٣٣,٣ ، وهذا يوضح أن قيمة ما تقدمه الشئون الاجتماعية للجمعيات العلمية أقل بكثير مما كان متوقعاً ....

جـدول رقــم (٢٣) يوضح مقارنة بين الإيرادات الحكومية وغير الحكومية وذلك بعد استبعاد المباني المؤجرة وفوائد ودائع جمعية المهندسين مع عدم استبعاد إعانات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي.

مصادر تمويل حكومية	مصادر تمويل غير حكومية	المجموع
٦٠٤٧٤٧	٣٤٧٩٧٠٤	٤٠٨٤٤٥١
%١٤,٨	%٨٥,٢	%١٠٠

فــي هــذا الجدول وبناءً على الشروط التي تم وضعها تكون مصادر التمويل الحكومية ١٤,٨% في حين كانت مصادر التمويل غير الحكومية ٨٥,٢% .

جــدول رقــم (٢٤) يوضــح مقارنة بين حجم الإيرادات الحكومية وغير الحكومية وذلك بعد استبعاد المبانــي المؤجــرة وفوائد ودائع جمعية المهندسين وكذلك باستبعاد إعانات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي باعتباره مشروعاً حكومياً .

مصادر تمويل حكومية	مصادر تمويل غير حكومية	المجموع / النسبة
٢٣٨٥٠٠	٣٤٧٩٧٠٤	٣٧١٨٢٠٤
%٦,٤	%٩٣,٦	%١٠٠

في هذا الجدول تعقد مقارنة بين حجم الإيرادات الحكومية وغير الحكومية وذلك بعد استبعاد المباني المؤجــرة وفوائد ودائع جمعية المهندسين باعتبار أنها قد تكون حالة استثنائية وكذلك باستبعاد إعانات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي باعتباره مشروعاً حكومياً .

وقد أخذت النسب الصورة التالية:

مصادر تمويل حكومية ٦,٤% .

مصادر تمويل غير حكومية ٩٣,٦% .

ملاحظات على الجدول

١. انــه إن لم يتم استبعاد المباني المؤجرة وفوائد ودائع جمعية المهندسين لكانت نسبة مصادر التمويل الحكومــية لا تذكر ، مع الوضع في الحسبان أن إعانات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي ليست من أجل أنشطة الجمعية ولكنها مخصصة لمشروع حكومي مسند .

٢. معطــيات هــذا الجدول تتقارب مع معطيات الجدول رقم (٢٠) مما قد يعطي نوعاً من الصدق في الاستدلالات .

جدول رقم (٢٥) يوضح المصروفات الفعلية للجمعيات الخمس على مدار أربع سنوات

م	النشاط	المنصرف	النسبة
١	مؤتمر	١٠٠٩٧٩٧	%٢٦,٨١
٢	محاضرة	٣٩٧٨	%٠,١٠٥
٣	ندوة	٤٠٩٩٠	%١,٠٨٨
٤	مجلة وتحكيم	٢٠٦٠٥٤	%٥,٤٧
٥	مكتبة	٨٦٥٤	%٠,٢٣
٦	دورة تدريبية	٢٢٦٤٥٠	%٦,٠١١
٧	مساهمة في مؤتمرات دولية	٥٩٢٤	%٠,١٥٧
٨	مطبوعات وأدوات كتابية ومصروفات كمبيوتر	٧٥٣٠٢	%٢
٩	مصروفات نشر وإعلان	٦٥٤٢٠	%١,٧٣٦
١٠	اشتراك اتحادات وهيئات دولية	١٦٩٠٩	%٠,٤٤٩
١١	أجور ومكافآت ومرتبات وبدلات	٥٠٣٣٢٧	%١٣,٣٦
١٢	مصروفات ضرائب عقارية	٢٣٠٦٨	%٠,٦١٢
١٣	تأمينات اجتماعية	٢٢٠٤٨	%٠,٥٨٥
١٤	مصروفات ضيافة واستقبال وحفل سنوي	٧٥٩٨٠	%٢,٠١٧
١٥	أتعاب مراقب الحسابات ومحامي	٢٥٥١٩	%٠,٦٨
١٦	تليفون وفاكس وبريد وتلكس	٤٩٤٠٩	%١,٣١
١٧	مصروفات أمن وحراسة ونظافة وبوفيه	١٠٤٢١١	%٢,٧٦٦
١٨	مصروفات صيانة وإصلاحات المباني	١٤٥٣٣٧	%٣,٨٥٨
١٩	مصروفات مساهمات في صندوق خدمات المبنى	٦٨٤٠٠	%١,٨١٥
٢٠	صيانة أجهزة تكييف ومصاعد	١٠٧٤٠٣	%٢,٨٥٢
٢١	إيجار نادي للجمعية	١٩٤١٩	%٠,٥١٥
٢٢	إكراميات ومعايدات	٢٣٦٣	%٠,٠٦٢
٢٣	استهلاك كهرباء ومياه	٧٥٨٦٠	%٢,٠١٣
٢٤	مصروفات عمومية وانتقالات ومشال	٤٩٨٤٢	%١,٣٢٣
٢٥	مصروفات الجمعية العمومية	١٦٦١٠	%٠,٤٤
٢٦	اشتراك صحف قومية	١٨٦٠	%٠,٠٥
٢٧	ترميم مباني الجمعيات	١٧٨٤٣٤	%٤,٧٣٦
٢٨	ضرائب مسددة	٤٧٩٧	%٠,١٢٧
٢٩	مصروفات بنكية	١٧٤٢٤	%٠,٤٦٢
٣٠	إيجارات	٣٣١٥	%٠,٠٨٧
٣١	مصروفات معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي	٢٧٨٩٥٧	%٧,٤٠٥
٣٢	مصروفات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي	٣٣٤١١٩	%٨,٨٦٩
	المجموع	٣٧٦٧١٨٠	%١٠٠

يوضح هذا الجدول المصروفات الفعلية للجمعيات الخمس على مدار أربع سنوات :

مؤتمر ٢٦,٨١% ، محاضرة ٠,١٠٥% ، ندوة ١,٠٨٨% ، مجلة وتحكيم ٥,٤٧% ، مكتبة ٠,٢٣% ، دورة تدريبية ٦,٠١١% ، مساهمة في مؤتمرات دولية ٠,١٥٧% ، مطبوعات وأدوات كتابية ومصروفات كمبـيوتر ٢% ، مصروفات نشر وإعلان ١,٧٣٦% ، اشتراك اتحادات وهيئات دولية ٠,٤٤٩% ، أجور ومكافآت ومرتبات وبدلات ١٣,٣٦% ، مصروفات ضرائب عقارية ٠,٦١٢% ، تأمينات اجتماعية ٠,٥٨٥% ، مصــروفات ضــيافة واستقبال وحفل سنوي ٢,٠١٧% ، أتعاب مراقب الحسابات ومحامي ٠,٦٨% ، تلــيفون وفاكس وبريد وتلكس ١,٣١% ، مصروفات أمن وحراسة ونظافة وبوفية ٢,٧٦٦% ، مصروفات صيانة وإصلاحات المبني ٣,٨٥٨% ، مصروفات مساهمات في صندوق خدمات المبني ١,٨١٥% ، صيانة أجهــزة تكيــيف ومصاعد ٢,٨٥٢% ، إيجار نادي الجمعية ٠,٥١٥% ، إكراميات ومعايدات ٠,٠٦٢% ، استهلاك كهرباء ومياه ٢,٠١٣% ، م. عمومية وانتقالات ومشال ١,٣٢٣% ، مصروفات الجمعية العمومية ٠,٤٤% ، اشتراك صحف قومية ٠,٠٥% ، ترميم مباني الجمعيات ٤,٧٣٦% ، ضرائب مسددة ٠,١٢٧% ، مصــروفات بنكية ٠,٤٦٢% ، إيجارات ٠,٠٨٧% ، مصروفات معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي ٧,٤٠% ، مصروفات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي ٨,٨٦٩% .

جدول رقم (٢٦) يوضح نسبة مصروفات الأنشطة العلمية لـــ المصروفات الفعلية

م	النشـــــــــاط	المنصـــرف	النسبــــة
١	مؤتمر	١٠٠٩٧٩٧	%٢٦,٨١
٢	محاضرة	٣٩٧٨	%٠,١٠٥
٣	ندوة	٤٠٩٩٠	%١,٠٨٨
٤	مجلة وتحكيم	٢٠٦٠٥٤	%٥,٤٧
٥	مكتبة	٨٦٥٤	%٠,٢٣
٦	دورة تدريبيه	٢٢٦٤٥٠	%٦,٠١١
٧	مساهمة في مؤتمرات دولية	٥٩٢٤	%٠,١٥٧
٨	مطبوعات وأدوات كتابية وكمبيوتر	٧٥٣٠٢	%٢
٩	اشتراك اتحادات دولية	١٦٩٠٩	%٠,٤٤٩
١٠	مصروفات معهد الدراسات العليا	٢٧٨٩٥٧	%٧,٤٠٥
١١	مصروفات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي	٣٣٤١١٩	%٨,٨٦٩
	المجموع	٢٢٠٧١٣٤	%٥٨,٥٩٤
	مجموع المصروفات الفعلية	٣٧٦٧١٨٠	%١٠٠

يوضـــح هــذا الجــدول نســبة مصروفات الأنشطة العلمية للمصروفات الفعلية مؤتمر ٢٦,٨١% ، محاضرة ٠,١٠٥% ، ندوة ١,٠٨٨%مجلة وتحكيم ٥,٤٧% ، مكتبة ٠,٢٣% ، دورة تدريبية ٦,٠١١% ،

مساهمة في مؤتمرات دولية ٠,١٥٧% ، مطبوعات وأدوات كتابية وكمبيوتر ٢% ، اشتراك اتحادات دولية ٠,٤٤٩% ، مصـــروفات معهـــد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي ٧,٤٠٥% ، مصروفات المعهد القومي الاجتماعي ٨,٨٦٩% . أما عن نسبة مصروفات الأنشطة العلمية مجتمعة إلى المصروفات الفعلية فقد كانت ٥٨,٥٩٤% .

جدول رقم (٢٧) يوضح مصروفات كل نشاط علمي من إجمالي مصروفات الأنشطة العلمية

م	النشـــــــاط	المنصـــرف	النسبـــــة
١	مؤتمر	١٠٠٩٧٩٧	٤٥,٧٥٢%
٢	محاضرة	٣٩٧٨	٠,١٨٠%
٣	ندوة	٤٠٩٩٠	١,٨٥٧%
٤	مجلة وتحكيم	٢٠٦٠٥٤	٩,٣٣٥%
٥	مكتبة	٨٦٥٤	٠,٣٩٢%
٦	دورة تدريبية	٢٢٦٤٥٠	١٠,٢٥٩%
٧	مساهمة في مؤتمرات دولي	٥٩٢٤	٠,٢٦٨%
٨	مطبوعات وأدوات كتابية وكمبيوتر	٧٥٣٠٢	٣,٤١٢%
٩	اشتراك اتحادات وهيئات	١٦٩٠٩	٠,٧٦٩%
١٠	مصروفات معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي	٢٧٨٩٥٧	١٢,٦٣٨%
١١	مصروفات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي	٣٣٤١١٩	١٥,١٣٨%
	المجمــــــــوع	٢٢٠٧١٣٤	١٠٠%

يوضح هذا الجدول نسبة مصروفات كل نشاط علمي من إجمالي مصروفات الأنشطة العلمية وكانت النســب كالآتــي : مؤتمر بنسبة ٤٥,٧٥٢% ، محاضرة ٠,١٨٠% ، ندوة بنسبة ١,٨٥٧% ، مجلة وتحكيم ٩,٣٣٥% مكتـبة ٠,٣٩٢% ، دورة تدريبـية ١٠,٢٥٩% ، مســاهمة فــي مؤتمرات دولية ٠,٢٦٨% ، مطــبوعات وأدوات كتابية وكمبيوتر ٣,٤١٢ % ، اشتراك اتحادات وهيئات دولية ٠,٧٦٩% ، مصروفات معهد الدراسات العليا ١٢,٦٣٨% ، مصروفات المعهد القومي للدفاع الاجتماعي ١٥,١٣٨%.

جـدول رقـم (٢٨) يوضـح قيمة ونسب المصروفات الفعلية والمصروفات الدفترية (الإهلاكات- مخصص الإنشاءات - زيادة الإيرادات عن المصروفات)

م	البنـــــــــد	المنصـــرف	النسبـــة
١	إهلاكـــــات	٥٢٣٩٠٨	%٥,٨٤٨
٢	مخصص إنشاءات وتأثيث المبني	٣٣٣٠٠٠٠	%٣٧,١٧٥
٣	مصروفات الأنشطة العلمية	٢٢٠٧١٣٤	%٢٤,٦٤
٤	فرق المصروفات الفعلية عن مصروفات الأنشطة العلمية	١٥٦٠٠٤٦	%١٧,٤١٦
٥	زيادة الإيرادات عن المصروفات	١٣٣٦٥٢٣	%١٤,٩٢١
٦	المجموع/ النسبة	٨٩٥٧٦١١	%١٠٠

المصـــروفات الدفـترية هي التي تسجل في الموازنة العامة ويتم تخصيصها مع عدم اشتراط إنفاقها الفعلـي هذا العام أو العام التالي ، وهى تضم في حالة البحث الراهن (الإهلاكات – مخصص الإنشاءات – زيادة الإيرادات عن المصروفات) ، الإهلاكات ٥,٨٤٨% ، مخصص إنشاءات وتأثيث المبني ٣٧,١٧٥%، مصـــروفات الأنشـطة العلمـية ٢٤,٦٤% ، فـرق المصـــروفات الفعلية عن مصروفات الأنشطة العلمية ١٧,٤١٦% ، زيادة الإيرادات عن المصروفات ١٤,٩٢١% ، مجموع المصروفات ٨٩٥٧٦١١ جنيه (ثمانية ملايين وتسعمائة سبعة وخمسون ألف وستمائة وأحد عشر جنيهاً).

المبحـــث الرابـــع
نتائج دليل الخبراء

تمهيد :

تم إجراء عدداً من المقابلات شبه المقننة مع مجموعة من الخبراء (٣٠ خبير) تم اختيارهم من خلال مجموعــة مــن الشروط الواضحة في الفصل الأول وضم دليل المقابلة أربعة أسئلة حول سياسات الجمعيات **ويمكن عرض نتائج المقابلات بالصورة التالية:-**

١- *التشريعات المنظمة للجمعيات العلمية في مصر وتبعية الجمعيات العلمية*

تباينــت الآراء حــول التشريعات المنظمة للجمعيات العلمية من رؤية ترى أن التشريعات بيروقراطية ويجب رفعها تماما ورؤية أخرى ترى أن التشريعات الحالية مناسبة تماما ولا ينبغي المساس بها ورأي ثالث وسط يرى أن قانون ٣٢ و ١٥٣ بهما بعض المواد البيروقراطية التي لو تم حذفها لعولجت إشكالية تشــريعات الجمعيات وفي نفس السياق يرى ٦٥% من الخبراء أن من الأفضل أن تكون تبعية الجمعيات العلمــية لأكاديمية البحث العلمي ولإشرافها المباشر والوحيد بينما يرى ٣٥% من الخبراء إبقاء الوضع علــي ما هو عليه وأن تكون وزارة الشئون الاجتماعية هي المشرف المباشر علي الجمعيات العلمية في مصر.

٢- *المخصصات المالية للبحث العلمي بصفة عامة والجمعيات العلمية بصفة خاصة*

يوجــد شبة إجماع بين آراء الخبراء على أن المخصصات المالية للبحث العلمي والجمعيات العلمية في مصر منخفضة جدا إذا تمت مقارنتها لقطاعات أخرى مثل القطاع الفني أو الرياضي إلا أن هناك بعض الآراء تلفــت النظر إلى أن الجمعيات العلمية جمعيات أهلية وهى قائمة على التطوع وإذا اعتمدت على الإعانــات الحكومــية فإنها بذلك لا تكون أهلية بل ستكون قطاعا حكوميا من هنا فان على الجمعيات أن تدبر اعتمادها بنفسها علاوة على عدم وجود تمويل أجنبي .

٣ - *المشكلات التي تواجه الجمعيات العلمية :*

هناك العديد من المشكلات التي آثارها الخبراء والتي تواجه الجمعيات العلمية ولعل أهم هذه المشكلات :

١-مشكلة التمويل ويوجد شبة إجماع علي وجود تلك المشكلة

٢- مشــكلات إداريــة متمثلة في عدم توافر المهارات الإدارية لدى القائمين على مجالس إدارات الجمعيات وحاجة البعض لدورات تدريبية إدارية .

٣- مشكلة انعدام النشاط الإعلامي للجمعيات العلمية.

٤-مشكلة عدم توافر مقار لبعض الجمعيات العلمية وإدارتها من مكاتب أعضاء هيئات التدريس بالجامعات .

٥-عدم قدرة الجمعيات العلمية على التعامل مع الشئون الاجتماعية .

٦-انعدام العلاقة بين مراكز الإنتاج والجمعيات العلمية .

٧-عـــدم مســـاهمة الجمهور بتبرعات للجمعيات العلمية على النحو الذي يتم في الجمعيات الخيرية (الدينية ورعاية المرضى مثلا)

٨-عدم سداد أعضاء الجمعيات للاشتراكات .

(٤) المقترحات لتفعيل أداء الجمعيات العلمية

قدم الخبراء عددا من المقترحات اتفقت في بعض الأحيان علاوة على بعض المقترحات المنفردة :-

- إنشاء اتحاد نوعي للجمعيات العلمية يعمل على بحث مشكلاتها وقضاياها .
- عقد مؤتمر سنوى لكافة مجالس إدارات الجمعيات العلمية .
- مؤتمر سنوى نوعى للجمعيات العاملة في قطاع واحد .
- القيام بعمل حملات تبرع من خلال تراخيص جمع المال .
- الاهتمام بالإعلام عن أنشطة الجمعيات العلمية في أي مناسبة علمية.
- وجود إداري واحد في كل جمعية تكون مهمته فقط التعامل مع وزارة الشئون الاجتماعية

الفصل السابع

ملامح سياسات الجمعيات العلمية

أ- الأهداف التي تسعى الجمعيات العلمية لتحقيقها .

ب- الإطار الإيديولوجي المصاحب لسياسات الجمعيات العلمية .

ج- الإطار القانوني الذي تتحرك في خلاله سياسات الجمعيات العلمية .

٢- صنع سياسات الجمعيات العلمية.

أ- المشاركون في صنع سياسات الجمعيات العلمية.

ب- المستفيدون من سياسات الجمعيات العلمية .

ج- علاقة الجمعيات العلمية بالهيئات الأخرى وتأثير ذلك علي عملية صنع السياسات .

د- سياسة الدولة نحو البحث العلمي وعلاقة ذلك بسياسات الجمعيات العلمية .

٣- تنفيذ سياسات الجمعيات العلمية :

أ- الأنشطة العلمية التي تمارسها الجمعيات العلمية .

ب- السياسات المالية للجمعيات العلمية .

١- مصادر التمويل

- مصادر تمويل حكومية .
- مصادر تمويل غير حكومية .

٢- الإنفـــاق .

٤- مشكلات تواجه الجمعيات العلمية :

أ- مشكلات تمويلية .

ب- مشكلات إدارية.

ج- مشكلات أخرى .

(١) ملامح سياسات الجمعيات العلمية

ا- الأهداف التي تسعى الجمعيات العلمية لتحقيقها

أولاً : أهداف الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي :

١- إجـــراء الدراسات عن الظواهر والمشكلات الاجتماعية في ميادين الدفاع الاجتماعي وإثارة الوعي نحوها واقتراح البرامج الملائمة الوقائية والعلاجية والعمل على تنفيذها .

٢- رســـم سياســـة تدريـــب العاملين في ميادين الدفاع الاجتماعي والعمل على تنفيذ خططها وبرامجها والتعاون مع الأجهزة الحكومية .

٣- العمـــل على إنشاء البرامج والمشروعات والمؤسسات وإدارتها إدارة علمية سليمة بما يحقق أهداف الدفـــاع الاجتماعي ومراعاة سد العجز في خدمات الدفاع الاجتماعي للمجتمع وإدارة ما تسنده إليها وزارة الشئون الاجتماعية من برامج ومشروعات أو مؤسسات.

٤- إنشـــاء فـــروع للجمعـــية تقوم بتنفيذ أغراض الجمعية في المحافظات تحقيقاً لتكامل خدمات الدفاع الاجتماعي ووضع لوائحها ونظمها وتوجيه هذه الفروع فنياً وإدارياً.

٥- إجـــراء البحوث والدراسات في المجالات الاجتماعية والقانونية والإدارية المتعلقة ببرامج أو خطط أجهزة ومؤسسات الدفاع الاجتماعي المختلفة .

٦- العمـــل علـــى رفع المستوى الثقافي العلمي للعاملين والمهتمين بمجالات الدفاع الاجتماعي المختلفة وإقامة المؤتمرات وتنظيم الندوات والمحاضرات والمسابقات والمعارض .

٧- إجـــراء الـــتجارب فـــي مجـــالات الدفاع الاجتماعي والعمل على نشر ما يثبت نجاحه من برامجها المختلفة.

٨- القـــيام بالتخطـــيط والتنســـيق والمتابعة والتنظيم والتوجيه وذلك بالنسبة للبرامج والأجهزة وفروع الجمعـــية للـــتأكد مـــن حسن قيامها بتحقيق أهداف الدفاع الاجتماعي وذلك في حدود السياسة العامة لوزارة الشئون الاجتماعية .

٩- الاشتراك في المؤتمرات والحلقات الدراسية المحلية والخارجية والعمل على الاستفادة من توصياتها ونتائج دراساتها والعمل على تطبيقها .

١٠- العمل على تدعيم العلاقة مع الأجهزة المختلفة العاملة في مجالات الدفاع الاجتماعي وتدعيم علاقة المؤسسات بالمجتمعات المحلية القائمة بها .

ثانيا : جمعية المهندسين المصرية

مجال عمل الجمعية : هو "الشق العلمي" من نشاط المهندسين وذلك في مقابل "الشق الاجتماعي " الذي تتولاه النقابة (التي حملت الجمعية نفسها عبء إنشائها) .

أغراض الجمعية : العمل في الميدان العلمي والثقافي للهندسة وذلك على الوجه الآتي :-

١- مباشــرة الدراســات والبحوث الهندسية العلمية والتطبيقية وتسجيلها ونشرها بما يحقق التقدم العلمي الهندسي في مختلف التخصصات الهندسية .

٢- توطيد الصلات وتوثيق التعاون العلمي بين المهندسين في جمهورية مصر العربية وبين زملائهم في الدول العربية وفى الخارج .

٣- تنظيم المحاضرات والمناقشات في مختلف الفنون الهندسية .

٤- مباشرة النشر العلمي الهندسي وإصدار ما يحتاجه ذلك من مجلات ونشرات ومؤلفات .

٥- تشجيع التأليف والأبحاث ونشر المحاضرات والمؤلفات والرسائل الفنية في فروع الهندسة

٦- تنظيم وإعانة الرحلات والأسفار لدراسة الموضوعات والمشروعات الهندسية .

٧- تأسيس فروع هندسية تخصصية لتولى أغراض الجمعية .

٨- عقد المؤتمرات الهندسية في مصر والاشتراك فيما يعقد منها في الخارج .

٩- الــتعاون مــع الجمعــيات والهيئات الهندسية الأجنبية وتبادل البحوث ويجوز أن تضم شُعباً أهلية للمنظمات الهندسية - الدولية .

١٠- دراسة اللوائح والقوانين الهندسية .

١١- إنشاء مكتبة .

١٢- إنشاء ناد للأعضاء .

ثالثاً : الجمعية المصرية لعلم الحشرات

** تشــجيع دراسة علم الحشرات في جمهورية مصر العربية وإجراء بحوث علمية في فروعه المختلفة ولا سيما ما يتصل منها بحماية الإنتاج القومي وزيادته وذلك من خلال :

١- تنظيم ندوات ومحاضرات علمية .

٢- نشــر الأبحــاث العلمية المبتكرة في علم الحشرات وتبادلها مع الهيئات العلمية بالجمهورية بالداخل والخارج.

٣- جمع نماذج الحشرات المختلفة وتصنيفها والمحافظة عليها لتكون مرجعاً علمياً داخل متحف الجمعية للمشتغلين بالبحث العلمي .

٤- تنظيم رحلات علمية لإجراء البحوث الحشرية .

٥- تنظــيم مؤتمــرات والاشــتراك فيها سواء كان بجمهورية مصر العربية أو في الخارج وفتح باب المسابقات ومنح جوائز علمية .

رابعا : أهداف الجمعية الصيدلية المصرية :

١- العمل على إعلاء شأن الصيدلة في مصر علمياً وثقافياً .

٢- زيادة التعارف وتنمية التعاضد والتعاون بين أعضائها من الصيادلة بالبلاد العربية والبلاد الأخرى .

٣- تشجيع الأبحاث العلمية الصيدلية في فروعها المختلفة وبث الروح العلمية بين الأعضاء.

٤- إنشاء مكتبة تحتوى من الكتب والمجلات ما له علاقة بالعلوم الصيدلية .

٥- إصدار نشرة للشئون الصيدلية لنشر الأبحاث والمحاضرات والمقالات وكل ماله علاقة بالصيدلة .

٦- تنشيط الرحلات وإقامة المؤتمرات العلمية والاشتراك فيما يعقد منها في جمهورية مصر العربية وفى الخارج بقصد البحث والدراسة .

خامساً : أهداف جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية :

١- العمل على تقدم الميكروبيولوجيا وتطبيقاتها في مختلف ميادين الزراعة والصناعة وفيما يتصل بالاقتصاد القومي .

٢- تسهيل الاتصال العلمي بين المشتغلين في هذا الميدان .

٣- تقوية روابط التعاون العلمي مع الهيئات المماثلة في الخارج .

المتأمل للأهداف السابقة يجد أنها تدور حول ربط العلم بالمجتمع مع تحقيق التقدم في أكثر من فرع من فروع المعرفة من خلال مجموعة من الطرائق والوسائل ..الاهتمام الأولى في تلك الأهداف هو تطوير أداء المتخصصين في مجال عمل الجمعية، يأتي بعد ذلك نشر الثقافة العلمية للمجالات المتعددة على كافة ربوع المجتمع . وقد جاءت أهداف وأغراض الجمعيات العلمية محل البحث متوافقة مع مضمون قانون ٣٢ لسنة ٦٤ الذي أنشئت في ظله أو قبله ثم وفقت أوضاعها في ضوئه .

وأهداف الجمعيات العلمية ليست مخالفة للنظام العام أو الآداب أو تمس الكيان المجتمعي وبالتالي فإن تلك الأهداف لا تصطدم مع المادة الثانية للقانون والتي تنص على "كل جمعية تنشأ مخالفة للنظام العام أو الآداب أو لسبب أو لغرض غير مشروع أو يكون الغرض منها المساس بسلامة الجمهورية أو شكل الحكومة الجمهوري أو نظامها الاجتماعي تكون باطلة "

كما أن أهداف الجمعيات العلمية تسعى إلى النهوض بالعلوم ولذلك فإن قانون ٣٢ لسنة ٦٤ يعترف صراحة بهذا الكيان من خلال مادة (٧) "الفقرة الرابعة" والتي جاء بها ... "تعتبر جمعية ثقافية كل جمعية يكون الغرض من تكوينها النهوض بالعلوم أو الفنون أو الآداب ..."

"وحيث أن عينة البحث من الجمعيات قد تمت الموافقة على إشهارها وفق قانون ٣٢ لسنة ٦٤وليس من بين أغراضها ما يتعارض ومواد القانون فإن تلك الجمعيات كانت تتوافق كلية من ناحية الأغراض مع ما جاء به ذلك القانون .

في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد ظهر قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢و.قد اهتم هذا القانون بتنظيم وتحديد الأغراض التي على أساسها تنشأ الجمعيات .أهتم بها بصورة أعمق من قانون ٣٢ لسنة ٦٤.ففي المادة ١١ من القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ أخذ النص القانوني الصورة التالية "تعمل الجمعيات

علـى تحقـيق أغراضها في الميادين المختلفة لتنمية المجتمع وفقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون واللائحة التنفيذية ويجوز للجمعية – بعد أخذ رأى الاتحادات المختصة وموافقة الجهة الإدارية – أن تعمل في اكـثر من ميدان . ويحظر إنشاء الجمعيات السرية كما أن يكون من بين أغراض الجمعية أن تمارس نشاطاً مما يأتي :-

١- تكوين السرايا أو التشكيلات العسكرية أو ذات الطابع العسكري .

٢- تهديـد الوحدة الوطنية أو مخالفة النظام العام أو الآداب أو الدعوة إلى التمييز بين الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

٣- أي نشـاط سياسـي تقتصر ممارسته على الأحزاب السياسية وفقاً لقانون الأحزاب وأي نشاط نقابي تقتصر ممارسته على النقابات وفقاً لقوانين النقابات.

٤- اسـتهداف تحقيق ربح أو ممارسة نشاط ينصرف إلى ذلك ولا يعد اتباع الضوابط التجارية لتحقيق ناتج يسهم في تحقيق أغراض الجمعية نشاطاً مخالفاً " .

ولما كانت أغراض الجمعيات العلمية محل الدراسة ذات طبيعة علمية بحتة ولا يظهر في طياتها ما يـتعارض مـع النص السابق فإن تلك الجمعيات لا تنطبق عليها المادة ٤٢ من ذات القانون والخاصة بحل الجمعية تلك المادة التي ينص البند رقم (٥) فيها على "ثبوت أن حقيقة أغراضها استهداف أو ممارسة نشاط من الأنشطة المحظورة في المادة (١١)من هذا القانون . " ومن هنا تكون الجمعيات العلمية متفقة من ناحية الأغراض مع القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ المنظم لعمل الجمعيات الأهلية في مصر" .

الإطار الإيديولوجي :

الجمعيات العلمية مثلها مثل أي كيان هيكلي داخل المجتمع المصري يتأثر بالأيديولوجيا التي مر بها – لتوضـيح ذلك ننظر إلي تواريخ إنشاء عينة الدراسة فقد أخذت الصورة التالية ١٩٠٧-١٩٢٠-١٩٥٩-١٩٧٦.

بـتأمل تلك التواريخ يتبين أن معظمها مر بمراحل الأيديولوجيات التي طبقت في مصر وانعكاساتها علـى تفكير الحكومات بداية من الرأسمالية في أوائل القرن مروراً بالاشتراكية في أعقاب ثورة يوليو انتهاءً بالانفتاح وتطبيق الرأسمالية في أعلى مراحل تطورها في نهاية القرن .

ويتضح التأثير الأيديولوجي على أداء الجمعيات العلمية من خلال عنصرين :-

(أ)**عنصـر داخلـي** : متمـثل فـي إدارة تلك الجمعيات وانعكاس خلفياتها الأيديولوجية على رسم سياسات الجمعيات وسوف تتضح حيثيات ذلك العنصر عند مناقشة المعوقات الإدارية التي تواجه الجمعيات العلمية .

(ب)**عنصـر خارجي** : وهو متمثل في العوامل الخارجية المرتبطة بقطاع الجمعيات سواء كانت تلك العوامل مرتـبطة بالقطـاع الحكومي بكافة مشتملاته أو القطاع الخاص في علاقاته المشتركة مع الجمعيات الأهلية وقضـية العلاقـات مـع القطاع الحكومي والخاص سوف يتم توضيحها في العنصر الخاص بتأثير العوامل

الخارجية على رسم سياسات الجمعيات العلمية. لكن ما نود توضيحه في هذا الإطار الأيديولوجي أن حقبة ما قبل الثورة ظهر فيها اهتمام كبير بإنشاء الجمعيات العلمية وقد توافرت لها إمكانيات مادية كبيرة ناتجة في معظمها عن قرارات ملكية وهو ما يوضح فكر الدولة نحو قضايا العلم فعلى سبيل المثال أنشئت في تلك الحقبة الملكية جمعيات علمية مثل "الجمعية الجغرافية المصرية – الجمعية المصرية لعلم الحشرات – جمعية الاقتصاد والتشريع السياسي – جمعية المهندسين المصرية " وفرت الدولة لتلك الجمعيات مقار "شبة قصور" في أماكن حيوية في وسط القاهرة علاوة على تخصيص موارد ثابتة لتلك الجمعيات من أجل الإنفاق على الأبحاث والاكتشافات والرحلات العلمية وكان يضاف إلى اسمها لفظ "الملكية "

بعد الثورة أهملت تلك الجمعيات إهمالاً شديداً وكان عليها تدبير مواردها بنفسها. وفى ظل الانتشار العمراني داخل العاصمة ارتفعت القيمة العقارية بصفة عامة مما دفع بعض الجمعيات إلى تأجير أجزاء من مبانيها بأثمان عالية جداً وفرت لها السيولة المالية .

الإطار القانوني الذي تتحرك في خلاله سياسات الجمعيات العلمية

في الفترة السابقة لـ ٥ يونيو ٢٠٠٢وفى ظل الحكم الجمهوري كان القانون رقم ٣٢ لسنة ٦٤هو المنظم لعمل الجمعيات الأهلية في مصر. وجهت انتقادات كثيرة لهذا القانون بأنه بيروقراطي وروتيني ويعرقل أداء الجمعيات وبعد ضغوط كثيرة ظهر لفترة مؤقتة القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ليتم الطعن فيه بعدم دستوريته من الناحية الشكلية إلى أن ظهر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ويصعب التكهن الآن بإيجابيات وسلبيات هذا القانون نظراً لعدم توافر الفترة الزمنية المصاحبة للتطبيق العملي واللازمة لإصدار الحكم على هذا القانون ..

أبرز ما أثارته الدراسة الميدانية في شق الإطار القانوني هو "تبعية الجمعيات العلمية " هل الأفضل أن تكون التبعية لأكاديمية البحث العلمي أم وزارة الشئون الاجتماعية ؟

من المعروف أن الجمعيات العلمية تخضع للإشراف الكلى لوزارة الشئون الاجتماعية وكان الانطباع قبل بدء الدراسة الميدانية – ذلك الانطباع المبنى على بعض التصريحات والكتابات– يشير إلى أن أكاديمية البحث العلمي تكمل عمل وزارة الشئون الاجتماعية عن طريق الإشراف الفني والدعم المادي لكن تبين بعد الدراسة الميدانية أنه لا يوجد قانون يعطى إدارة الجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمي الحق في المراقبة الفنية ويرى مدير الإدارة أن مثل هذا القانون لو وجد لمارست الإدارة عملها الفني مع تلك الجمعيات وأن دور أكاديمية البحث العلمي ينحصر في تقديم بعض الإعانات المادية فقط وأن تسجيل الجمعيات لديها هو من أجل إمكانية حصر الجمعيات النشطة والتي بحاجة إلي دعم مادي على حد قول مدير إدارة الجمعيات العلمية

عود إلي السؤال المثار حول تبعية الجمعيات العلمية فقد انقسمت عينة البحث من الخبراء إلى فريقين أمام هذه الإشكالية كلاً منهما لديه مبرراته فهناك فريق يمثل ٦٥% من عينة الخبراء يرى أن الأفضل أن يكون الإشراف الكلى للجمعيات العلمية تابع لأكاديمية البحث العلمي ومبرراته في ذلك :-

(١) عــدم وجود لغة مشتركة بين الجمعيات العلمية وموظفي الشئون الاجتماعية مما يعيق الأداء الفني لتلك الجمعيات وعلى العكس فإن هذه اللغة من المتوقع توافرها في الأكاديمية.

(٢) البيروقراطـــية الشـــديدة التي تواجهها الجمعيات العلمية في إنجاز الإجراءات الإدارية داخل الشئون الاجتماعية مع تدخل الشئون في معظم سياسات الجمعيات العلمية .

(٣) توافـــر التفرغ الكامل لإحداث النهضة العلمية وذلك في أكاديمية البحث العلمي وهذا ما ليس متوفراً في وزارة الشئون الاجتماعية.

وبذلك يكون الأفضل للجمعيات العلمية أن تخضع في إشرافها الفني والإداري لأكاديمية البحث العلمي وفى أضيق الحدود يكون إشراف أكاديمية البحث العلمي فني بينما إشراف وزارة الشئون الاجتماعية إداري، لكن هذا الاقتراح من شأنه إحداث تضارب في الاختصاصات وازدواجية في بعض القرارات حسب رأي هذا الفريق .

ويرى بعض أنصار هذا الرأي أن السبب في إصرار الحكومة على عدم فصل الجمعيات العلمية عن وزارة الشـــئون الاجتماعية وضمها إلي أكاديمية البحث العلمي على غرار جمعية المحاربين القدامى التي تم ضـــمها إلي وزارة الدفاع ... السبب في نظرهم راجع إلي أن الدولة تريد أن تضع كل شئ في قبضتها ومن ثـــم قامت بإصدار القوانين المنظمة للعمل الأهلي في مصر، ومن هنا فإن القيود التي بهذه القوانين هي من أجل إحكام السيطرة على هذه الجمعيات وبالتالي فإن هذه القوانين بمثابة معوقات لأنها تساوى بين الجمعيات العلمية والجمعيات الخيرية الأخرى مثل جمعيات دفن الموتى مثلاً. لذلك يرى البعض أنه على الرغم من أن المطالبة بفصل الجمعيات العلمية عن وزارة الشئون الاجتماعية وضمها إلي أكاديمية البحث العلمي مثار منذ أوائـــل الســـبعينات إلا أن ذلك أمراً من الصعب بمكان أن يتم وهنا يظهر تأثير تفكير الحكومة على أجهزة المجتمع المتعددة .

٣٥% من عينة الخبراء يمثلون الفريق الثاني الذي يرى أن الوضع الطبيعي أن تكون تبعية الجمعيات العلمية لوزارة الشئون الاجتماعية وذلك لعدة أسباب :-

١- أن وزارة الشئون الاجتماعية لا تتدخل في عمل الجمعيات العلمية بشكل مباشر ولا يكون التدخل مباشراً إلا إذا تم الاصطدام مع القانون .

٢- لابـــد أن تكون هناك مظلة قانونية والشئون الاجتماعية هى أكفأ الجهات للقيام بهذه المهمة نظراً لحـــالات التسيب علاوة على سد الثغرات داخل الجمعيات لأنه لا توجد فئة فوق الشبهات حتى ولـــو كانت هذه الفئة تمثل العلماء لهذا فإن فصل الجمعيات العلمية عن الشئون الاجتماعية أمر مرفوض تماماً .

٣- تكمـــن المشكلة في أن القائمين على الجمعيات العلمية كلهم فنيين في مجال تخصصهم ولا يوجد بينهم شخص يجيد فهم الإجراءات الإدارية والتعامل مع الشئون الاجتماعية ولو تم تعيين شخص

تكون مهمته فقط إتمام الإجراءات الإدارية التي تهتم بها الشئون الاجتماعية فإن ذلك سوف يوفر كثيراً على الجمعيات العلمية.

٤- فصل الجمعيات الأهلية – كلاً تبعا لنشاطها – فصلاً دقيقاً أمر من الصعب بمكان أن يتم حتى ولو تم فداخل كل قطاع هناك شعب متعددة فالجمعيات العلمية فيها جمعيات هندسية وكيميائية وطفيليات وعلوم عدة يصعب فصلها لذلك فإن وجود مظلة شاملة لكافة الجمعيات الأهلية وهى وزارة الشئون الاجتماعية هو أنسب الأوضاع القانونية والإدارية في بلد مثل مصر .

٥- الحكومة تعطى مساحات متعددة من الحريات قد لا تكون حريات كاملة لكنها على أية حال تمثل نسبة كبيرة وعلى المستفيدين توفيق أوضاعهم بما يتناسب مع هذه المساحات بدلاً من تفريغ الطاقات في إتمام دائرة الحريات .

لا نستطيع أن نرجح رأى على الآخر لأن القرار النهائي مرتبط بتفكير الحكومة، هذا التفكير الذى انعكس مدلوله في المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية للقانون (٨٤) تلك المادة التي حسمت الخلاف السابق بصورة وسطية وحتى ندرك ذلك نتعرض أولاً لنص المادة (١٦) والتي تنص على :-

((يشكل وزير الشئون الاجتماعية بالتشاور مع وزير الصحة والسكان لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الجهة الإدارية وعن وزارة الصحة والسكان بصفتها الوزارة المختصة فنياً بالإشراف على أنشطة الرعاية الصحية والسكانية وممثلين من الاتحاد الإقليمي أو الاتحادات النوعية المعنية إن وجدت أو الجمعيات النشطة في مجال الصحة والسكان وذلك لبحث سبل دعم هذه الأنشطة وتيسير إجراءات عملها وتمويلها ويصدر وزير الشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى وزير الصحة والسكان قرار بتشكيل واختصاصات هذه اللجنة)).

"ويجوز لوزير الشئون الاجتماعية تشكيل لجان مشتركة مماثلة مع الوزارات الأخرى التي لها إشراف فني على أنشطة الجمعيات للتنسيق والتعاون المشترك في دعم عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية المعنية ودعم قدراتها وتيسير عملها" وبتطبيق نص الفقرة الثانية من هذه المادة على وضع الجمعيات العلمية سيتم تفعيل أداء الجمعيات العلمية داخل المجتمع لكن هناك كلمة محورية في الفقرة الثانية وهى :-

"يجوز لوزير الشئون الاجتماعية " الإجازة تختلف عن الإلزام فالإجازة اختيارية يمكن الأخذ بها أو تركها بخلاف كلمة "يشكل" في بداية المادة .الإشكالية التي يمكن أن تبنى على هذه الكلمة هى من سيطالب بتشكيل هذه اللجان المشتركة ؟ هناك عدة احتمالات :

١- أن تكون المبادرة من وزارة الشئون الاجتماعية وهذا أمراً قد يكون صعباً نوعاً ما وذلك لكثرة عدد الجمعيات الأهلية وعمل كثيراً منها في أكثر من نشاط وبالتالي فإن فصل الجمعيات قد يواجه صعوبات كثيرة .

٢- أن تكون المبادرة من أكاديمية البحث العلمي خاصة وان أكاديمية البحث العلمي بها إدارة للجمعيات العلمية والتي كان يعيق أدائها قانون ٣٢ لسنة ٦٤ بعدم إعطائها حق الإشراف على الجمعيات العلمية

وبالتالي انحصر عملها في تكوين قواعد بيانات للجمعيات العلمية في مصر أو تقديم بعض الدعم المادي لكن بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون "٨٤ لسنة٢٠٠٢" وبنص المادة (١٦) من اللائحة وفي ضوء الاهتمام بالبحث العلمي في مصر من المفترض أن تكون أكاديمية البحث العلمي من أوائل المتقدمين للاستفادة من نص تلك المادة علماً بأن الأكاديمية تضم عدداً كبيراً من علماء مصر .

٣- أن تكون المبادرة من الجمعيات العلمية صاحبة الاستفادة الأولى من تشكيل مثل هذه اللجان لكن ذلك يصعب تحقيقه إلا بعد إنشاء اتحاد نوعي للجمعيات العلمية وهذا ما سيتم توضيحه عند مناقشة علاقة الجمعيات العلمية بالجهات الأخرى.

(٢) صنع سياسات الجمعيات العلمية

أ- المشاركون في صنع سياسات الجمعيات العلمية :

اتضح من دراسة الجمعيات العلمية أن المشاركين في السياسات داخل الجمعيات العلمية هم أعضاء مجالس الإدارات فقط وفي بعض الحالات يتم تفويض الأمر لكل من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق فقط ومن المفترض نظرياً أن الجمعية العمومية لها بصمة كبيرة في رسم سياسة الجمعية لما لها من حقوق كثيرة في اختيار أعضاء مجلس الإدارة والاعتراض على السياسة التي ينتهجها مجلس الإدارة تلك الحقوق التي كفلها لها القانون ويصيغها المنطق الإداري إلا أنه تبين من الدراسة الميدانية أنه في أحيان كثيرة لا يتجاوز دور الجمعية العمومية اختيار أعضاء مجلس الإدارة وفي أحسن الأحوال إذا تم عرض سياسات وقرارات مجلس الإدارة على الجمعية العمومية فإنها تصدق عليها ونادراً ما يكون هناك اعتراض .

قانون "٣٢ لسنة ٦٤" كان يتعرض بصورة شبه تفصيلية لاختصاصات(رئيس مجلس الإدارة – السكرتير – أمين الصندوق) وذلك من خلال المواد ٢٤-٢٥-٢٦ من اللائحة التنفيذية .وتوزيع الاختصاصات بهذه الصورة كان ينعكس على سياسات الجمعيات وذلك على النحو التالي : مجلس الإدارة يقرر سياسة معينة وفي ضوء ذلك يضع خطة عمل وعلى أساسها تتخذ مجموعة من القرارات لو تم اعتماد هذه القرارات بدون مراعاة الاختصاصات السابقة كان لعضو الجهة الإدارية حق الاعتراض على القرار المخالف مما ينتج عنة إعادة محضر مجلس الإدارة بدون اعتماد القرار وبالتالي يعرقل القرار مما ينعكس على أداء خطة العمل وربما يؤدى التأخير إلى توقف العمل في هذا الأمر. قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" ألغى هذه الجزئية واكتفى بوضع مؤشرات عامة لسلطات مجلس الإدارة الموضحة في المادة ٨٣ من اللائحة التنفيذية على أن يكون لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة شئون الجمعية وتحقيق أغراضها .

الميزة التي كان يعطيها قانون "٣٢" من توزيع الاختصاصات أنه بالتحديد الدقيق لاختصاصات أمين الصندوق حُفظت أموال الجمعيات من أي تلاعب. لكن قانون "٨٤" لم يغفل تلك النقطة ففي الوقت الذي أعطى فيه مجلس الإدارة كافة السلطات بدون التدخل في تحديد الاختصاصات جاء في المادة ٤٢....

"يكـــون حـــل الجمعـــية بقرار من وزير الشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد العام وبعد دعوة الجمعية لسماع أقوالها في الأحوال الآتية :-

"التصرف في أموالها أو تخصيصها في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها ".

وبذلـــك تكـــون الدولـــة قد رفعت عن كاهل مجلس الإدارة التعقيدات البيروقراطية المبنية على توزيع الاختصاصـــات وفـــي نفس الوقت وضعت سقف قاس إذا تم تجاوزه تحل الجمعية وهو التصرف في أموال الجمعية أو تخصيصها في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها.

ب- المستفيدون من سياسات الجمعيات العملية :-

عمدت الدراسة الميدانية إلى التعرف على شرائح المستفيدين من أنشطة الجمعيات العملية ، وكما جاء في الجدول رقم (٨) أنه لوحظ التدرج النسبي المطرد مع المستوى التخصصي ، بمعنى أنه كلما زادت تخصصية المستفيد علمياً زاد ارتباطه بالجمعية العلمية ، ولم يمنع ذلك استفادة شرائح أخرى من أنشطة الجمعيات على الوجه الذي جاء في معطيات الجدول . هناك قضيتين تمت إثارتهما في الدراسة الميدانية مرتبطتين بهذا الموضع من التحليل .

١- قضية رجال الأعمال وإمكانية استفادتهم من خبرات الجمعيات العلمية .

٢- الوزارات الفنية وإمكانية استفادتها من خبرات الجمعيات العلمية .

أولاً : رجال الأعمال والجمعيات العلمية :-

في الدول المتقدمة يهتم رجال الأعمال بالمراكز البحثية والجمعيات العلمية ويسعى أصحاب الصناعات إلى الحصول على الأبحاث العلمية والمعملية التي من شأنها تطوير جزئية ولو بسيطة في مصنع من مصانعهم ، ويخصصون في سبيل تحقيق غاياتهم هذه أموالاً – تبدو للباحثين ضخمة ولرجال الأعمال بسيطة – للجمعيات العلمية والمراكز البحثية ، هذا الأمر لو تم تطبيقه في مصر وتم التنسيق بين رجال الأعمال والجمعيات العلمية لحدثت الاستفادة المتبادلة لكلا الفريقين والتي ستنعكس بدورها على العلم والمجتمع.

ففريق رجال الأعمال سوف يحصل على الأبحاث والخبرات العلمية التي من شأنها تطوير تكنولوجيا أعماله ومن ثم ترتقي صناعته ويزداد ثراؤه ، وفريق الباحثون سوف تتوافر له الإمكانات المادية التي يستطيع من خلالها تحقيق عملية الإبداع العلمي .

ثانياً : الوزارات الفنية والجمعيات العلمية :-

المقصود بالوزارات الفنية تلك الوزارات التي تعتمد على التطبيق العملي مثل الصناعة –الكهرباء – النقل والمواصلات – الزراعة ... الخ . ويسرى عليها ما قيل في علاقة رجال الأعمال بالجمعيات العلمية إلا أن التمويل ستتحمله تلك الوزارات من خلال اعتماد الحكومة لهذا البند في الموازنة العامة .

(ج) علاقة الجمعيات العلمية بالهيئات الأخرى وتأثير ذلك على عملية صنع السياسة :

جدول رقم (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) يوضح العلاقات مع الجهات الأخرى ، واتضح من خلال هذه الجداول ومن عملية تحليل المضمون ومن المقابلات الشخصية ضعف علاقات الجمعيات العلمية مع الجهات المذكورة بالجداول . العلاقات التي اتسمت بالقوة نوعاً ما في بعض جوانبها كانت مع الجهات التي تقدم دعماً مادياً للجمعيات العلمية ، وقد أوضحت الدراسة الميدانية الضعف الشديد للدعم المخصص للجمعيات العلمية من قبل أكاديمية البحث العلمي أو وزارة الشئون الاجتماعية وقد تبين ذلك جلياً عند تحليل الموازنة العامة . أما عن العلاقات الفنية فإنه وكما سبق توضيح ذلك في الإطار القانوني فإن قانون "٣٢" كان يحد من تدخل أي جهة أخرى غير الشئون الاجتماعية في عملية الإشراف الفني على الجمعيات . كل هذا الضعف في العلاقات انعكس على أداء الجمعيات العلمية ومن ثم سياسات تلك الجمعيات بصورة سلبية .

أبرز ما قدمته الدراسة الميدانية في العلاقات مع الجهات الأخرى هو ضعف إن لم يكن تلاشي علاقات الجمعيات العلمية مع الاتحادات بصورة عامة والاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية بصورة خاصة ، والسبب في أهمية تلك الجزئية أنه من الناحية النظرية لو تم تأمل دور الاتحادات بصورة عامة والاتحادات النوعية بصورة خاصة كما صاغه قانون "٣٢" لوجد أنه من شأنه إحداث كفاءة عالية في صنع وتنفيذ سياسات الجمعيات العلمية ، لكن ما حدث في الواقع أن الاتحادات لم تقم بالأدوار المنوطة بها نهائياً ، وحتى يتم التعرف على كيفية ذلك دعونا نتأمل الدور الذي كان من المفترض أن يقوم به الاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية .

تنص المادة [٨٧]من اللائحة التنفيذية لقانون" ٣٢ لسنة ١٩٦٤" على :-

يختص الاتحاد النوعي بما يأتي :-

أ- تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية في ميدان العمل المتصل بأغراض الاتحاد وذلك في حدود سياسة الدولة .

ب- إجراء البحوث المتصلة بميدان العمل ونشرها على الجمعيات والمؤسسات الأعضاء .

ج - تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها في نطاق السياسة العامة .

د - تنظيم البرامج وتنسيق الجهود التي تقوم بها الجمعيات الأعضاء .

هـ - وضع برامج الإعداد الفني والإداري لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات وموظفيها على أن تعتمد هذه البرامج من الجهة الإدارية المختصة .

ز - تقديم المعونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الأعضاء .

ح- وضع طريقة تنفيذ برامج المشروعات المشتركة .

المتأمل للواقع يجد أن الأمور السابقة لم تتم وذلك راجع للآتي :-

اللائحة التنفيذية للقانون "٣٢" حددت في مادتها رقم (١) (المستبدلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٤٠ لسنة ٦٧) الميادين الرئيسة التي تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة وكانت ١٤ميداناً ووضعت ميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية في قالب واحد فكان لزاماً على الجمعيات التي تعمل في ذلك الميدان أن تنخرط في اتحاد نوعى واحد ، وما حدث أن اهتمام الاتحاد النوعي أنصب كليةً على الجمعيات الدينية وبصفة خاصة تنظيم عمليات الحج والعمرة بصورة جعلت مدير الاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية لا يعرف أي شيء عن الجمعيات العلمية ، ويصرح بأن كل ما يخص الجمعيات العلمية موجود في أكاديمية البحث العلمي .

قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢ "جاء بفكر جديد في هذه الإشكالية حيث لم يشترط (سواء قانون ٨٤ أو لائحته التنفيذية) تحديد الميادين الرئيسة التي تعمل فيها الجمعيات وذلك أخذ بقاعدة أن الأصل في الأشياء هو الإباحة وأن القيد هو الاستثناء ، وبالتالي يمكن للجمعيات العلمية إنشاء اتحاد نوعى للجمعيات العلمية والذي بدوره قد ينعكس بالإيجاب على صنع وتنفيذ سياسات الجمعيات العلمية لما له من صلاحيات وفاعليات ، والتي وضحت في اللائحة التنفيذية للقانون ٨٤ من خلال مادة (١٥١) والتي تنص على " يصنع المؤسسون نظاماً أساسياً للاتحاد النوعي أو الإقليمي ، تتبع في شأنه الأحكام الخاصة بالنظام الأساسي للجمعيات ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة الاتحاد .

وفى المادة رقم(١٥٥) : يختص الاتحاد النوعي أو الإقليمي بما يأتى :

أ- إعداد قاعدة للبيانات وتوفير المعلومات الكافية عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال نشاطه بما في ذلك الدراسات والبحوث التي تعينها وكذا المؤتمرات المحلية والدولية التي تتصل بنشاطها .

ب- العمل على نشر دليل بقوائم الجمعيات المقيدة في المجال النوعي والإقليمي لتعريف المواطنين بها وحثهم على الإسهام والمشاركة في أنشطتها .

ج- إجراء البحوث الاجتماعية اللازمة في مجال نشاط الاتحاد أو نطاقه الجغرافي والاشتراك في البحوث الاجتماعية العامة التي يتولاها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية .

د- تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء في الاتحاد ضماناً لتكاملها .

هـ - تقييم الخدمات التي تؤديها الجمعيات والمؤسسات الأهلية على ضوء احتياجات المجتمع وإمكانيات تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواردها المتاحة .

و - تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها .

ز - دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل على حلها .

قانون (٣٢) في مادته رقم (٨٤) قرر أنه لا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعى في ميدان الخدمة والرعاية الواحدة بينما نصت المادة (٦٦) من القانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" على أنه يجوز " إنشاء أكثر من اتحاد نوعى لذات النشاط في نطاق المحافظة الواحدة بشرط ألا يقل عدد أعضاء كل اتحاد عند التعدد عن عشرة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية " وبما أن الغالبية العظمى للجمعيات العلمية تقع في نطاق محافظتي القاهرة والجيزة فإنه يمكن لكلِ قطاع أن ينشأ اتحاد نوعى خاص به (جمعيات طبية – جمعيات هندسية وهكذا) . ومن المتوقع إذا حدث هذا الأمر ، إمكانية إحداث إحكام وتركيز دراسة مشكلات واحتياجات وسياسات كل قطاع من قطاعات الجمعيات العلمية ، الأمر الذي قد تزداد معه كفاءة الجمعيات العلمية وتحقيق أهدافها المنشودة .

(د) سياسة الدولة تجاه البحث العلمي وانعكاس ذلك على سياسات الجمعيات العلمية

من النقاط الهامة التي برزت على ساحة مناقشات الخبراء في المقابلات الشخصية قضية اهتمام الدولة بالبحث العلمي ، حيث شكت الغالبية من قلة اعتمادات الدولة للبحث العلمي والذي يؤثر بدوره على تطور البحث العلمي في مصر .

ولما كانت الجمعيات العلمية تهتم بالبحث العلمي فإنه يسرى عليها ما يسرى على جميع القطاعات المهتمة بالبحث العلمي في مصر . هذا الأمر اتضح جلياً من خلال تحليل الموازنة العامة للجمعيات العلمية حيث قلة الاعتمادات المالية للجمعيات بصورة عامةً ولأغراض البحث العلمي بصفة خاصة ، حيث أنه لا توجد إلا إعانة واحدة من وزارة البحث العلمي لجمعية الدفاع الاجتماعي ، مخصصة لمعهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي وكانت قيمتها ١٠٠٠٠٠ جنيه دفعت مرة واحدة فقط منذ خمس سنوات .

جمعية الدفاع الاجتماعي :-

إحدى عينات الدراسة أنشأت معهداً للدراسات العليا للدفاع الاجتماعي هدفه إعداد وتدريب الكوادر الفنية على معارف مجال الدفاع الاجتماعي – المنبثق عن العلوم الإنسانية – وذلك من أجل تطوير وتفعيل ميدان الدفاع الاجتماعي في مصر ، تلك التجربة لها في هذا الموضع شقين :-

١- الشق الأول :- أن فكرة وتجربة هذا المعهد يمكن تعميمها على الجمعيات العلمية الأخرى بحيث يتم إنشاء معهد علمي متخصص في المجالات العملية يحصل فيه الطبيب أو المهندس مثلاً على أحدث ما وصل إليه العلم في مجال تخصصه ، خاصة وأن مجال الدراسات العليا في الجامعات قد يكون مكلفاً مادياً من ناحية ، أو يستغرق وقتاً طويلاً من ناحية أخرى ، أو يشترط تقديرات عالية من ناحية ثالثة وبالتالي فإن المعهد الذي سيكون ملحق بالجمعية سيقدم دبلومة تخصصية سواء سنة أو سنتين وتجدد معارف المعهد أولاً بأول ويستطيع المهني أن يحصل على الدبلومة أكثر من مرة كل خمس سنوات أو ١٠ سنوات ، وفى كل مرة تجدد معلوماته ويحصل على الجديد في مهنته والذي يمكن أن يطلق عليه ديمومة التعلم .

٢- الشق الثاني :- وهو خاص بمعهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي ، حيث أن هذا المعهد يعانى من مشكلة رئيسة وهى مشكلة التمويل والتي هي بدورها مرتبطة بقلة اعتمادات الدولة للبحث العلمي فبتأمل

تحليل الموازنة العامة جدول (٢١) وجد أن اشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي على مدار ٤ سنوات ١٧٣٧٦٠ جنيه للفرقتين الأولى والثانية ، أضف إليهم ١٠٠٠٠٠جنيه منحة وزارة التعليم العالي جدول رقم (١١) ، يكون المجموع ٢٧٣٧٦٠ جنيه في حين كانت مصروفات المعهد على مدار أربع سنوات ٢٧٨٩٥٧ جنيه كما جاء في جدول رقم (٢٥) وذلك بعجز قدره :

٢٧٨٩٥٧ - ٢٧٣٧٦٠ = ٥١٩٧ جنيه .

لذلك فإن معظم أعضاء هيئة التدريس في هذا المعهد من المتطوعين ، فإذا تم التسليم بأنه سيوجد من سيتطوع بوقته وجهده - رغم صعوبة ذلك وندرته في أحيان كثيرة - فمن غير المعقول أن ينفق الأستاذ الجامعي من جيبه الخاص على التنقلات والوسائل التعليمية علاوة على العمل بدون أجر .

لذا فإن تعديل الدولة لسياستها نحو البحث العلمي قد ينعكس بدوره على أداء هذا المعهد ، ويمكن من خلال هذا التعديل تشجيع الجمعيات العلمية الأخرى على إنشاء معاهد مماثلة ستعود في النهاية بالنفع على المجتمع ، حيث سيتم ضمان استمرارية الكفاءة المهنية لصاحب كل تخصص .

٣) تنفيذ سياسات الجمعيات العلمية :

أ- الأنشطة العلمية التي تمارسها الجمعيات العلمية :

ظهر من خلال تحليل المضمون أن الأنشطة العلمية التي قامت بها الجمعيات العلمية على مدار أربع سنوات كانت :

١- مؤتمرات بنسبة ٤,٨٣%

٢- محاضرات بنسبة ٨,٢٧%

٣- ندوات بنسبة ٢٨,٢٧%

٤- مجلات بنسبة ١٦,٥٥%

٥- مكتبة اطلاع فقط بنسبة ٧,٥٨%

٦- دورات تدريبية بنسبة ٢٨,٢٧%

٧- بحوث بنسبة ٠,٦٨%

٨- مسابقات بحوث ، و نشاط معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي بنسبة مشتركة ٥,٥١%.

المتأمل لسياسات الجمعيات العلمية نحو الأنشطة السابقة يجد الآتي :

(١) نشاط المؤتمرات :-

رغم قلة نسبة المؤتمرات ٤,٨٣% إلا أنه يلزم التنويه إلى أن الجمعيات العلمية أقامت ٧ مؤتمرات على مدار ٤ سنوات وهي نسبة معقولة نوعاً ما حيث أن المؤتمر يتم إجراؤه كل عامين .

نشاط المؤتمرات يمتاز بأنه فرصة لاجتماع أكبر عدد من المتخصصين سواء محلياً أو دولياً ويتم فيه التعرف على أحدث الأبحاث العلمية في مجال التخصص .

هناك عدة ملاحظات حول نشاط المؤتمر:

١. أوضحت المقابلات الشخصية أن معظم المؤتمرات التي تقيمها الجمعيات العلمية الطبية تسعى شركات الأدوية الكبرى إلى تمويلها ورعايتها ، قد يرى البعض أن شركات الأدوية تفيد من الأبحاث العلمية التي يقدمها الباحثون ، لكن ما يحدث غير ذلك فكما ذكر فإن المؤتمرات ملتقى لأكبر عدد من المتخصصين وفي ظل ذلك التجمع تغتنم شركات الأدوية الفرصة لعرض أحدث منتجاتها من الأدوية وبذلك تكون الفائدة الكبرى للمؤتمر عائدة على الشركات كبعد تجاري فقط .
٢. إجراء معظم المؤتمرات في قاعات فندقية خمس نجوم بما في ذلك من خدمات فندقية ، علماً بأنه يمكن إجراء المؤتمرات في قاعات بسيطة ويتم بذلك توفير أموالاً كثيرة تساعد الجمعيات على تحقيق أهدافها.
٣. نظراً لسياسة الدولة في التعامل مع قضية "النظرية والتطبيق" واتساع الفجوة بينهما فإن معظم الأبحاث المقدمة في المؤتمرات توضع في أروقة المكتبات والسبب في ذلك أن تطبيق البحث عملياً يحتاج إلى إمكانات مادية عالية ، والدولة شبه رافعة يدها عن هذا الأمر. ولو تم التنسيق كما ذكر بين رجال الأعمال أو الوزارات الفنية والجمعيات العلمية ويقوم الطرف الممول باختيار البحث القابل للتطبيق ويخدم أهدافه ويقوم برعايته حتى يتم تطبيقه لو حدث ذلك لتغيرت فلسفة المؤتمرات التي تجريها الجمعيات العلمية.

٤. يمكن للجمعيات العلمية الغنية مثل جمعية المهندسين بأن تتولى عملية تطبيق بعض الأبحاث منخفضة التكلفة ، وبالخبرة العلمية والمهنية يستطيع علماء الهندسة تحديد مردود الفائدة من تطبيق البحث ويتم بعد ذلك بيع التطبيق إلى الشركات ، وبذلك تكون الجمعية بمثابة بوتقة للنظرية والتطبيق من خلال أفضل استغلال للإمكانات المتاحة.

(٢) نشاط المحاضرات :-

كما أوضح تحليل المضمون جدول رقم (٣) فإن عدد المحاضرات للخمس جمعيات كان ١٢ محاضرة على مدار أربع سنوات ، وبافتراض أن مدة المحاضرة ساعتين يكون مجموع الساعات ٢٤ ساعة هذا الرقم يعكس ضعف اهتمام الجمعيات العلمية بنشاط المحاضرات ، وهذا قد يكون راجعاً إلى أن معظم الجمعيات العلمية في مصر ليس بها مكان صالح لإجراء المخاضرات ، والجمعيات التي لديها مقار تفضل إجراء دورات تدريبية أوقع وأشمل تتحقق بها الفائدة أكثر من المحاضرات المتفرقة ، وإن كان نشاط المحاضرات المنفردة يمكن استثماره جيداً من خلال استقطاب العلماء المتميزين لإلقاء الضوء حول القضايا العلمية المعقدة ، ولعل الجمعية العلمية المتفوقة في هذا الأمر (المجمع العلمي المصري) ، وعلى الرغم من أن المجمع لم يكن من ضمن عينة الدراسة إلا أن زيارات الباحث لعدد غير قليل من الجمعيات العلمية كان من بينها المجمع العلمي المصري أوضحت هذا الأمر. ويمكن للجمعيات العلمية التي ليس لديها مقار لإجراء مثل هذه المحاضرات أن تستعين بقاعات محاضرات الجمعيات العلمية الغنية مثل الجمعية الجغرافية المصرية ، أو جمعية التشريع السياسي والاقتصادي ، أو استخدام قاعة محاضرات الاتحاد العلمي المصري ١ش أوزوريس الذي تم إنشاؤه في الخمسينيات ليكون مظلة للجمعيات العلمية ، وتم اعتباره جمعية علمية في ظل قانون "٣٢" وبذلك أهملت المظلة ، ويمكن لهذا الاتحاد استعادة نشاطه مره أخرى في ظل سماح قانون "٨٤" بإنشاء الاتحادات النوعية بدون التقيد بميادين النشاط .

(٣) نشاط النداوت :-

يتضح من جدول رقم (٤) أن عدد الندوات التي أجرتها الجمعيات العلمية "٤١" ندوة بنسبة ٢٨,٢٧% "٣١" ندوة تمت داخل مقار الجمعيات ، و"١٠" ندوات تمت خارج الجمعيات والندوات يتم فيها التفاعل بين

الخبراء والباحثين لمناقشة قضية معينة تعرض فيها أبحاث حول تلك القضية ، وتتم المناقشات حول أنسب السبل لمعالجة تلك القضية ، ومن الواضح هنا اهتمام الجمعيات العلمية بهذا النوع من الأنشطة العلمية والذي يمكن استثماره جيداً من أجل معالجة قضايا قومية وحيوية داخل المجتمع ، لكن هناك عدة ملاحظات على هذا النوع من الأنشطة وهى :

أ- مردود وفاعلية هذه الندوات يحتاجان إلى دراسة متعمقة ، يتم فيها دراسة كل قضية من القضايا التي ناقشتها تلك الندوات ، ثم يقاس مدى تأثيرها في المجتمعين ، المجتمع العلمي بصفة خاصة والمجتمع المصري بصفة عامة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى دراسة مدى تطبيق ما جاء في تلك الندوات من نتائج .

ب- مثل معظم الأنشطة العلمية الأخرى فإن إشكالية الفجوة بين "النظرية والتطبيق" تفرض نفسها على ساحة نشاط الندوات العلمية ، وهنا يتم التأكيد على ضرورة وجود هيئة أو لجنة تقوم بالتنسيق بين الجهات المستفيدة من حل القضية ولديها القدرة على التمويل من أجل تدبير الدعم اللازم لإدخال نتائج الندوات حيز التطبيق .

ج- يمكن التنسيق بين الوزارات الفنية أو رجال الأعمال والجمعيات العلمية ، بحيث تدرس الجمعية العلمية من خلال الندوات المتخصصة قضية معينة يصعب على الوزارة أو رجل الأعمال اتخاذ قرار حيالها ، وبالتالي من الممكن توفير أموال طائلة تذهب إلى جيوب الخبراء الأجانب الذين يتم استقدامهم من أجل البت في حل القضية المعروضة ويخصص للجمعية تبرع معين يكون هدفه النهوض بأنشطة الجمعية العلمية.

(٤) نشاط المجلة :

اتضح من جدول رقم (٣) أن تكرار المجلة كان (٢٤) بنسبة ١٦,٥٥% وهذا يوضح الاهتمام المكثف للجمعيات العلمية بنشاط المجلة التي هي بمثابة مرآة للجمعية ،كما أنها لغة الحوار بين الجمعية والمجتمع،وقد اتضح من الدراسة الميدانية أن هناك ٤ جمعيات تقوم بإصدار مجلة واحدة ، وجمعية واحدة من الخمس جمعيات تصدر مجلتين ، وفي الغالب تكون الجمعيات التي تصدر مجلتين: **(أولاً)** جمعيات غنية **(ثانياً)** ذات

تأثير علمي واسع ، والمجلات في الغالب تكون عربية وانجليزية ، والأخيرة ليست ترجمة للأبحاث العربية بل تكون الأبحاث الإنجليزية لباحثين من كافة أرجاء العالم . ومثل هذه المجلات تكتسب قوة بحثية ، لقوة الباحث من ناحية ،وقوة البحث من ناحية أخرى ، أما الأبحاث العربية فهى في الغالب تكون مقتصرة على الباحثين العرب لكن في نفس الوقت محتفظة بقوة علمية نظراً لأن كل الأبحاث المنشورة تكون محكمه تحكيماً علمياً معتمداً.

<u>(٥) نشاط المكتبة :</u>

اتضح من تحليل المضمون الجدول رقم (٣) أن نشاط المكتبة السائد هو اطلاع فقط بتكرار (١١) وبنسبة (٧,٥٨%) ، وعلى الرغم من وجود بند الاستعارة في إجابات استمارة الأنشطة كما في الجدول رقم (٩) بتكرار ٥/٤ جمعيات ، إلا أن تحليل المضمون لم يوضح أن المكتبات قامت بإعارة كتب علمية خارج الجمعية .

ومكتبات بعض الجمعيات العلمية زاخرة بكتب ومراجع متخصصة يمكن الاستفادة بصورة افضل إذا تم الإعلام الجيد عن الجمعيات العلمية في مصر للاستفادة من نفائس مكتباتها التي يقول عنها "أسامة القلش" في دراسته عن "مكتبات الجمعيات العلمية في مصر" أن من أهم المعالم التي تحمل صورة مشرقة ومشرفة لمصر في الخارج المكتبات التي كونتها بعض الجمعيات العلمية في مصر سواء عن طريق الاقتناء أو التبادل على مدى عمرها فضمت مكتباتها بين جوانبها آلاف من أمهات الكتب والمراجع والمخطوطات التي لا تقدر قيمتها بثمن مما يجعلها مراكز للإشعاع العلمي ونواته التي يلتف حولها الباحثون والدارسون في مختلف فروع العلم فيضيفون ببحوثهم إلى المعرفة العلمية كل مستحدث وجديد في مجال تخصصاتهم" ودراسة "أسامة القلش" عن مكتبات الجمعيات العلمية بها تفصيلات موسعة عن نشاط المكتبة وعن وضع المكتبات من الداخل والنظم الداخلية في المكتبات ، ويمكن إجراء دراسات مشابهة على باقي أنشطة الجمعيات العلمية – كما أشير مسبقاً – وهذا يكون من خلال التخصصات العلمية المصاحبة لكل نشاط ، وهذا قد يؤدي إلى تحقيق فاعلية أعمق لأنشطة الجمعيات العلمية داخل المجتمع .

لكن يظل التأكيد على ضرورة الإعلام الجيد عن نشاط المكتبة خاصة إذا كانت الجمعية غنية ولديها مكتبة عامرة.

(٦) نشاط الدورات التدريبية :

أوضح الجدول رقم (٣) أن عدد الدورات التدريبية التي أجرتها الجمعيات العلمية خلال فترة التحليل كانت (٤١) دورة تدريبية بنسبة ٢٨,٢٧% من الأنشطة العلمية ، وقد اتضح من تحليل المضمون أن معظم هذه الدورات أجرتها جمعية المهندسين المصرية ، وهذا المجال المهني يحتاج عند ظهور معدات جديدة أو نظريات في البناء والإنشاء مثلاً إلى تدريب المهندسين المهنيين على ذلك ، وهذا الأمر يستلزم جمعية غنية كبيرة وعلى اتصال بكل جديد في المجال الهندسي والتكنولوجي ، لأن ما سيتم التدريب عليه في الدورة التدريبية سيتم ترجمته إلى ممارسة عملية في أرض الواقع ، وهذه المتطلبات قد تكون متوفرة في جمعية المهندسين المصرية حيث الإطارين العلمي والمهني ، والعمل تحت مظلة هيكل غني وهو مبني الجمعية بمواردها .

أما عن باقي الجمعيات فإن نشاط الدورات التدريبية لا يحظى بنفس القدر من الأهمية لذا فإن تفعيل أمر الدورات التدريبية في الجمعيات العلمية قد يساهم نوعاً ما في رفع كفاءة المهنيين بعد تزويدهم بأحدث الخبرات العلمية في مجال التخصص ، وهنا يتم التأكيد على أهمية إنشاء "المعهد العلمي" –السابق الإشارة إليه– ويمكن أيضاً عمل الدورات التدريبية قصيرة المدى من خلاله وبذلك يتم مواكبة التطورات العلمية .

(٧) نشاط البحوث :

أوضح الجدول رقم (٣) أن نسبة نشاط البحوث (٠,٦٨%) وهي نسبة لا تكاد تذكر ، وقد أوضح جدول رقم (٩) أن الجمعيات العلمية لم تقم بإجراء أبحاث علمية لصالح جهات وهيئات محلية أو دولية ، كما أن نسبة استخدام المعامل البحثية وإجراء الأبحاث المعملية ٢,١٧% ، وقد أوضح تحليل المضمون عدم استخدام المعامل البحثية وبالتالي فإن نشاط البحوث قد يعتبر مهملاً ، إلا أن هناك نقطة ينبغي الوقوف عليها وهى أنه يجب التفريق بين ما ينشر في مجلات الجمعيات أو يعرض في مؤتمراتها وندواتها وبين ما تقوم به الجمعيات بنفسها من إجراء بحوث معينة لمعالجة قضية مطروحة ، فالأبحاث المنشورة في المجلات

والمعروضة في المؤتمرات والندوات ليس بالضرورة أن يكون أصحابها أعضاء في الجمعية العلمية بل إنهم في بعض الأحيان يكونوا من دولاً أخرى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن بعض الأبحاث التي أجرتها الجمعية نشرت بإحدى الوسائل السابقة لذلك عند تحليل المضمون لم تظهر مفردة بحوث في التحليل لأنها أُدخلت ضمنياً في أنشطة المجلة أو المؤتمرات أو الندوات .

(٨) مسابقات بحوث ونشاط معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي :

وقد حصلا هذان النشاطان على نسبة مشتركة ٥,١٥% ، وانفردت بهما الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي . ونشاط مسابقات البحوث التي تجريها الجمعيات العلمية الدولية غير منتشر في مصر على الرغم من أنه يمكن استثماره في معالجة قضايا وإشكاليات معينة من خلال الطرح العام في صورة مسابقات . أما عن نشاط معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي فقد تم الإسهاب حوله في شرح سابق .

يبقي التنويه أخيراً عن نشاط لم يظهر في تحليل المضمون لكنه ظهر من خلال استمارة الأنشطة ومن خلال المقابلات الشخصية وهو "الترشيح لجوائز الدولة التقديرية" يبدو النشاط في ظاهره نموذج عادي مثل باقي الأنشطة العلمية الأخرى لكن هذا النوع من الأنشطة له انفراد خاص قد يغير من الخريطة السياسية للجمعيات العلمية على الساحة المصرية ...... كيف ذلك ؟

تبيح قواعد الترشيح لجوائز الدولة التقديرية لمجالس إدارات الجمعيات العلمية ترشيح رؤسائها أو من ترشحه من بين أعضائها للحصول على تلك الجائزة . المتأمل لواقع الجمعيات العلمية يجد انتشار ظاهرة الجمعيات التي يمكن أن يطلق عليها "جمعيات الأفراد" ، فهي تنطلق من مكاتب بعض الأكاديميين في الجامعات المصرية ، ولا يكاد يكون لها أي نشاط علمي ملموس ، ومن هنا وفي ظل قواعد الترشيح لجوائز الدولة التقديرية تكون الجمعيات بمثابة باب خلفي للأكاديميين الذين لا يتم ترشيحهم من قبل الجامعات والمراكز البحثية ، وأحسب أنه لو تم تعديل قواعد الترشيح لجوائز الدولة بحيث تسحب الإباحة من الجمعيات العلمية لانعكس ذلك على سياسة إنشاء الجمعيات العلمية في المجتمع المصري.

ب- السياسات المالية للجمعيات العلمية :

ويتم دراستها من خلال بعدين :

١- مصادر التمويل [حكومية – غير حكومية] .

٢- أوجه الإنفاق .

بالنسبة للسياسات المالية للجمعيات العلمية هناك ثلاث قراءات :

١- قراءة من خلال استمارة الأنشطة .

٢- قراءة من خلال تحليل المضمون .

٣- قراءة من خلال تحليل الموازنة العامة.

أدق القراءات التي تم الحصول عليها هى قراءة الموازنة العامة ، وذلك لأنه تم حساب كل جنيه دخل للجمعيات محل الدراسة سواء من مصدر حكومي أو مصدر غير حكومي ، أيضاً حساب كل جنيه خرج من الجمعيات أثناء فترة التحليل (٤ سنوات) ، وبالتالي فإن تحليل الموازنة العامة قدم قراءة فعلية لواقع السياسات المالية للجمعيات العلمية ، ومن هنا سيتم الاعتماد على قراءة تحليل الموزانة العامة عند تحليل السياسات المالية للجمعيات العلمية .

١ - مصادر التمويل

(أ) مصادر التمويل الحكومية

مصادر التمويل الحكومية كانت نسبتها ٦,٧٥ % بمعدل ٦٠٤٧٤٧ جنيه ، وهى نسبة منخفضة خاصة وأن هذا الرقم منه حوالي ٤٠٠ ألف جنيه قدمت للمعهد القومي للدفاع الاجتماعي باعتباره مشروعاً مسنداً إلى الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي ، وبالتالي يكون الدعم الفعلي الحكومي الذي قدم خلال أربع سنوات لخمس جمعيات علمية هو ٢٣٨٥٠٠ جنيه منهم ١٠٠ ألف جنيه إعانة وزارة التعليم العالي في صورة منحة قدمت مرة واحدة لمعهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي ، وبالتالي فإن دعم الحكومة للجمعيات العلمية يعد ضعيفاً ويفضل زيادته ، لكن الأفضل في حالة زيادة الإعانة الحكومية أن تكون الإعانة مشروطة بدراسات جدوى قيمة عن الأنشطة التي ترغب الجمعيات العلمية في القيام بها.

ولعل اللجنة الفنية التي استحدثها قانون "٨٤" ولائحته التنفيذية قد يكون لها دوراً بارزاً في ترشيح دراسات الجدوى المفيدة لكلاً من العلم والمجتمع ، وبالتالي تحصل الدراسات المزكاة من قبل اللجنة على الدعم المخصص ، والسبب في جعل تلك المنح مشروطة هو ما أوضحه تحليل الموازنة من غموض في إنفاق الجمعيات العلمية والذي سيتضح بعد قليل .

- أكاديمية البحث العلمي قدمت دعماً للجمعيات العلمية الخمس محل الدراسة على مدار أربع سنوات قدره ٩١٠٠ جنيه ، هذا الرقم المنخفض راجع إلى أن اعتمادات الجمعيات العلمية مجتمعة هو ١٤ ألف جنيه في العام تخصص للجمعيات النشطة فقط ، حيث تحصل الجمعية النشطة على مبلغ متوسطه ٥٠٠ جنيه في العام ، وغالباً يقدم لدعم نشاط معين كاشتراكات الجمعية في اتحادات دولية أو الاشتراك في مؤتمرات ومجلات دولية خارجية ، أو مساعدة الجمعية في طبع مجلتها ، وعلى أية حال فإن الاعتمادات المالية منخفضة ، علماً بأن رقم ١٤ ألف جنيه ثابت منذ اكثر من ٣٥ عام حيث جاء به "د.محمود حافظ" باتصالاته في عهد "الرئيس عبد الناصر" وكان المبلغ مخصص دورياً لأغراض سياسية في إحدى الدول الأفريقية ، لهذا فإن رفع هذا الرقم سينعكس على أداء الأكاديمية مع الجمعيات العلمية مما قد يؤدي إلى تطوير سياسات الجمعيات العلمية.
- دعم وزارة الزراعة والمركز القومي للبحوث هو دعم مقدم للجمعيات العلمية المرتبطة بالمجال الزراعي مثل جمعيتي الميكروبيولوجيا التطبيقية والجمعية المصرية لعلم الحشرات ، وعلى الرغم من أهمية هذا الدعم إلا أن الأفضل من أن يقدم الدعم في صورة هبه تقدم من هنا أو هناك ، أن تكون الإعانة المقدمة مشروطة ، بمعني أن تشترط الوزارة الفنية أن تقدم الجمعية العلمية في مقابل الدعم ما يساعد الوزارة على تحقيق بعض أهدافها ، ومن هنا يتحول الدعم من مجرد هبه مبنية على الاتصالات الشخصية ومعرضة للإلغاء بمجرد حدوث أي تأثير على تلك الاتصالات (الوفاة – التقاعد – التغيير الوظيفي – الخلافات الشخصية) لتتحول إلى سياسة وزارة يسير على دربها كل مسئول أياً كانت علاقته بأعضاء مجالس إدارات الجمعيات العلمية ، وذلك باعتبار أن تلك الجمعيات بمثابة بيوت خبرة .

(ب) مصادر التمويل غير الحكومية :

اتضح من جدول رقم (٦) أن مصادر التمويل غير الحكومية أخذت (١١) شكلاً هي :

١- اشتراكات الأعضاء .

٢- فوائد ودائع بنكية .

٣- تأجير مبنى .

٤- مقابل الاشتراك في مؤتمر.

٥- مقابل الاشتراك في ندوة .

٦- مقابل الاشتراك في دورة تدريبية .

٧- مقابل نشر أبحاث المجلة .

٨- إيراد بيع مطبوعات .

٩- إيراد خدمات تصوير المستندات .

١٠- تبرعات ومساهمات .

١١- اشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي.

وسوف يتم تناول كل شكل من الأشكال السابقة بشيء من التفصيل .

١- اشتراكات الأعضاء :

كانت جملة اشتراكات الأعضاء ٤٨٧٣٤٧ جنيه بنسبة ٥,٨ % ورغم أن الرقم يبدو كبيراً إلا أن الدراسة الميدانية أوضحت أن هناك صعوبات كبيرة في تحصيل اشتراكات الأعضاء ، وأنه لو دفع كافة أعضاء الجمعيات العلمية اشتراكاتهم بانتظام لارتفع رصيد الجمعية ويمكن إرجاع عدم دفع الأعضاء لاشتراكاتهم بانتظام إلى سببين مرتبطين :

أ- العضو نفسه ; والذي قد لا يرى مردود قوي لأنشطة الجمعية ، أو يكون عدم دفعه راجع إلى الكسل أو النسيان .

ب-إدارة الجمعية ; والتي قد تفشل في جذب الأعضاء إلى ساحة الجمعية ، سواء من خلال الأنشطة العلمية الفعالة أو المهارات الإدارية.

٢- فوائد ودائع بنكية :

وقد أوضح تحليل الموازنة العامة أن فوائد الودائع البنكية على مدار الأربع سنوات كانت ٢١٤٧٨٠٦ جنيه بنسبة ٢٥,٧% من حجم الإيرادات وهذا الرقم يوضح أن بعض الجمعيات العلمية لديها ودائع بنكية كبيرة تحصل من خلالها على فائدة تتراوح بين ٧-١١%، وهنا يتم التوقف قليلاً،فقد نصت المادة رقم (٢٢) من القانون رقم٨٤ لسنة ٢٠٠٢ على أن "تلتزم الجمعية بأن تودع لدى أحد البنوك أو

صندوق التوفير أموالها النقدية بالإسم الذي قيدت به ، وعلى الجمعية أن تنفق أموالها فيما يحقق أغراضها ولها أن تستثمر فائض إيراداتها على نحو يضمن لها الحصول على مورد ثابت ، أو أن تعيد توظيفها في مشروعاتها الإنتاجية والخدمية ، وفي جميع الأحوال يمتنع على الجمعية الدخول في مضاربات مالية وتبين اللائحة التنفيذية ذلك في المادة رقم (٥٨) والتي تنص على أنه "يجوز للجمعية دعماً لمواردها على نحو يمكنها من تحقيق أغراضها الاجتماعية أن :

أ- تقيم المشروعات الخدمية والإنتاجية وتخضع هذه المشروعات للقوانين والقرارات المنظمة للنشاط بحسب طبيعته.

ب- تقيم الحفلات بمختلف أنواعها من مسرحية وفنية وسينمائية وموسيقية وغيرها من عروض فنية.

ج- تقيم الأسواق الخيرية بمختلف أنواعها أياً كانت المعروضات التي تعرض فيها.

د- تقيم المعارض لتسويق ما يعرض فيها سواء كان إبداعاً فنياً أو سلعاً إنتاجية أو غيرها .

هـ- تقيم المباريات الرياضية في جميع الألعاب والأنشطة الرياضية .

ويجوز للجمعية أن تعيد استثمار فائض إيراداتها من عائدات المشروعات الخدمية أو الإنتاجية في هذه المشروعات ، كما يجوز لها أن تعيد استثمار هذه العوائد أو فوائض إيراداتها العادية في مجالات تضمن لها الحصول على مورد ثابت ، وتعتبر من هذه المجالات الودائع لدى مكاتب توفير البريد أو أذون الخزانة أو السندات الحكومية أو ما تصدره أو تضمنه البنوك المعتمدة من شهادات الاستثمار أو الإيداع أو السندات أو ما تقبله من ودائع .

ولا يجوز الاستثمار أو إعادة الاستثمار في أي من المشروعات الإنتاجية أو الخدمية ما يجاوز (٥٠%) من فائض الميزانية السنوية إلا بموافقة الجمعية العمومية . وفي جميع الأحوال يمتنع على الجمعية الدخول في مضاربات مالية" .

إذا تم توجيه ودائع الجمعيات لاستثمارها في المشروعات المناسبة بالصورة التي أوضحها القانون واللائحة التنفيذية ، فإن ذلك من شأنه رفع رصيد الجمعية ، ومن ثم توسيع دائرة أنشطتها .

٣- **تأجير مبنى :**

وقـد أوضــح تحليل الموازنة العامة أن عائد تأجير مباني الجمعية ٢٨٢٦٢٨٩جنيه بنسبة ٣٣,٨٤% والســبب فــي ارتفاع هذا الرقم أن هناك -كما ذكر مسبقاً -جمعيات من العهد الملكي حصلت على مبان في وسط القاهرة وأصبحت ملكها ، وفى ظل ارتفاع الأسعار قامت تلك الجمعيات بتأجير أجزاء من مبانيها مثل -فــي عينة الدراسة -جمعية المهندسين المصرية والتي قامت بتأجير مبنى تابع لها مكون من خمس طوابق إلــى بــنك مصر (انتهى العقد في عام ٢٠٠٢ ولم يجدد نظراً لانتقال البنك لمقر آخر) ، وجمعية الحشرات المصــرية التــي قامت بتأجير الدور الأول من مبناها لأكاديمية السادات ، ومثل هذه الجمعيات المتخصصة والتي تملك مبان حيوية ، ولديها أرصدة كبيرة في البنوك يمكن لها أن تتبنى فكرة إنشاء معهد إعداد وتأهيل وتدريــب المتخصصين ، وبالتالي تتحول سياسة الجمعيات العلمية فعلياً نحو ربط النظرية بالتطبيق ، كذلك يمكــنها إنشــاء معــامل بحثية تطبق فيها الفكرة التي تم ذكرها مسبقاً عن تبنى أبحاث قابلة للتطبيق وتقوم بتطبــيقها وبــيعها لشركات مستفيدة ، وبذلك يعظم الدور العلمي للجمعيات العلمية داخل المجتمع ، كما أنها تستطيع استثمار الفراغ المحيط بالجمعيات والذي كان في الماضي حدائق للجمعيات وهو فراغ ملكها و يمكن أن تقوم الجمعيات ببناء محلات تجارية في هذا الفراغ وتقوم بتأجيرها ، ولما كانت الجمعيات التي على هذه الشــاكلة تقــع في وسط القاهرة وحيث أن هذه المنطقة حيوية تجارياً فإنه من المتوقع أن يتم التأجير بمبالغ عالــية تمكــن الجمعية من القيام بأنشطة علمية ذات تكلفة عالية ، لكن العائد العلمي والفائدة المجتمعية لها أعلى من التكلفة المادية .

٤- **مقابل الاشتراك في مؤتمر :**

وقد أوضح تحليل الموازنة العامة أن قيمة الاشتراك في المؤتمرات كانت ٢١٤٠٥٥٠ جنيه ومن الواضــح ارتفاع تكلفة الاشتراك في المؤتمرات ، لكن علاوة على اشتراكات الأفراد في المؤتمر أتضح أن هناك شركات وهيئات صاحبة مصالح تجارية تقوم بدعم ورعاية المؤتمر وتذكر أموال الدعم في الميزانيات المقدمــة للشــئون الاجتماعية على أنها مقابل الاشتراك في المؤتمر. ليس هناك اعتراض على تحصيل تلك

الأرقـــام لكن الاعتراض يكمن في سياسة الجمعية في إنفاق تلك المبالغ والمظاهر التي لا تتناسب في أحيان كثيرة مع مؤتمر علمي .

٥- مقابل الاشتراك في ندوة :

وقــد كانت حصيلة الاشتراك في "٤١" ندوة ٥٥٩٢٢ جنيه بمتوسط ١٤٠٠جنيه للندوة الواحدة ، وهــنا تظهر مفارقة بين الندوة والمؤتمر فعلى الرغم من أن الندوة قد تكون مركزة في معالجة قضية معينة وتضم نخبة من المتخصصين إلا أن الشركات والهيئات المهنية نادراً ما تقوم بدعم الندوات .

٦- مقابل الاشتراك في دورة تدريبية :

وقــد كانـــت حصيلة الاشتراك في "٤١" دورة تدريبية ٢٦٨٧٤٥ جنيه ، والمتأمل لهذا الرقم يجد أن جملـــة مـــا يدفعه المتخصصين للاشتراك في الدورات التدريبية في أربع سنوات وفى ٥جمعيات يقترب من ضـــعف مـــا يدفعه طلاب الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي على مدار أربع سنوات لدفعتين مع فارق عدد المشـــتركين لصالح طلاب المعهد . ووجود معهد علمي لكل جمعية "قادرة" قد يتوافر به أساتذة متخصصين مما قد يسمح بإجراء دورات تدريبية بتكلفة أقل.

٧- مقابل نشر أبحاث المجلة :

أوضـــح تحليل الموازنة العامة أن جملة ما دفعه الباحثون لنشر أبحاثهم في مجلات الجمعيات العلمية علـــى مدار أربع سنوات كان ٣٣٠١٩جنيه ، بمتوسط ١٣٧٥ جنيه للمجلة الواحدة في سنة واحدة-علماً بأن هناك مجلات شهرية وأخرى فصلية- وعلى الرغم من انخفاض الرقم إلا أنه في ذات الوقت تمثل المطالبة بـــرفع قيمة النشر عبئاً مادياً على الباحثين مما قد يجعلهم ينسحبون من النشر في مجلة الجمعية وهذا ماحدث مع إحدى جمعيات الدراسة التي رفعت مقابل النشر فكانت النتيجة عكسية وهي "جمعية الحشرات المصرية".

٨- إيراد بيع مطبوعات :

اتضح من تحليل الموازنة أن قيمة إيراد بيع مطبوعات الجمعيات ٤٨٥٢٦ جنيه ويلاحظ على سياسة الجمعية في بيع المطبوعات عدم سعى الجمعية للحصول على ربح في هذا النشاط فهي تسعى إلى نشر ثقافة

علمية وفى سبيل ذلك فإن بيع مطبوعات الجمعية يكون في الغالب بسعر التكلفة ، علاوة على الهدايا للجهات العلمية محلياً ودوليا ، لذا فإن في حالة الجمعية العلمية يكون هناك عجزاً في البيع عن مصروفات الطبع .

٩- إيراد خدمات تصوير مستندات :

وقد كانت ٢٠٠٠ جنيه وخدمات تصوير المستندات تقدم من خلال مكتبات الجمعيات العلمية ، وهذا الـرقم قـد يعطـى انعكاس لحجم رواد تلك المكتبات ، وبنظرة سريعة على المكتبات العامة والمتخصصة ومكتـبات الجامعات فإن ماكينات التصوير داخل تلك الأماكن لا تكاد تتوقف عن العمل بل في أحيان كثيرة ينتهـي ميعاد المكتبة وهناك باحثون كثيرون لا يتمكنون من إتمام عملية التصوير ، وبالتالي وفي ضوء ما تمـت الإشـارة إليه مسبقاً بأن بند الاستعارة لم يستخدم على مدار أربع سنوات وفى ضوء زيارات الباحث للعديـد مـن الجمعيات العلمية في أوقات متعددة ووجود مكتباتها شبه خالية فإن ذلك يعطى انطباع بضعف نشاط المكتبة في الجمعيات العلمية .

١٠- تبرعات ومساهمات :

لوحـظ على التبرعات الموجهة للجمعيات العلمية عدم وجود منح أجنبية ، وقد بلغت قيمة التبرعات والمساهمات المحلية ١٦٨٩٠٠ جنيه والسبب في ارتفاع هذا الرقم نسبياً أن بعض الجمعيات العلمية المرتبطة بـالعمل المهني مثل الجمعيات الطبية والمهنية تصدر لها طوابع تبرع مع مستندات النقابات التابعة لها على شـاكلة طوابـع معونة الشتاء ، وبالتالي فإن الحكم على تجاوب المجتمع مع أهداف الجمعيات العلمية وتقديم التـبرعات لهـا قد يتلاشى مع معرفة طريقة حصول الجمعيات على التبرعات بتلك الطريقة التي تعد شبه إلزامية ، وعلى أية حال فإن الجمعيات العلمية يمكنها الاستفادة من المادة (١٧) في القانون رقم "٨٤" والتي تنص في فقرتها الأولى على أنه "للجمعية الحق في تلقى التبرعات ويجوز لها جمع التبرعات من الأشخاص الطبيعييـن ومن الأشخاص الاعتبارية بموافقة الجهة الإدارية وعلى النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ولهذا فإن مجلس إدارة الجمعيات يمكنه تنظيم حملات تبرع وليكن المستهدفون من تلك الحملات هم رجـال الأعمـال ويـتم فيها شرح أهداف الجمعية أو شرح أهداف نشاط علمي معين لهم ثم يقومون بجمع التـبرعات منهم . الملاحظ على هذا البند (تبرعات) عدم وجود منح أجنبية (تمويل أجنبي) للجمعيات العلمية

فـــي مصر على الرغم مما تثيره قضية التمويل الأجنبي من مناقشات على الساحة المصرية. وبنظرة سريعة علـــى المراكـــز البحثـــية المنشأة في صورة شركات مدنية غير هادفة للربح والتي أصبحت مطالبة بتوفيق أوضاعها في ظل قانون "٨٤ " المتأمل لها يجد أنها تتشابه في معظم أنشطتها مع أنشطة الجمعيات العلمية مـــثل الـــندوات والأبحاث والمجلات والمنشورات إلا أن الجمعيات العلمية لا تحصل على أي تبرعات من الجهات المانحة - باستثناء دعم غير مباشر - من اليونسكو في الوقت الذي تغدق فيه المنح من كافة جهات التمويل على تلك الشركات والمراكز المدنية .

١١- اشتراكات طلاب معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي :

وكانت ١٧٣٧٦٠ جنيه وقد سبق التعليق على وضع معهد الدراسات العليا للدفاع الاجتماعي .

(٢) أوجه الإنفاق

البعد الثاني في السياسات المالية للجمعيات العلمية

مصروفات الجمعيات العلمية أخذت عدة صور ، فالمتأمل للجدول رقم (٢٨) يجد الآتي :

١- مصـــروفات دفترية : وهى مصروفات تذكر في الميزانيات وليس بالضرورة أن يتم صرفها فعلياً وهى عبـــارة عـــن :

أ - **إهلاكـــات :** وتخصـــص لهـــا نسب ما بين ٧-١٠% سنوياً ، وذلك عن الأدوات والمباني الخاصة بالجمعية وقد كانت ٥٢٣٩٠٨ جنيه بنسبة ٥,٨٤٨% .

ب- **مخصص إنشاءات :** وهو ما يخصصه مجلس الإدارة من أموال الجمعية من أجل إحلال وتجديد أو بناء مبنى الجمعية وقد كان ٣٣٣٠٠٠٠ جنيه بنسبة ٣٧,١٧٥%.

ج- **زيادة الإيرادات عن المصروفات :** ولا يتم وضعه في رصيد الجمعية بالبنك وقد كان ١٣٣٦٥٢٣ جنيه بنسبة ١٤,٩٢١% .

٢-مصروفات الأنشطة العلمية : ٢٢٠٧١٣٤ جنيه بنسبة ٢٤,٦٤%

٣- **باقـــي المصـــروفات الفعلية :** وهى عبارة عن مصروفات تعمل على تحقيق أنشطة الجمعية وقد كانت ١٥٦٠٠٤٦جنيه بنسبة ١٧,٤١٦% .

المتأمل لمصروفات الجمعيات العلمية محل الدراسة يجد صعوبات كثيرة في تفسير الأرقام التي تنفقها تلـــك الجمعيات والتي لو تم إدارتها إدارة جيدة لأحدث ذلك تقدماً ملموساً في أنشطة تلك الجمعيات ، ونظراً لأن الـــنقطة الأولى "المصروفات الدفترية" تعبر عن نفسها جيداً ، فإن الحديث سيقتصر على النقطتين الثانية والثالثة وهى الخاصة بمصروفات الأنشطة العلمية وباقي المصروفات الفعلية. جدول رقم (٢٥) أوضح نسبة المصروفات الفعلية وهناك عدة ملاحظات على قراءات هذا الجدول بالإضافة إلى الربط بقراءات مسبقة :

١- علـــى الـــرغم من أن إيرادات المؤتمر كانت في جدول (١٨) ٢١٤٠٥٥٠ جنيه وأن مصروفاته في جـــدول (٢٥) كانـــت ١٠٠٩٧٩٧جنيه وأن فارق ما تستفيد به الجمعيات ١١٣٠٧٥٣جنيه ، إلا أن الـــنظام الفندقـــي الذي أجريت به معظم المؤتمرات استهلك كثيراً من الأموال التي كان من الممكن توفـــيرها لمصلحة الجمعية ، لكن كما سبق فإن الشركات الراعية صاحبة مصلحة في النظام الفندقي الذي أجريت به تلك المؤتمرات .

٢- المجلـــة تحـــتاج إلى أموالاً كثيرة لخروجها بالصورة المنشودة ، وذلك شامل للطباعة والتحكيم وفي جـــدول (١٨) اتضـــح أن مقابل نشر أبحاث المجلة هو ٣٣٠١٩ جنيه (علماً بأن هذا المقابل يعتبر معظم ما يقدم للجمعيات من أجل نشاط المجلة) بينما في جدول (٢٥) كانت مصروفات الجمعيات في بند المجلة والتحكيم ٢٠٦٠٥٤جنيه ، بطرح الرقمين يكون الناتج ١٧٣٠٣٥جنيه ، أي أن الجمعيات تـــتحمل حوالـــي ٨٤%مـــن مستلزمات المجلة ، وهذه النقطة تصير مشكلة عند الجمعيات ضعيفة الموارد حيث أنها لا تستطيع طبع المجلة فتضطر إلى إلغاء نشاط المجلة أو إصدار نشرات صغيرة تأخذ صورة الرقائق .

٣- مطـــبوعات الجمعـــيات تصل إلى ٧٥٣٠٢ جنيه في حين أن إيراد بيع المطبوعات ٤٨٥٢٦ جنيه ، وكما تم توضيح سبب ذلك مسبقاً فإن الجمعيات تسعى إلى نشر ثقافتها داخل المجتمع وهدفها في هذا النشاط علمي غير هادف الربح.

٤- مصـــروفات معهــد الدراسات العليا كانت ٢٧٨٩٥٧ جنيه علماً بأن إيراداته كانت ١٧٣٧٦٠جنيه بفـــارق ١٠٥١٩٧جنيه ، ووضح أن الذي عمل على مساعدة المعهد في إتمام رسالته خلال الأربع سنوات الماضية هى منحة وزارة التعليم العالي ١٠٠ ألف جنيه . لكن في ظل أن المنحة كانت مرة واحدة وفى ضوء نتائج الدراسة الراهنة حيث إيرادات المعهد أقل من مصروفاته خلال أربع سنوات وعلمـــاً بأن المعهد مدعم بجهود متطوعين أكاديميين فإن هذا المعهد لو لم يتم دعمه مالياً فإن البحث الراهن يتوقع له "التجميد" خلال الأعوام القادمة .

٥- حصـــول مصروفات الأنشطة العلمية من جملة باقي المصروفات على نسبة ٢٤,٦٤% أي الربع ، ولعل ذلك أحد أسباب انخفاض تسديد الأعضاء لاشتراكاتهم.

المـــتأمل لباقـــي المصروفات الفعلية التي تم إنفاقها من أجل إتمام الأنشطة العلمية يجد الآتي بناءً على الجدول رقم (٢٥) :

(١) **أجور ومكافآت ومرتبات وبدلات :** كانت ٥٠٣٣٢٧جنيه أي أكثر من نصف مليون جنيه أجور ومكافآت ومرتبات وبدل حضور جلسات مجلس الإدارة لأفراد من المفترض أن غاياتهم نشر وتطوير العلم من خلال التطوع .

(٢) **مصـــروفات ضـــرائب عقارية :** كانت ٢٣٠٦٨ جنيه ، وقد أعفى القانون ٨٤ في مادته ١٣الفقرة (د) الجمعـــيات من الضرائب العقارية حيث جاء في نص الفقرة "إعفاء العقارات المبنية المملوكة للجمعيات من جميع الضرائب العقارية " وبذلك سيتم توفير هذا المبلغ الدوري ويمكن توجيهه إلى أنشطة علمية بحاجة إلى دعم مادي .

(٣) **تليفون وفاكس وبريد وتلكس :** ٤٩٤٠٥ جنيه ، على الرغم من سريان التعريفة المنزلية على الجمعيات إلا أن سبب الارتفاع قد يكون راجع أحياناً إلى أن إرسال المجلة للمشتركين بها يتم عبر البريد ولذلك تكون المصـــروفات عالية وفى الغالب تتحملها الجمعية ، لذا فإن تحمل المشتركين للمصروفات البريدية قد يخفف من العبء البريدي على الجمعيات العلمية والذي لا يظهر إلا بصورة تراكمية .

(٤) **أتعاب مراقب الحسابات ومحامى :** ٢٥٥١٩جنيه وهذا الرقم قد يكون كبيراً في الوقت الذي يحصل فيه المحاسب القانوني من الجمعيات الأهلية الأخرى على أتعاب تتراوح بين ١٠٠-٢٠٠ جنيه فقط عن إعداد الميزانية السنوية .

(٥) **صيانة أجهزة تكييف ومصاعد :** ١٠٧٤٠٣جنيه ومعظم هذه الأموال بل كلها في جمعية المهندسين المصرية وفى المبنى المؤجر لبنك مصر وفى الوقت الذي كان فيه المبنى مؤجراً.

(٦)**إيجار نادي للجمعية :** ١٩٤١٩جنيه وهذا يعكس النشاط الاجتماعي لبعض الجمعيات العلمية .

(٧) **إكراميات ومعايدات :** ٢٣٦٣ جنيه التفسير الطبيعي لكلمتي إكراميات ومعايدات هو رشاوى ، وما كان معهوداً على الرشاوى أنها لا تذكر في المستندات الحكومية لكن أن تذكر صراحة في سجلات ومستندات مقدمة لجهة حكومية دليل على استشراء ظاهرة الرشوة والتي لمسها الباحث أثناء الإعداد للدراسة الميدانية وتسبب عدم الانصياع لها تأخر إجراء الدراسة الميدانية عدة أشهر .

(٨) **استهلاك كهرباء ومياه :** ٧٥٨٦٠ جنيه على الرغم من أن قانون ٣٢ مادة ٢١ الفقرة (و) كانت تنص على أن "تمنح الجمعيات تخفيضاً قدره ٥٠% من قيمة استهلاك المياه والكهرباء" وأبقى عليها قانون ٨٤ المادة,١٣ فقرة (ز) بالصورة التالية "تمنح تخفيضا مقداره (٥٠%) من استهلاك المياه والكهرباء والغاز الطبيعي التي تقوم بإنتاجها الهيئات العامة وشركات القطاع العام وأية جهة حكومية " .

(٣) مشكلات تواجه الجمعيات العلمية .

أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك نوعين من الجمعيات :-

ا-جمعيات علمية غنية .

ب-جمعيات علمية فقيرة .

يشترك النوعان في مشكلتين رئيستين"الإدارة والتطوع" وتنفرد الجمعيات الفقيرة بمشكلة "التمويل" على الرغم من ظهورها ولكن بوجه آخر في بعض الجمعيات العلمية الغنية على النحو الذي سيتضح بعد قليل .

أ-مشكلة التمويل :

(١) للجمعيات الغنية : لا توجد مشكلات تمويلية تواجه الجمعيات العلمية الغنية إلا في جانب واحد فقط وهو "الوقف" ، فهناك جمعيات علمية قام بعض الباشاوات بوقف مساحة معينة من الأرض للإنفاق على الأغراض العلمـية للجمعيات ، مثل "الجمعية الجغرافية المصرية" والتي قام "محمد راتب باشا" بوقف ٦٨٠ فدان بعزبة راتـب قـرية كتامة مركز بسيون محافظة الغربية ، من أجل الإنفاق على الإغراض العلمية للجمعية وعلى الـرغم مـن أن القـيمة الايجاريـة للفـدان في هذه المنطقة الخصبة تتجاوز ٢٥٠٠ جنيه في العام بواقع ١٧٢٥٠٠٠ جنيه في العام ، إلا أن الجمعية لا تحصل إلا على ١٨٠ألف جنيه سنوياً فقط من وزارة الأوقاف ويـرى أعضـاء مجلس إدارة الجمعية أن هناك تجاوزات داخل الأوقاف ومجلس الإدارة ليس لديه استعداد للدخول إلى ساحة القضاء أو إلى ساحة الجهات الرقابية لعدم الإزعاج ورغبة في عدم الدخول في صدام مع أجهزة الدولة .

وهـذا الأمـر يلفـت الانتباه إلي ضرورة إعادة النظر في سياسة عمل الوقف في مصر خاصة وأن هناك جمعـيات أهلـية كثيرة لديها أوقاف تنفق منها على أغراضها . دون ذلك لم تظهر مشكلات خاصة بالتمويل تواجه الجمعيات الغنية.

(٢) الجمعـيات الفقيرة : وهى تمثل الغالبية من الجمعيات العلمية ويتسبب عدم حصولها على الدعم اللازم إلـي تجميد أنشطتها العلمية وقد تم تقديم حلولاً كثيرة أثناء عملية التحليل قد تساهم في معالجة قضية التمويل عند الجمعيات الفقيرة سواء كانت المعالجة حكومية أو أهلية .

(٢) مشكلات إدارية :-

١. اتضح جلياً من خلال المصروفات التي أنفقت في غير أغراض الجمعيات سياسات مجالس الإدارات فـي الإنفاق ، ولو تم تضيق الخناق على الجمعيات العلمية -التي يمكن الاعتراض على إنفاقها -من جانـب وزارة الشـئون الاجتماعية لطبقت عليها نص المادة "٤٢ "والتي تنص يكون حل الجمعية بقـرار مسـبب من وزير الشئون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد العام وبعد دعوة الجمعية لسماع أقوالها في الأحوال الآتية :

التصـــرف في أموالها أو تخصيصها في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها . وبالوضع الراهن لهذه الجمعيات فإنها معرضة لاستخدام هذه المادة في أي لحظة .

٢. اتضـــح مـــن خلال المقابلات الشخصية مع الخبراء أن هناك شكاوى من أن بعض رؤساء وأعضاء مجـــالس الإدارات يظلـــون فـــي مقعدهـــم لأكثر من ٢٥ سنه ويفتقدون للمهارات الإدارية المواكبة لـــتطورات العصر ويتم انتخابهم "حياءً" من مكانتهم مما ينعكس على أداء إدارة الجمعية في حين أن هؤلاء العلماء لو سلموا إدارة الجمعية للقيادات الشابة من أعضاء الجمعية العمومية وأصبحوا بمثابة مستشارين علميين لانعكس ذلك على أداء وسياسات الجمعية العلمية للأفضل .

(٣) مشكلة التطوع

التطوع قضية كبيرة تواجه العمل الأهلي لأنه عماد الجمعيات الأهلية ، فقلما يوجد شخص يبذل جهداً ولا ينـــتظر المقـــابل ، ونـــتائج تحليل الموازنة تجعل البحث يذهب إلى أنه ليس كل من يعمل في الجمعيات العلمية (التطوعية) متطوع فقد اتضح من خلال التحليل أن المرتبات تتجاوز نصف مليون جنيه علاوة على البنود الأخرى مثل الانتقالات وغير ذلك ويمكن الرجوع للجدول رقم (٢٥)لاستنتاج هذه الأمور.

النتائج النهائية للبحث

تمكـــن البحث من خلال العرض النظري ومن خلال الدراسة الميدانية وتحليل السياسات تمكن من الإجابة على التساؤلات البحثية . ويمكن إيراد النتائج النهائية للبحث بالصورة التالية:

١- أوضـــح البحث أن المجمع العلمي المصري (جمعية علمية) هو أول جمعية أهلية في مصر وليست الجمعية الخيرية اليونانية .

٢- تســعي الجمعــيات العلمية إلى ربط العلم بالمجتمع ، مع تحقيق التقدم في أكثر من فرع من فروع المعرفة ، ومن خلال مجموعة من الطرائق والوسائل مثل المؤتمرات ، الندوات ، إصدار المجلات، والدوريات.

٣- الجمعيات العلمية تتبع إشراف وزارة الشئون الاجتماعية ، ودور أكاديمية البحث العلمي الفعلي مقتصر على تقديم دعم مادي بسيط ولا يوجد أي دعم فني.

٤- المشــاركون في صنع السياسات داخل الجمعيات العلمية هم أعضاء مجالس الإدارات ، وفي أحيان كثيرة يتم تفويض الأمر لكل من رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق فقط .

٥- تتمركز حوالي ٣٥% من الجمعيات العلمية المصرية داخل مكاتب بعض أعضاء هيئة التدريس بدون وجود نشاط علمي ملحوظ .

٦- أوضـــح البحث أنه كلما زادت تخصصية المستفيدين علمياً زاد ارتباطهم بالجمعيات العلمية والعكس صحيح .

٧- أوضـــح البحث نقص الإعلام عن الجمعيات العلمية في المجتمع المصري ، والذي يعود في بعض الأحيان إلي نقص الاعتمادات المالية ، وفى أحيان أخرى إلى عدم توافر المهارات الاتصالية اللازمة للعملية الإعلامية .

٨- تبين من البحث أن حقبة ما قبل ثورة يوليو ظهر فيها اهتمام كبير بإنشاء الجمعيات العلمية ، ووفرت لها اعتمادات مادية كبيرة ناتجة في معظمها عن قرارات ملكية وعن تبرعات وأوقاف من الأثرياء ، في الوقت الذي لم يتوافر فيه هذا الاهتمام بالجمعيات العلمية بعد الثورة .

٩- أوضح البحث الضعف الشديد للدعم المخصص للجمعيات العلمية من قبل وزارة الشئون الاجتماعية.

١٠- نسبة الدعم الحكومي للجمعيات العلمية حوالي ٦,٧٥% من حجم إيرادات الجمعيات ، وهذه نسبة يراها البعض منخفضة ، ويرى البعض أنه أياً كان شكل الدعم فإنه لا ينبغي اعتماد الجمعيات الأهلية عموماً على الإعانات الحكومية ، لأنها جمعيات تطوعية قائمة على البذل والعطاء .

١١- يفضل أن تكون الإعانات المقدمة للجمعيات مشروطة بدراسات جدوى عن الأنشطة التي ترغب الجمعيات في القيام بها .

١٢- هناك بعض الوزارات الفنية تقدم دعماً مادياً غير مستمر للجمعيات العلمية المرتبطة بمجال عملها ومعظمها مبنياً على الاتصالات الشخصية .

١٣- لا توجد علاقات تجمع بين الجمعيات العلمية والاتحاد العام للجمعيات .

١٤- لا توجد علاقات بين الجمعيات العلمية والاتحادات الإقليمية للجمعيات.

١٥- لا توجد علاقات بين الجمعيات العلمية والاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية .

١٦- لا يوجد تعاون فني بين الوزارات الفنية والجمعيات العلمية .

١٧- لا يوجد تعاون بين القطاع الخاص والمتمثل في رجال الأعمال والجمعيات العلمية ، في حين أنه لو حدث هذا التعاون فمن المحتمل أن تتوافر منفعة مزدوجة ، فرجال الأعمال سيحصلون على الأبحاث والخبرات العلمية التي من شأنها تطوير تكنولوجيا أعمالهم ومن ثم ترتقى صناعاتهم ويزداد ثرائهم ، وفريق الباحثون ستتوافر له الإمكانات المادية التي يستطيع بواسطتها تحقيق عملية الإبداع العلمي .

١٨- أوضح البحث ضعف نشاط المكتبة في الجمعيات العلمية .

١٩- أوضح البحث أن أبرز الأنشطة العلمية التي تجريها الجمعيات العلمية هو إصدار المجلات العلمية.

٢٠- نشـــاط الدورات التدريبية التي تجريها الجمعيات العلمية مرتبط أكثر بالجمعيات العلمية (العملية) وفى ذات الوقت الغنية .

٢١- تبيح قواعد الترشيح لجوائز الدولة التقديرية لمجالس إدارات الجمعيات العلمية ترشيح رؤسائها أو مـــن ترشحه من بين أعضائها للحصول على تلك الجائزة مما يجعل البعض يحافظ على استمرارية الجمعية بغض النظر عن عدم قيامها بأنشطة علمية تذكر.

٢٢- تلقى إشكالية الفجوة بين النظرية والتطبيق بظلالها على معظم أنشطة الجمعيات العلمية .

٢٣- يمكـــن تصـــنيف الجمعيات العلمية إلى جمعيات غنية وجمعيات فقيرة ، والجمعيات الغنية يرجع ثراؤها إلى امتلاكها لعقارات وأراض من قبل الثورة تأثرت أسعارها بالمتغيرات الاقتصادية مما وفر لها رصيداً بنكياً عالياً.

٢٤- الجمعـــيات التي لديها مبان في مواقع متميزة قامت بتأجير أجزاءً من مبانيها ، مما حقق لها عائداً سنوياً كبيراً .

٢٥- أوضـــح البحث عدم وجود تمويل أجنبي للجمعيات العلمية على النحو الموجود بالقطاعات الأخرى من منظمات المجتمع المدني .

٢٦- الجمعـــيات التـــي لديها أرصدة مالية كبيرة تنفق أموالاً كثيرة في بنود قد تكون بعيدة عن تحقيق الهدف العام للجمعية ، وعلى كل فإن نسبة مصروفات الأنشطة العلمية لا تتجاوز في أفضل الأحوال ٢٥% من جملة المصروفات.

٢٧- هـــناك بعـــض الجمعيات التي ترعى علوماً مهنية تصدر طوابع تبرع تباع مع مستندات النقابات التابعة لها -على شاكلة طوابع معونة الشتاء- مما يوفر لها عائداً مادياً .

٢٨- الاشـــتراك فـــي المؤتمـــرات التي تجريها الجمعيات العلمية تمثل حصيلة كبيرة ، إلا أن معظمها يصرف على وقائع المؤتمر الذي يتم إجراؤه بمستوى فندقي عال .

٢٩- يمثل الاشتراك في الدورات التدريبية والندوات التي تجريها الجمعيات عائداً مادياً معقولاً .

٣٠- أوضح البحث انخفاض ما يدفعه الباحثون لنشر أبحاثهم في مقابل مصروفات طبع وتوزيع المجلات العلمية .

٣١- أوضح البحث أن هناك عجزاً في إيرادات بيع مطبوعات الجمعيات عن مصروفات طبع تلك المطبوعات .

٣٢- اتضح عدم وجود تبرعات للجمعيات العلمية تطوعاً من أفراد المجتمع بصفة عامة ورجال الأعمال بصفة خاصة .

٣٣- الجمعيات العلمية لا تقوم بإجراء أو تنظيم حملات تبرع (جمع مال) والتي قد تساهم في رفع إيراداتها .

٣٤- أوضح البحث أن هناك صعوبات كبيرة في تحصيل الجمعيات العلمية لاشتراكات الأعضاء .

٣٥- هناك مشكلات معقدة تواجه الجمعيات التي لديها أوقاف حيث لا تحصل تلك الجمعيات إلا على جزءاً ضئيلاً من جملة تلك العائدات ، وذلك من قبل وزارة الأوقاف ، ولا توجد مبررات قانونية ومنطقية تفسر هذا الانخفاض الشديد في العائدات التي تتلقاها الجمعيات من وزارة الأوقاف لمساحات موقوفة قد تصل إلي ٧٠٠ سبعمائة فدان للجمعية في أفضل أراضى الدلتا .

٣٦- لا تتعارض أغراض الجمعيات العلمية مع الاعتراضات التي علقها قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢ " على أغراض الجمعيات .

٣٧- قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" حسم الخلاف حول تبعية الجمعيات العلمية لوزارة الشئون الاجتماعية أو أكاديمية البحث العلمي بصورة وسطية من خلال المادة (١٦) والتي ترى تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الشئون الاجتماعية والوزارة الفنية المنوطة وذلك لبحث سبل دعم أنشطة معينة وتيسير إجراءات عملها وتمويلها ، وهذا الأمر ينسحب بدوره على الجمعيات العلمية .

٣٨- قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" لم يشترط تحديد الميادين الرئيسة التي تعمل فيها الجمعيات ، وذلك أخذاً بقاعدة أن الأصل في الأشياء هو الإباحة وأن الاستثناء هو القيد ، وبالتالي يمكن للجمعيات العلمية إنشاء اتحاد نوعى للجمعيات العلمية والذي بدورة قد ينعكس بالإيجاب على صنع وتنفيذ سياسات الجمعيات العلمية لماله من صلاحيات وفاعليات .

٣٩- فـــي ظل قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" فإنه يجوز إنشاء أكثر من اتحاد نوعى لذات النشاط في نطاق المحافظـــة الواحـــدة بشـــرط ألا يقـــل عدد أعضاء كل اتحاد عند التعدد عن عشرة من الجمعيات والمؤسســـات وبالتالـــي يمكن لكل قطاع أن ينشئ اتحاد نوعى خاص به (الاتحاد النوعي للجمعيات الطبية ... الاتحاد النوعي للجمعيات الهندسية - الاتحاد النوعي للجمعيات الفلكية .... وهكذا).

٤٠- تعتمد معظم الجمعيات التي لديها رصيد نقدي على فوائد الودائع البنكية ولا تحاول أن تستثمر ذلك الرصيد بالصورة التي تزيد من دخولها وقد أتاح قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" للجمعيات فرصة استثمار فـــائض إيـــراداتها علـــى نحو يضمن لها مورد ثابت وذلك على النحو الواضح في المادة (٢٢) من القانون والمادة (٥٨) من لائحته التنفيذية ....

أفكار بحثية مستقبلية

هــناك مجموعة من الأفكار البحثية التي يمكن دراستها مستقبلاً ، والتي اتضح من البحث الراهن أنها بحاجة إلى معالجات بحثية ، والأفكار هى :

١-عزوف التمويل الأجنبي عن الجمعيات العلمية .

٢-أساليب تدعيم العلاقات بين الجمعيات العلمية والوزارات الفنية .

٣-أساليب تدعيم العلاقات بين الجمعيات العلمية والقطاع الخاص .

٤-دراسة مقارنة بين الجمعيات العلمية والمراكز البحثية المنشأة تحت بند شركات مدنية غير هادفة للربح .

٥-معوقات الأوقاف الخاصة بالجمعيات العلمية في مصر .

المصـــــادر

أولاً : دراسات جامعية .... ماجستير – دكتوراه

(١) أحمد حسين عبد الرازق : تحليل الجوانب الاجتماعية لسياسة الرعاية الصحية في مصر في الفترة من ٨٧ – ١٩٩٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة القاهرة فرع الفيوم، ١٩٩٨ .

(٢) أسامة أحمد جمال السيد القلش : دور مكتبات الجمعيات العلمية المصرية في القاهرة الكبرى في خدمة البحث العلمي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة القاهرة، ١٩٩٣ .

(٣) شفيق أحمد شفيق : دراسة تحليله لسياسة التوطين في المجتمعات الصحراوية المستحدثة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٢ .

(٤) عماد حمدي داوود : تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للطفولة في مصر في الفترة من ٨٨– ١٩٩٢ (دراسة حالة بالتطبيق على وزارة الشئون الاجتماعية)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٨ .

(٥) فؤاد حسين حسن : السياسة الاجتماعية في مصر (دراسة حالة بالتطبيق على وزارة الشئون الاجتماعية)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩١ .

(٦) فؤاده عبد المنعم البكري : دور الاتصال المباشر في تنمية الوعي الإتصالى (دراسة ميدانية للنشاط الإتصالى بالجمعيات الثقافية والعلمية في مصر) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

(٧) كريمة خليل مرسى : تحليل سياسات الدولة لمواجهه مشكلة بطالة المتعلمين في ظل التخصصية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة (فرع الفيوم) ، ١٩٩٩ .

(٨) محمد أحمد خليل الحمزاوى : سياسة الرعاية الإجتماعية في مجال القوى العاملة ، دراسة مطبقة على وزارة القوى العاملة والتشغيل في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٦ .

(٩) نبيل محمد صادق : دور الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية في مجال تنظيم المجتمع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلون ، ١٩٧٤ .

ثانيا : أبحاث علمية

(١) أحمد إسماعيل السيد : المجمع العلمي المصري فيما بين "١٧٩٨ – ١٨٠١" ، مجلة المجمع العلمي المصري ، المجمع ، القاهرة ، المجلد السادس والسبعون ، ١٩٩٨ .

(٢) أحمد سعيد الدمرداش : الجمعيات العلمية وأثرها في تقدم العلوم ، مجلة العلم ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، العدد ٤٥ نوفمبر ١٩٧٩ .

(٣) أماني قنديل : الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر ، قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي ، المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، القاهرة ١٩٩٤ .

(٤) ________________ : تطور المجتمع المدني في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد السادس والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٩ .

(٥) جمال محمد أبو الوفا- سحر فتحي مبروك : دور الجمعيات الأهلية في التنمية المجتمعية (دراسة حالة على محافظة القليوبية) ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها – الجمعية العربية لعلم الاجتماع بتونس ، الفترة من ٢٤ /٨ حتى ٤/٩ / ١٩٩٦ ، بنها ، مصر .

(٦) خليل عبد المقصود عبد الحميد : مؤشرات تخطيطية لدعم دور الجمعيات الأهلية لتمكين الإناث من حقهن في التعليم ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد الثامن ، إبريل ٢٠٠٠ .

(٧) رشاد أحمد عبد اللطيف : مهارات حديثة في الخدمة الاجتماعية لمواجهه التحديات المعاصرة ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد الثالث ، أكتوبر ١٩٩٧ .

(٨) سلوى شعراوى جمعة : تحليل السياسات العامة في القرن الــــ ٢١ ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثاني ، القاهرة ، ربيع ٢٠٠١ .

(٩) سهام القبندى : دور الجمعيات ذات النفع العام في مواجهة الأزمات والكوارث (دراسة مطبقة في دولة الكويت) ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(١٠) سوزان أحمد أبورية : دور المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(١١) شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، محددات الواقع وآفاق المستقبل ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

(١٢) عبد الباسط عبد المعطى : المجتمع المدني وأهداف التنمية البشرية في المجتمع العربي ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(١٣) عبد العزيز مختار : سياسات الرعاية الاجتماعية وارتباطها ببرامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي ، المؤتمر العلمي السابع لكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٣ .

(١٤) عدلي على أبو طاحون : دور الجمعيات الأهلية في صيانة البيئة ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(١٥) عزت حجازي : المجتمع المدني في مصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية ، المجلد الثاني والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٥

(١٦) علي فهمي : الجمعيات الأهلية والتنمية الاجتماعية في مصر [الفاعلية ، العوائق ، المستقبل] (دراسة نقدية) المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(١٧) فرخندة حسن : الجمعيات العلمية في مصر والتحدى التكنولوجي ، المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام للجمعيات (العلمية) الأهلية ، الجزء الثاني ، ٢٠٠٠ .

(١٨) لبنى محمد عبد المجيد : إسهامات بحوث تنظيم المجتمع في دراسة الجمعيات الأهلية في مصر ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(١٩) محمد حافظ دياب : خطاب الجمعيات الأهلية العربية – رؤية تحليلية ومقارنة نقدية ، المؤتمر العلمي الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي ، مؤتمر سبق ذكره .

(٢٠) محمد محمود إبراهيم عويس: تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للمعاقين في مصر (دراسة لسياسات وزارة الشئون الإجتماعية في مجال الصم وضعاف السمع) ، مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد العاشر ، أبريل ٢٠٠١ .

(٢١) محمود حافظ : الجمعيات العلمية في مصر ، بحث غير منشور ، كلية العلوم ، جامعة القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢٢) ______________ : الإتحادات والجمعيات العلمية في مصر ، محاضرات نشاطات البحث العلمي والتكنولوجيا والتنمية ، مارس يوليو ١٩٨٨ ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٨ .

(٢٣) مصطفى أحمد حماد : إخوان الصفا ، مجلة العلم ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، العدد ١٢٦ ، أغسطس ١٩٨٦ .

(٢٤) مصطفى أحمد حسان : الخصخصة وأثرها على مهنة الخدمة الاجتماعية ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع ٢٧ – ٢٩ مارس ١٩٩٦ ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة فرع الفيوم.

(٢٥) منى محمود عويس : تحليل سياسة الرعاية لضحايا الجريمة كمؤشرات تخطيطية تدعم نجاحها ، المؤتمر العلمي التاسع لكلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان ،١٣ – ١٥مارس١٩٩٦ .

(٢٦) ناجى متى صليب : الجمعيات الحائرة بين قانون سقط سهواً وقانون بعث من الموت ، الاتحاد القاهري ، مجلة غير دورية يصدها الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(٢٧) نبيل السمالوطى : التنظيمات والجمعيات غير الحكومية وموقفها من العولمة – ثقافة الديمقراطية والمشاركة – الهوية الثقافية ، المؤتمر الحادي عشر ، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان ، ٣١ مارس – ١٢ أبريل ١٩٩٨ .

(٢٨) نادية زغلول : مشكلات العملية التخطيطية لجمعيات رعاية الطفولة بمحافظة الجيزة ، المؤتمر العلمي السادس لكلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة القاهرة فرع الفيوم ، ٢١ – ٢٣ أبريل ١٩٩٣ .

(٢٩) نوال السعداوى : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، المركز ، بيروت ، ١٩٩٢ .

ثالثا ..... مراجع علمية

كتب عربية

(١)ابن قيم الجوزيه : الفوائد ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ .

(٢) ———— : مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .

(٣) أبى إسحاق الشاطبى : الموافقات في أصول الشريعة ، دار المعرفة ، بيروت .

(٤) أبى حامد الغزالي : إحياء علوم الدين ، دار الشعب ، القاهرة .

(٥) أبـــى عبد الله محمد بن سعيد بن رسلان : فضل العلم وآداب طلبته وطرق تحصيله وجمعه ، مكتبة البلاغ ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٣ .

(٦) أبـــو الحســـن علـــي بـــن محمد بن حبيب البصري الماوردي : أدب الدنيا والدين ، مكتبة الإيمان ، المنصورة .

(٧) أبو الفرج بن الجوزي : تلبيس إبليس ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .

(٨) أحمـــد ثابـــت : الـــدور السياســـي والثقافي للقطاع الأهلي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

(٩) أحمد زايد – اعتماد محمد علام : التغير الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو ،القاهرة،الطبعة الثانية ، ٢٠٠٠ .

(١٠) أماني قنديل – سارة بن نفيسه : الجمعيات الأهلية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

(١١) أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفيه جديدة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

(١٢) سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

(١٣) سناء المصري : تمويل وتطبيع (قصة الجمعيات غير الحكومية) ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨.

(١٤) طارق البشرى : المسلمون والأقباط في إطار الوحدة الوطنية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(١٥) عبد الحليم منتصر : تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧ .

(١٦) عزمي بشارة : المجتمع المدني (دراسة نقدية) مع إشارة للمجتمع المدني العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ .

(١٧) عطية حسين أفندي : المنظمات غير الحكومية والتنمية إعادة التفكير من أجل دور أكثر فاعلية مع إشارة خاصة للحالة المصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، بدون تاريخ .

(١٨) فوزي محمد طايل : نهضة أمة – كيف نفكر استراتيجياً ، مركز الإعلام العربي ، ١٩٩٧ .

(١٩) مسعود ضاهر : النهضة العربية والنهضة اليابانية (تشابه المقدمات واختلاف النتائج) ، (سلسلة عالم المعرفة) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد ٢٥٢ ، ديسمبر ١٩٩٩.

(٢٠) مصطفى صبري : موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٢١) المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٨.

ب- كتب وأبحاث مترجمة

(١) ألدوميلى : العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي ، ترجمة عبد الحليم النجار – محمد يوسف موسى ، دار القلم ، القاهرة .

(٢) ديفيد باز ، موراجفكينز : مجموعة مواد تعليمية للمدارس الثانوية عن الأمم المتحدة ، اليونسكو، ١٩٩٥

(٣) سعد الدين إبراهيم : الشراكة الأوربية العربية – منظور عن المنظمات غير الحكومية العربية ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي (أوروبا– والأقطار العربية) – بحث مترجم – منتدى الفكر العربي ، عمان ، المنتدى ، ٢٠٠٠ .

(٤) Robert Mobro : المجـــتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفى التاريخ الأوروبي ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي ، المرجع السابق .

5- Yahia Hassan Darweesh : A dictionary of social work Egyption international publishing company – longman.

هيئـــــات

(١) أكاديمية البحث العلمي : الأكاديمية والخدمات العلمية والتكنولوجيا ، الندوة ١٤ ، ١٥ أكتوبر ١٩٨٩ ، الأكاديمية ، القاهرة ، ١،٩٨٩ .

(٢) ــــــــ : الإدارة العامة للجمعيات العلمية ، سجلات الجمعيات ٢٠٠١ ، الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠١

(٣) ــــــــــــــــ : دور أكاديمية البحث العلمي في دعم وتطوير الجمعيات العلمية ونشاطات اللجان القومية ، الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

(٤) ــــــــــــــــ : ٢٥ عاماً في خدمة التنمية (اليوبيل الفضي ١٩٧١ – ١٩٩٦) ، الأكاديمية ، القاهرة .

(٥) ــــــــــــــــ : وثائق تسجيل المجمع العلمي المصري .

(٦) ـــــــــــــــــــــ : سجلات الإدارة العامة للجمعيات العلمية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

(٧) الاتحاد النوعي لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية : تقرير غير منشور عن إنجازات الاتحاد عن عام ١٩٩٢ ، القاهرة .

(٨) المجمع العلمي المصري : زيارة للباحث ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١ .

(٩) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : تقويم السياسات الاجتماعية في مصر ، أعمال الندوه الأولى للبرنامج الدائم لتقويم السياسات والبرامج الاجتماعية ، ١٣ – ١٥ أبريل ١٩٨٨ .

(١٠) المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا عن دور الجمعيات العلمية في تنشيط البحث العلمي ، الدورة الثامنة ، رئاسة الجمهورية ، القاهرة ١٩٨١ .

(١١) ـــــــــــــــــــــ : تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية ، الدورة العشرون ، رئاسة الجمهورية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

(١٢) لجنة متابعة التنظيمات الأهلية العربية : دليل أولى للجمعيات الأهلية العربية ومؤسسات التمويل ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

(١٣) وزارة الشئون الإجتماعية : إدارة الحاسب الآلي والإحصاء ، البيان الإحصائي ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

(١٤) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية – "تحت التأسيس" – : العام العالمي للتطويع ٢٠٠١ والمؤتمر العالمي للتطوع (١٤- ١٨ يناير ٢٠٠١) ، المظلة ، نشرة فصلية تصدرها الشبكة ، العدد رقم ٢٢ ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، القاهرة .

<u>قوانين وتشريعات</u>

(١) القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية .

(٢) قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، الجريدة الرسمية ، العدد ٦٧ ، القاهرة ، ٢٢ مارس ١٩٦٦ .

(٣) القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(٤) القانون المدني : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، الطبعة الثامنة ، ١٩٩٩ .

(٥) الجريدة الرسمية : العدد ٢١ ، تابع (ب) ، في ٢٧ مايو لسنة ١٩٩٩ .

(٦) مجلة التشريع المالي والضريبي : مجلة علمية دورية تصدرها رابطة مأموري الضرائب ، العدد ٢٨٩ ، يناير – فبراير ١٩٩٤ .

(٧) القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر في ٥ يونيو ٢٠٠٢ .

(٨) اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ .

<u>الدراسات الأجنبية :</u>

(1) Cunningham, Catherine : An ethnography of planning in A non-governmental organization (International development) , The university of-British-columbia-canada-1997.

(2) Fillip-Barbara : The world bank and governance Aprocess , Approach to policy Analysis , university of Pittsburgh , 1997.

(3) Gelfand-Jan-Barry : participating in planned social chang ; Acase study of the participatory practices of the fundacion san Isidro in colombia , university of Alberta-canada, 1994.

(4) Gerhard heilmann : scientific societies in the second golden age of dutch science, 1850-1914 ; http : / / odur. let. rugnl

(5) Prudent-ella-susanna : social change and social context , Acase study of the international league of societies for persons with mental handicap (ILSMH) (Mental Retardation) , university of brandeis,1990.

(6) Stone-michael-Richard : A policy analysis of the medicare prospective payment system (Health care) , university of Pittsburgh , 1995.

<u>أبحاث أجنبية</u>

(1) Demetrius S.latridis : Policy practice , encyclopedia of social work , NASW press, Washington , 1995.

(2) Duncan macrae , jr. : concepts and methods of policy analysis , society , 1 ,no.6 (september october 1979) in carl V.patton and david S.Sawicki ; bsic methods of policy analysis and planning –oxford university press ,1984.

(3) Felice Davidson perl multer : non profit, managment issues , encyclopedia of social work , NASW press , Washington , 1995 .

(4) Jacob B.ukeles : policy analysis ; Mythor Reality? public administration review 37,no3(May/June 1977) .

(5) Susan D.Einbinde : policy analysis , Encyclopedia of social work , NASW press , Washington , 1995.

(6) The rise of scientific societies : the new encyclopedia Britannica , volume 27, 1994 .

(7) Vernon bogdanor : Encyclopedia of political science , oxford , 1992 .

كتب أجنبيه

(1) Arnold J.Meltsner : Policy Analysis in the Bureaucracy , unversity of California peress , America .

(2) Bill Jenkins : Policy Analysis Models and approaches in the policy process (Areader) , unviersity of new castleu pontyne , 1993 .

(3) Carl V.patton,David S. Sawicki : Basic Method of policy Analysis and planning – Oxford university press , 1984 .

(4) David G.Gil : unravelling social policy [Theory , Analysis and Political Action towards social Equality] , General – Learning press , NJ , 1973 .

(5) David L.Weimer and Aidan R.Vining : Policy Analysis concepts and practice , Englewood cliffs , NJ ,1989 .

(6) Donald E.chambers : social policy and social programs (Amethod for the practical public policy Analyst) , Macmillan publishing company , New York , 1993 .

(7) Duncan Macrae and James A. wilde : Policy Analysis for public Decision , Belmont – California , 1979 .

(8) Edith Stokey and Richard Zeckhauser : Aprimer for policy Analysis , Norton , U.S.A , 1978 .

(9) JEA Ellul index des communications et memores, publies par (L'institut D'Egypte) 1859 – 1952 , imprimerie de L'institut Francais D'Archeologie oriental , lecaire , 1952 .

(10) Paul spicker : social policy (Themes and approaches) prentice Hall , Harvest , 1995 .

(11) Richard M.Hodgetts , Max S.wortman : Administrative policy , (Text and cases in the policy sciences) , Johnwiley – sons press, New York .

(12) Richard Scott : organization , prentic Hall , newjercy , 1992 .

(13) Talcolt parsons : social structure and symlolic of interchange , Approaches to the study of social structure , New york , the Free press , 1975 .

(14) Thomas D.lynch : policy Analysis in public policymaking , Heathand company – America , 1975 .

(15) Walter Williams : social policy Research and Analysis ; the Experience in the federal social Agencies (New York , American EL sevier , 1971) .

(16) Wildavsky : The Art and craft of policy Analysis , Macmillan , London , 1980 .

(17) William N.Dunn : public policy Analysis , An Introduction , prentice Hall , Englewood cliffs , 1994

(18) www.suhuf.net. Sa / 2000 jaz / dec / 23 / arght .

(19) www.atip.org .

(20) www.ipu.edu. Jo / Arabicl sra / students / images / image 1ipg .

ملحق رقم (١)

دليل مؤسسات التمويل الأجنبية والعربية التي تدعم العمل الأهلي في مصر وصدر بيانات هذا الدليل باللغتين العربية والإنجليزية :

١. مؤسسة انترمون	(برشلونـــــة – أسبانيــا) .
٢. جمعية الصليب الأحمر الأسترالي	(ملبـــــورن – استراليــا)
٣. TROCAIRE	(دابليـــــــن – أيرلنـــدا)
٤. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)	(رومـــــــا – إيطاليــا)
٥. DANCHURCHAID	(كوبنهاجن – الدانمارك)
٦. الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية	(كوبنهاجن – الدانمارك)
٧. مؤسسة فردريش إيبرت	(بـــــــون – ألمانيــا)
٨. مؤسسة هنريش بول	(كولونيــا – ألمانيــا)
٩. وكالة التعاون الفني الألماني (GTZ)	(ألمـــانيـــــــــا)
١٠. الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة	(لندن – المملكة المتحدة)
١١. منتدى الأمير شارلز لقيادات رجال الأعمال	(لندن – المملكة المتحدة)
١٢. NORAD	(أوسلو – النرويـــــج)
١٣. صندوق الأبيك للتنمية الدولية	(فينـــــا – النمســــا)
١٤. مؤسسة موت	(فلينت – الولايات المتحـــــدة الأمريكية)
١٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	(نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية)
١٦. صندوق الأمم المتحدة للسكان	(نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية)
١٧. مؤسسة اندرو ميلون	(نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية)
١٨. مؤسسة ركفيلر	(نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية)
١٩. مؤسسة فورد	(نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية)

٢٠. مجلس السكان الدولي (نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية)

٢١. منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) (نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية)

٢٢. البنك الدولي ، لشئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (**نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكيـــة**)

٢٣. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (واشنطن – **الولايات المتحدة الأمريكية**)

٢٤. رابطة التحالف العالمي لمشاركة المواطن (سيفيكس) (**واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكـيـة**)

٢٥.مركز التنمية والنشاطات السكانية (**واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكيـــة**)

٢٦. معهد أسبين (واشنطن – **الولايات المتحدة الأمريكية**)

٢٧. **الاتحاد الأوروبي** (**بروكســـل – بلجيكـــــــا**)

٢٨. **الاتحاد الدولي للبحوث العلمية والسكانية** (**ليــــاج – بلجيكـــــــا**)

٢٩. Inter African Committee (جنيـــــف – سويســـــرا)

٣٠. مؤسسة أغاخان (جنيـــــف – سويســـــرا)

٣١. مؤسسة مانتور (جنيـــــف – سويســـــرا)

٣٢. Fondation de France (باريـــــس – فرنســـــا)

٣٣. الوكالة الفنلندية للتنمية الدولية (هلسينكـــــي – فنلنـــــدا)

٣٤. مجلس كنائس الشرق التوسط (ليماســـول – قبـــــرص)

٣٥. Partnership Africa Canda (أوتـــــاوا – كنـــــدا)

٣٦. south Asia partnership (أوتـــــاوا – كنـــــدا)

٣٧. المجلس الكندي للتنمية الدولية (أوتـــــاوا – كنـــــدا)

٣٨. جمعية التعاون الكندي (أوتـــــاوا –كنـــــدا)

٣٩. مركز البحوث للتنمية الدولية(كندا) (أوتـــــاوا – كنـــــدا)

٤٠. الوكالة الكندية للتنمية الدولية (كويبـــــك–كنـــــدا)

٤١. الوكالة الكندية للتضامن والتنمية (مونتريـــــال – كنـــــدا)

٤٢. المنظمة الكندية للتضامن والتنمية (مونتريـــــال – كنـــــدا)

٤٣. مؤسسة دوين (أمستـــــردام – هولنــــدا)

٤٤. مؤسسة نوفيب (هـــــاج – هولنــــدا)

٤٥. صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة)

٤٦. الاتحاد الأوروبي (تونـــس – الجمهورية التونسيـة)

٤٧. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (تونس – الجمهورية التونسيـــة)

٤٨. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بيـــروت – الجمهورية اللبنانيـــة)

٤٩. مؤسسة الحريري (بيروت – الجمهورية اللبنانيـــة)

٥٠. منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) (بيروت – الجمهورية اللبنانيـــة)

٥١. اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (عمّان – المملكة الأردنية الهاشميـة)

٥٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي (عمّان – المملكة الأردنية الهاشميـة)

٥٣. صندوق الأمم المتحدة للسكان – مكتب المساندة الفني للدول العربية وأوروبا (عمّان – الأردن)

٥٤. صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني (عمـــــــــــان – الأردن)

٥٥. مؤسسة عبد الحميد شومان (عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية)

٥٦. مؤسسة نور الحسين (عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية)

٥٧. منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) (عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية)

٥٨. الصندوق السعودي للتنمية (الرياض – المملكة العربية السعودية)

٥٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الرياض – المملكة العربية السعودية)

٦٠. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (الريـــــاض – السعوديـــــة)

٦١. منظمة الأمم المتحدة للأطفال – مكتب دول الخليج (الريـــــاض–السعوديـــــة)

٦٢. البنك الإسلامي للتنمية (جـــــــده – السعوديـــــة)

٦٣. البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (الخرطـــــوم – الســـودان)

٦٤. مجلس السكان الدولي – المكتب الإقليمي لغرب آسيا وشمال أفريقيا (الجيزة – مصر)

٦٥. مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) (الجيزة – مصر)

٦٦. منظمة الأمم المتحدة للأطفال – المكتب الإقليمي (اليونيسيف) (الجيزة – مصر)

٦٧. الاتحاد الأوروبي (القاهرة – جمهورية مصر العربية)

٦٨. الصندوق الاجتماعي للتنمية (القاهرة – جمهورية مصر العربية)

٦٩. الصندوق العربي للمساعدة الفنية للدول العربية والإفريقية (القاهرة – مصر)

٧٠. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (القاهرة – مصر)

٧١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي (القاهرة – مصر)

٧٢. صندوق الأمم المتحدة للسكان – المكتب الإقليمي (القاهرة – مصر)

٧٣. مؤسسة فورد – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (القاهرة – مصر)

٧٤. مركز التنمية والنشاطات السكانية (القاهرة – مصر)

٧٥. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (القاهرة – مصر)

٧٦. وكالة التعاون الفني الألماني – مكتب إدارة المشروعات (gtz) (القاهرة – مصر)

٧٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المنامة – دولة البحرين)

٧٨. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (المنامة – دولة البحرين)

٧٩. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الصفاة – دولة الكويت)

٨٠. الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (الصفاة – دولة الكويت)

٨١. المؤسسة الكويتية لتقدم العلوم (الصفاة – دولة الكويت)

٨٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (القدس – دولة فلسطين)

ملحـق رقم (٢)

تصنيف الجمعيات العلمية طبقاً لسجلات أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا :

م	التخصـــــص	العدد
١	جمعيـــــــات زراعيـــــــة وبيطرية	٣٨
٢	جمعيـــــــات طبية وصيدليـــــــة	٤٩
٣	جمعيـــــــات الحياة والبيئـــــــة	١٧
٤	جمعيـــــــات هندسيـــــــة	٩
٥	اتحـــــــادات وهيئـــــــات	٥
٦	جمعيات كيميائيـــــــة	٩
٧	جمعيـــــــات فيزيقيـــــــة	١٢
٨	جمعيات إحصائية رياضية واقتصاديـــة	١٠
٩	جمعيـــــــات فلكيـــــــة	١
١٠	جمعيات جغرافية وتاريخيـــــــة	٣
١١	جمعيات جيولوجية وتعدينيـــــــة	٦
١٢	جمعيـــــــات عامـــــــة	٢١
	إجمالـــــــي	١٨٠

(١) جمعيــات زراعيــة وبيطريــة

م	اسم الجمعيـــة	العنـــــوان
١	الجمعية الطبية البيطرية المصرية	٨ش ٢٦ يوليو شقة (٥٢) ص.ب. ٢٣٦٦
٢	الجمعية المصرية لعلوم الأراضي	كلية الزراعة – جامعة عين شمس
٣	جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية	الاتحاد العلمي المصري–١ش أوزوريس –جاردن سيتي
٤	الجمعية المصرية للإنتاج الحيواني	كلية الزراعة – جامعة القاهرة
٥	جمعية أمراض النبات	كلية الزراعة – جامعة القاهرة
٦	الجمعية المصرية لعلوم وتكنولوجيا الأغذية	الاتحاد العلمي المصري – ١ش أوزوريس – جاردن سيتي
٧	الجمعية المصرية للعلوم الوراثية	كلية الزراعة – جامعة القاهرة
٨	الجمعية المصرية لعلوم الألبان	الاتحاد العلمي المصري –١ش أوزوريس – جاردن سيتي
٩	جمعية الدكتور عبد المنعم بلبع لبحوث الأراضي والمياه	كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية
١٠	الجمعية المصرية للهندسة الزراعية	كلية الزراعة – جامعة عين شمس
١١	الجمعية المصرية لعلم الدواجن	كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية
١٢	الجمعية البيطرية لمصرية لتنمية الجاموس	المركز القومي للبحوث – الدقي
١٣	الجمعية النباتية المصرية	كلية العلوم – جامعة القاهرة
١٤	جمعية خبراء السكر المصرية	١٢ ش جواد حسني – القاهرة
١٥	جمعية علوم الحشائش المصرية	كلية الزراعة – جامعة القاهرة
١٦	الجمعية المصرية لعلوم المحاصيل	كلية الزراعة – جامعة عين شمس
١٧	الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي	نادي الزراعيين – شارع الثورة – الدقي
١٨	جمعية فلاحة البساتين	٤ اش جواد حسني – القاهرة
١٩	الجمعية المصرية لزملاء مؤسسة الكسندروف هومبلدت الألمانية	كلية العلوم – جامعة القاهرة
٢٠	الجمعية المصرية لتربية النبات	كلية الزراعة – جامعة القاهرة
٢١	الجمعية المصرية لأمراض الماشية "الجيزة"	ص.ب. ٣١٥ – امبابة – الجيزة
٢٢	الجمعية المصرية لأمراض الماشية "أسيوط"	كلية الطب البيطري – أسيوط
٢٣	الجمعية المصرية العامة للفطريات	كلية العلوم – جامعة الأزهر

٢٤	الجمعية الأفريقية لدراسات حوض النيل	المركز القومي للبحوث – الدقي
٢٥	الجمعية المصرية للمكافحة البيولوجية للآفات	كلية الزراعة – جامعة القاهرة
٢٦	جمعية علوم الدواجن	كلية الزراعة – جامعة عين شمس
٢٧	الجمعية الطبية البيطرية المصرية	كلية الطب البيطري – جامعة القاهرة
٢٨	الجمعية المصرية لعلوم الأرانب	كلية الزراعة – جامعة الزقازيق
٢٩	الجمعية المصرية الألمانية لعلم الحيوان	كلية العلوم – جامعة القاهرة
٣٠	الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي	كلية الزراعة – جامعة القاهرة
٣١	الجمعية المصرية للتغذية والأعلاف	كلية الزراعة – جامعة عين شمس
٣٢	الجمعية المصرية لمنتجي ومصنعي ومصدري النباتات الطبية والعطرية	٦ ش الدكتور فاروق الشوبكي – الكوم الأخضر – الهرم
٣٣	الجمعية العربية للتكنولوجيا الحيوية	كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية
٣٤	الجمعية العربية لرعاية البحث العلمي	كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية
٣٥	الجمعية المصرية لتاريخ الطب البيطري	كلية الطب البيطري – جامعة أسيوط
٣٦	الجمعية المصرية للطحالب	كلية العلوم – جامعة قناة السويس
٣٧	جمعية تنمية نظم الزراعة النظيفة	المركز القومي للبحوث – الدقي
٣٨	الجمعية المصرية لعلم الطفيليات	كلية الطب البيطري – قناة السويس

(٢) جمعيات طبية وصيدلة

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية الرمدية المصرية	دار الحكمة – القاهرة
٢	الجمعية الطبية المصرية	دار الحكمة – القاهرة
٣	الجمعية الصحية المصرية	٣١أ ش ٢٦ يوليو – القاهرة
٤	الجمعية الطبية لامراض الصدر والدرن	ش القصر العيني – دار الحكمة – القاهرة
٥	الجمعية الصيدلية المصرية	دار الحكمة – القاهرة
٦	الجمعية المصرية لجراحي الأسنان	دار الحكمة – القاهرة
٧	جمعية جراحة العظام المصرية	١٦ ش هدي شعراوي – باب اللوق
٨	الجمعية الطبية للأذن والأنف والحنجرة	دار الحكمة – القاهرة
٩	الجمعية المصرية للغدد الصماء والميتابوليزم والسكر	دار الحكمة – القاهرة

١٠	الجمعية المصرية للأدوية والعلاج التجريبي	دار الحكمة – القاهرة
١١	الجمعية العامة لمكافحة البلهارسيا	قسم الأمراض المتوطنة –مستشفي المنيل الجامعي
١٢	الجمعية المصرية لعلم الطفيليات	الاتحاد العلمي المصري – ١ش أوزوريس –جاردن سيتي
١٣	الجمعية المصرية للتغذية	١٦ ش القصر العيني – القاهرة
١٤	جمعية رعاية مرضي السكر بالإسكندرية	الوحدة الخاصة – قسم الأمراض الباطنة – طب الإسكندرية
١٥	الجمعية المصرية للكيمياء الإكلينيكية	معهد صحة الطفل ١٤ش عكاشة بجوار مصلحة المساحة الدقي
١٦	الجمعية العربية لتاريخ الصيدلة	دار الحكمة – القاهرة
١٧	الجمعية المصرية لأمراض الكبد	دار الحكمة – القاهرة
١٨	الجمعية المصرية للعلوم الطبية الأساسية	كلية الطب – جامعة الأزهر
١٩	الجمعية المصرية لعلم الأنسجة والخلايا	كلية الطب – جامعة الأزهر
٢٠	الجمعية المصرية للعلوم التشريحية	دار الحكمة – القاهرة
٢١	الاتحاد العام للجمعيات الإفريقية للفارماكولوجي	٤ش حشمت – الزمالك
٢٢	الجمعية المصرية لطب المسنين وعلوم الأعمار	دار الحكمة – القاهرة
٢٣	الجمعية العربية لأبحاث النباتات الطبية	المركز القومي للبحوث– الدقي
٢٤	الجمعية المصرية لطب المناطق الحارة	دار الحكمة – القاهرة
٢٥	الجمعية المصرية لدلالات الأورام السرطانية	كلية الطب – جامعة عين شمس
٢٦	الجمعية المصرية للعلوم الفسيولوجية	الاتحاد العلمي المصري – جاردن سيتي
٢٧	جمعية أصدقاء مرضي الكبد في الوطن العربي	٤٢ش عدن – المهندسين
٢٨	الجمعية المصرية للمياه البيضاء وأمراض القرنية	معهد بحوث أمراض العيون – ٢ش الهرم
٢٩	الجمعية المصرية للميكروبيولوجيا الطبية	٢٨ ش مراد – سكاي سنتر – شقة ٣٠٠٣–الجيزة
٣٠	الجمعية المصرية لعلوم الانثروبيولوجيا البيولوجية	كلية الطب – جامعة عين شمس
٣١	الاتحاد المصري لجمعيات السكر	٤٠ش صفية زغلول – الإسكندرية
٣٢	الجمعية المصرية لرعاية الشبكية التلوني	معهد بحوث أمراض العيون – ٢ش الهرم
٣٣	الجمعية الطبية النسائية	٦ش الحديقة – جاردن سيتي – القاهرة
٣٤	الجمعية المصرية الإكلينيكية لطب الأسنان	كلية طب الأسنان – جامعة القاهرة
٣٥	الجمعية المصرية للكيمياء الحيوية	كلية الطب – جامعة القاهرة
٣٦	الجمعية المصرية للخصوبة والعقم	٤٠ ش طلعت حرب – الدور السادس – القاهرة

٣٧	الجمعية المصرية للأمراض المستوطنة المعدية والإكلينيكية	٧ش السراي – المنيل
٣٨	الجمعية المصرية لامراض الكلى	٧٥ش سوريا – المهندسين
٣٩	المؤسسة المصرية لتقدم العلوم الطبية والإكلينيكية	٤٠ ش صفية زغلول – الإسكندرية
٤٠	الجمعية العربية للمضادات الحيوية والميكروبيولوجيا والأمراض المعدية	مستشفي النزهة الدولي – مساكن شيراتون
٤١	الجمعية المصرية للفيزياء الطبية	كلية الطب – جامعة القاهرة
٤٢	الجمعية المصرية لأمراض الجهاز الهضمي والتغذية في الأطفال	١٤ ش سوريا – المهندسين
٤٣	الجمعية المصرية لطب المجتمع	مساكن شيراتون
٤٤	الجمعية المصرية لطب الصناعات	كلية الطب –جامعة عين شممي
٤٥	الجمعية المصرية للتكنولوجيا الحيوية	كلية الصيدلة – جامعة الأزهر
٤٦	جمعية رعاية مرضي الأورام بدمياط	المستشفي التخصصي الأعصر – دمياط
٤٧	الجمعية المصرية لعلوم السميات	كلية الطب – جامعة الأزهر

(٣) جمعيـــات الحياة والبيئـــة

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية المصرية لعلم الحشرات	١٤ ش رمسيس – القاهرة
٢	الجمعية المصرية لعلم الحيوان	حدائق الحيوان – الجيزة
٣	الجمعية المصرية لعلوم البيئة	الاتحاد العلمي المصري – ١ ش أوزوريس – جاردن سيتي
٤	الجمعية المصرية للمحافظة على الثروات الطبيعية	حدائق الحيوان – الجيزة
٥	الجمعية المصرية للحياة البرية	حدائق الحيوان – الجيزة
٦	جمعية تنمية وحماية البيئة – الدقهلية	مبني الإدارة العامة – جامعة المنصورة
٧	جمعية سفاجه البحرية (s.o.s)	سفاجه – البحر الأحمر
٨	جمعية المحافظين على البيئة بالفيوم	٢٧ ش المنير المغربي – ش مصطفى كامل– الفيوم
٩	الجمعية المصرية لعلوم وتكنولوجيا البحار	١٠١ش القصر العيني – الدور الرابع – حجرة ٤١١
١٠	الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية	١٣ ش المماليك – روكسي – القاهرة
١١	جمعية اتحاد البيولوجيين العرب	كلية العلوم – جامعة القاهرة

١٢	الجمعية العلمية لحماية البيئة	٤ش السلولي من ش الجيزة – الدقي
١٣	جمعية أصدقاء البيئة والتنمية	٨٨ ش القصر العيني – شقة ٣١ – القاهرة
١٤	جمعية رعاية البيئة المصرية	المقطم – الهضبة الوسطي – الحي الثالث
١٥	الجمعية الإنجليزية للعلوم البيولوجية	كلية العلوم – جامعة قناة السويس
١٦	الجمعية المصرية للطب المهني وطب البيئة	دار الحكمة – القاهرة
١٧	جمعية المحافظة على جمال الطبيعة	نقابة المهن الزراعية – ش الجلاء – القاهرة

(٤) جمعيـــات هندسيـــة

م	اسم الجمعية	العنوان
١	جمعية المهندسين المصرية	٢٨ ش رمسيس – القاهرة
٢	الجمعية المصرية لسباكة المعادن	٤ طريق النصر – مشروع رابعة العدوية – القاهرة
٣	الجمعية العلمية للهندسة المدنية	كلية الهندسة – جامعة الأزهر
٤	الجمعية المصرية للتبريد	١٤ ش عماد الدين – جيركو للتبريد والهندسة
٥	الجمعية المصرية للصناعات الهندسية والمعدنية	عمارات عثمان رقم ٢ متوسط شقة ١٢ المعادي
٦	الجمعية المصرية لحماية الملكية الصناعية	العجوزة – مدينة الإعلام – عمارة ٥٩ شقة ٨٠٤
٧	الجمعية المصرية لهندسة الزلازل	كلية الهندسة – جامعة الأزهر
٨	جمعية هندسة الاحتكاك و التآكل والتزليق المصرية	كلية الهندسة – جامعة القاهرة
٩	الجمعية المصرية لتذرية السبائك والمنقوشات	كلية الهندسة – جامعة القاهرة

(٥) اتحـــادات وهيئـــات

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية العلمية المصرية العامة (الاتحاد العلمي المصري) سابقا	١ ش أوزوريس – جاردن سيتي – القاهرة
٢	الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة	٥ ش عماد الدين & ١٢٣ش عبد العزيز فهمي القاهرة
٣	الاتحاد النوعي لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية	٦ ش فؤاد شفيق من ش رمسيس – العباسية –القاهرة
٤	جمعية أحباء الطفولة	١٦ ش الفريق محمد رشاد حسن – نادي الشمس–مصر الجديدة
٥	الهيئة العلمية للمرأة المصرية	المركز القومي للبحوث – الدقي

(٦) جمعيـــات كيميائيـــة

م	الجمعية الكيميائية	العنوان
١	الجمعية الكيميائية المصرية	٣٣ ش عبد الخالق ثروت – القاهرة
٢	الجمعية المصرية لتآكل الفلزات وحمايتها	الاتحاد العلمي المصري – ١ش أوزوريس – القاهرة
٣	الجمعية المصرية لعلم وتكنولوجيا البلمرات	المركز العلمي للبحوث – الدقي
٤	الجمعية المصرية لتطوير التعبئة والتغليف	٢٠ ج.ش عدلي باشا الدور الثاني شقة ٨
٥	الجمعية المصرية لكيمياء المركبات غير متجانسة الحلقة	مقر جامعة قناة السويس ٤ ش يوسف عباس – القاهرة
٦	الجمعية المصرية للكيمياء التحليلية	كلية العلوم – جامعة القاهرة
٧	الجمعية العربية لعلوم المواد	١٦٣ طريق الحرية – الشاطبي حجرة ٥٢٧ إسكندرية
٨	الجمعية المصرية للعلوم النووية وتطبيقاتها	الاتحاد العلمي المصري – ١ ش أوزوريس – القاهرة
٩	الجمعية المصرية لعلوم وتكنولوجيا الصناعات النسيجية	المركز القومي للتوثيق والإعلام – ش التحرير

(٧) جمعيـــات فيزيقيـــة

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية المصرية للعلوم الرياضية الفيزيائية	كلية العلوم – جامعة القاهرة
٢	الجمعية الفيزيقية المصرية	كلية العلوم – جامعة القاهرة
٣	الجمعية المصرية لعلوم الجوامد وتطبيقاتها	٣٣ ش عبد الخالق ثروت – القاهرة
٤	الجمعية المصرية لعلوم الفيزيقا الحيوية	كلية العلوم – جامعة القاهرة
٥	الجمعية المصرية للطاقة الشمسية والمتجددة	١٢ ش محمد حامد – جسر النعام
٦	الجمعية المصرية للطاقة الشمسية	مدينة نصر – منطقة الأولى قطعة ١٢ بلوك ٢٣
٧	الجمعية الضوئية المصرية	كلية العلوم – جامعة عين شمس
٨	الجمعية المصرية لعلوم البصريات	٣٣ ش عبد الخالق ثروت – القاهرة
٩	الجمعية التخصصية لعلوم الليزر	كلية العلوم – جامعة القاهرة
١٠	الجمعية المصرية لعلوم البلورات	الاتحاد العلمي المصري – ١ ش أوزوريس – القاهرة
١١	الجمعية المصرية الفيزيقا الحيوية البحتة والتطبيقية	كلية العلوم – جامعة الأزهر (بنين)
١٢	الجمعية المصرية للبتروفيزياء التطبيقية	المركز القومي للبحوث – القاهرة

(٨) جمعيـــات رياضيـــة وإحصائيـــة

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع	١٦ش رمسيس – القاهرة
٢	الجمعية الإحصائية المصرية	١٦ش رمسيس – القاهرة
٣	الجمعية المصرية للحاسب الآلي	مدينة نصر – ص.ب ٩٠٠٩
٤	الجمعية المصرية للإدارة المالية	٣٠ ش رمسيس – نادي التجارة – القاهرة
٥	الجمعية المصرية لبحوث العمليات	الجامعة الأمريكية – القاهرة
٦	الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات	ص.ب ٢٠٨٣ – القاهرة ١١٥١١
٧	جمعية الرياضيات المصرية	٣٨ ش سوريا – المهندسين (مرقتا)
٨	الجمعية المصرية لنظم المعلومات الطبية	٣٣ ش عبد الخالق ثروت – القاهرة
٩	الجمعية المصرية لتكنولوجيا المعلومات	أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
١٠	الجمعية العربية لنظم وتكنولوجيا المعلومات	١١ ش شريف – القاهرة

(٩) جمعيـــات فلكيـــة

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية الفلكية المصرية	كلية العلوم – جامعة القاهرة

(١٠) جمعيات جغرافية وتاريخية

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية الجغرافية المصرية	حدائق وزارة الري والمواصلات ١٠٩ش القصر العيني
٢	الجمعية المصرية للدراسات التاريخية	٢ ش ناصر الدين – متفرع من ش البستان – القاهرة
٣	الجمعية الأفريقية	٥ ش أحمد حشمت بالزمالك

(١١) جمعيـــات جيولوجيـــة وتعدينيـــة

م	اسم الجمعية	العنوان
١	الجمعية العربية للتعدين والبترول	٢٨ ش رمسيس – القاهرة
٢	الجمعية الجيولوجية المصرية	الاتحاد العلمي المصري – ١ش أوزوريس – القاهرة

٣	الجمعية الجيوفيزيقية المصرية	كلية العلوم – جامعة القاهرة
٤	الجمعية المصرية للمياه الجوفية	معهد الصحراء – المطرية – القاهرة
٥	الجمعية المصرية لعلم المعادن	المركز القومي للبحوث – الدقي
٦	الجمعية المصرية لعلم لرسوبيات	كلية العلوم – جامعة عين شمس

(١٢) جمعيات عامة

م	اسم الجمعية	العنوان
١	جمعية خريجي كليات العلوم	٣٣/أ ش عبد الخالق ثروت – القاهرة
٢	الجمعية المصرية القومية للعلوم	٢ش عدلي – القاهرة
٣	الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية	٤ش احمد حشمت – الزمالك – شقة ١
٤	الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين	٥ش شريف – القاهرة
٥	الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية	٨٨ ش القصر العيني – القاهرة
٦	الجمعية المصرية لعلم الاجتماع الريفي	كلية الزراعة – جامعة القاهرة
٧	المجمع العلمي المصري	١٣ ش الشيخ ريحان – القاهرة
٨	المجمع المصري للثقافة العلمية	١ ش أوزوريس – جاردن سيتي – القاهرة
٩	الأكاديمية المصرية للعلوم	١ ش أوزوريس – جاردن سيتي – القاهرة
١٠	الجمعية المصرية لتاريخ العلوم	١ ش أوزوريس – جاردن سيتي – القاهرة
١١	الجمعية العربية للتكامل الثقافي	بريد مجلس الشعب ص.ب ١١٤
١٢	جمعية المخترعين والمبتكرين المصرية	أكاديمية البحث العلمي – مكتب براءات الاختراع
١٣	الجمعية المصرية للعلوم التطبيقية بالشرقية	كلية الزراعة – جامعة الزقازيق
١٤	الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف	كلية الآداب – جامعة القاهرة
١٥	الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي	٦ ش مؤسسة الطفل – خارطة الشيخ مبارك – مصر القديمة
١٦	جمعية خريجي المعاهد الزراعية العليا	نقابة المهن الزراعية – شارع الجلاء – القاهرة
١٧	الجمعية المصرية للطب والقانون	كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية
١٨	جمعية أصدقاء العلميين المصريين في الخارج	١٠١٨ كورنيش النيل – جاردن سيتي
١٩	جمعية نهضة شباب مصر	٣ ش مصطفي طلعت – الصواين – باب الشعرية
٢٠	جمعية المحافظة على القران الكريم وتيسير شئون الحج والعمرة	الزرقا – ميدان المواطن – أعلي مسجد الرحمن – دمياط
٢١	الجمعية المصرية لدعم البحث العلمي	٢٣ ش محمد سعد الحلواني – شارع العروبة – القاهرة

ملحق رقم (٣)

دليل تحليل المضمون

فئة رئيسة	جزئية	فرعية	الفئة	التكرار
	جزئية	فرعية		
١			مؤتمر	
	١/١		مكان المؤتمر	
		١/١/١	داخل الجمعية	
		٢/١/١	خارج الجمعية	
٢			محاضرة	
٣			ندوة	
	١/٣		مكان الندوة	
		١/١/٣	داخل الجمعية	
		٢/١/٣	خارج الجمعية	
			مجلة	
٤	١/٤		عدد المجلات	
		١/١/٤	واحدة	
		٢/١/٤	اثنتان	
	٢/٤		تحكيم أبحاث المجلة	
	٣/٤		أخرى	
٥			مكتبة	
	١/٥		نظم المكتبة	
		١/١/٥	اطلاع	
		٢/١/٥	استعارة	
٦			دورة تدريبية	
٧			موسم ثقافي	
٨			بحوث	
	١/٨		لصالح الجمعية	
	٢/٨		لجهات أخرى	

تابـــع دليل تحليل المضمون

فئة رئيسة	جزئية	فرعية	الفئة	التكرار
٩			أنشطة علمية أخـــــرى	
١٠			إعانـــــــــــــــــة	
	١/١٠		وزارة الشئون الاجتماعية	
	٢/١٠		أكاديمية البحث العلمـــي	
	٣/١٠		وزارة الثقافـــــــــــة	
	٤/١٠		وزارة الزراعـــــــــة	
	٥/١٠		المركز القومي للبحـــوث	
	٦/١٠		إعانة حكومية أخـــــرى	
١١			مصادر تمويل غير حكومية	
	١/١١		اشتراكات الأعضـــــــاء	
	٢/١١		فوائد ودائع بنكيـــــــة	
	٣/١١		تأجير مبنــــــــــــي	
	٤/١١		مقابل الاشتراك في مؤتمر	
	٥/١١		مقابل الاشتراك في ندوة	
	٦/١١		مقابل الاشتراك في دورة تدريبيـــــــــــة	
	٧/١١		مقابل الاشتراك في المكتبة	
	٨/١١		مقابل نشر أبحاث المجلة	
	٩/١١		إيراد بيع مطبوعات الجمعية	
	١٠/١١		إيراد خدمات تصوير مستنـــــــــــدات	
	١١/١١		منح دوليـــــــــــة	
	١٢/١١		تبرعـــــــــــات	
	١٣/١١		مصادر تمويلية أخرى	

ملحــق رقــم (٤)

جامعة الأزهر
كليـــة التربيـــة
قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع
تخصص تخطيط إجتماعـــى

استمارة أنشطة جمعية علمية

في بحث

"تحليل سياسات الجمعيات الأهلية العلمية في مصر في ضوء بعض المتغيرات الإجتماعية والاقتصادية"

ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير

إعــــداد

الهيثـــم محمد زعفـــان

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور
محمد عبد السميع عثمان
أستاذ ورئيس قسم الخدمة الإجتماعية وتنمية المجتمع
عميد كلية التربية جامعة الأزهر

الأستاذ الدكتور
محمد محمود إبراهيم عويس
أستاذ التخطيط الإجتماعى
وكيل المعهد العالى للخدمة الإجتماعية بالقاهرة

أستاذ .م .دكتـــور
إكــــرام سيـــد غـــلاب
أستاذ مساعد بقسم الخدمة الإجتماعية وتنمية المجتمع

(١) اسم الجمعيـــة :

(٢) عنوان الجمعية :

(٣) تاريخ إنشاء وشهر الجمعية :

(٤) مقر الجمعية :

أ- غرفة في مبنى

ب- شقة

ج- مبنى مستقل تمليك

د- مبنى مستقل مؤجر

هـ- أخرى

(٥) وصف مقر الجمعية :

١- عدد الطوابق

٢- عدد الحجرات

٣- مكتبة

٤- معمل

٥- متحف

٦- قاعة مؤتمرات

٧- عدد أجهزة الكمبيوتر

٨- عدد الكتب

٩- أجهزة تصوير مستندات

١٠- فاكسات

١١- أخرى تذكر

(٦) عدد العاملين بالجمعية

(٧) تبعية العاملين

أ- معينين بالجمعية

ب- منتدبين من وزارة الشئون الاجتماعية

ج- منتدبين من وزارة الثقافة

د- منتدبين من أكاديمية البحث العلمي

هـ - أخرى تذكر

(٨) عدد أعضاء الجمعية العمومية :

(٩) عدد أعضاء مجلس الإدارة :

(١٠) أهداف الجمعية :

(١١) المستفيدون من أنشطة الجمعية :

١. المتخصصون في المجال الذي تعمل في ضوئه الجمعية .
٢. الهيئات المهنية المرتبطة بمجال تخصص الجمعية .
٣. الكليات والمعاهد المرتبطة بمجال تخصص الجمعية .
٤. الوزارات المرتبطة بمجال تخصص الجمعية .
٥. المجتمع المحلى الذي تقع في نطاقه الجمعية .
٦. المتعلمين من كافة طبقات الشعب .
٧. كافة طبقات الشعب متعلمين وغير متعلمين .
٨. هيئات دولية مهتمة بمجال تخصص الجمعية .
٩. رجال الأعمال أصحاب المشروعات المرتبطة بمجال عمل الجمعية .
١٠. أخرى تذكر .

(١٢) الأنشطة العلمية التي تقوم بها الجمعية :

١. محاضرات علمية .
٢. مؤتمرات .
١) ندوات .
٤. إعداد مجلة واحدة للجمعية .
٥. إعداد مجلتين للجمعية .
٦. إعداد أكثر من مجلتين للجمعية .
٧. مواسم ثقافية .
٨. نشاط مكتبة (إطلاع) .
٩. نشاط مكتبة (استعارة) .
١٠. خدمات كمبيوتر للباحثين .
١١. تحكيم الأبحاث العلمية .
١٢. إجراء بحوث علمية لصالح الجمعية .
١٣. إجراء بحوث علمية لصالح جهات وهيئات محلية .
١٤. إجراء بحوث علمية لصالح جهات دولية.
١٥. استخدام المعامل البحثية بالجمعية .
١٦. خدمات المتحف العلمي بالجمعية .
١٧. خدمات استشارية متخصصة .
١٨. أخرى تذكر .

(١٣) ما هى طبيعة العلاقة مع الجهات المحلية والدولية الآتية :-

م	نوع العلاقة / الجهة	تعاون وتبادل خبرات	إعانة مادية	تعاون علمي وفني	صراع	الترشيح لجوائز الدولة	أخرى تذكر
١	وزارة الشئون الاجتماعية						
٢	الاتحاد العام للجمعيات						
٣	الاتحاد الإقليمي للجمعيات						
٤	الاتحاد النوعي للخدمات العلمية						
٥	الجامعات						
٦	وزارة الثقافة						
٧	وزارة الصحة						
٨	وزارة الزراعة						
٩	المركز القومي للبحوث						
١٠	أكاديمية البحث العلمي						
١١	وزارة التعليم العالي						
١٢	هيئات دولية علمية						
١٣	حكومات أجنبية						
١٤	أخري تذكر						

(١٤) ما هى مصادر تمويل الجمعية :

أ- إعانة حكومية

ب- إعانة من وزارة الشئون الإجتماعية

ج- إعانة من أكاديمية البحث العلمي

د- إعانة من وزارة الثقافة

هـ- أخرى تذكر

١- اشتراكات الأعضاء

٢- سوق خيري

٣- حفلات

٤- وقف خيري

٥- إيراد بيع المجلة

٦- إيراد بيع مطبوعات الجمعية

٧- إيراد خدمات تصوير المستندات

٨- إيراد خدمات كمبيوتر

٩- فوائد ودائع بنكية

١٠- اشتراكات مكتبة

١١- مقابل مادي للمقالات والأبحاث العلمية المنشورة بمجلة الجمعية

١٢- مقابل الاشتراك في المؤتمرات

١٣- مقابل الاشتراك في الندوات

١٤- مقابل الاشتراك في دورات تدريبية

١٥- منح مقدمة من هيئات دولية

١٦- إعانات مخصصة لأنشطة معينة

١٧- أخرى تذكر

(١٥) ماذا تفعل الجمعية في حال نفاذ الميزانية

١- طلب إعانة استثنائية

٢- اختصار الأنشطة العلمية

٢- تأجيل الأنشطة العلمية

٤- طلب منح دولية

٥- أخرى تذكر

(١٦) هل تحتاج الجمعية لأية أجهزة أو معدات

نعم (　　)　　　　　لا (　　)

(١٧) عادة ما هي المصادر الخاصة بتوفير المعدات التي تحتاجها الجمعية :

١- يتم شراؤها بالتخصيص المالي المباشر　　　٢- يتم شراؤها بالتقسيط

٣- هدايا من بعض الأفراد　　　٤- هدايا من هيئات محلية

٥- هدايا من هيئات دولية　　　٦- أخرى تذكر

ملحـــق رقـــم (٥)

دليل تحليل الميزانيات

١- إيرادات الجمعيات العلمية

- مصادر حكومية
- مصادر غير حكومية

٢- مصروفات الجمعيات العلمية

- مصروفات فعلية
- مصروفات دفترية
- مصروفات الأنشطة العلمية

ملحـــق رقـــم (٦)

دليل مقابلة الخبراء

١- التشريعات المنظمة للجمعيات العلمية في مصر وتبعية الجمعيات العلمية .

٢- المخصصات المالية للبحث العلمي بصفة عامة والجمعيات العلمية بصفة خاصة .

٣- المشكلات التي تواجه الجمعيات العلمية .

٤- مقترحات تفعيل أداء الجمعيات العلمية .

ملحـق رقـم (٧)

أسماء السادة الخبراء الذين تم إجراء مقابلات شخصية معهم مرتبة ترتيباً أبجدياً :

١- د . إبراهيم الكيلاني :	أســتاذ بكلــية الــزراعة – جامعة الزقازيق – عضو مجلس إدارة جمعية علمية (جمعية الحشرات المصرية)
٢- أستاذ . إبراهيم أحمد جودة	مدير عام إدارة غرب القاهرة للجمعيات الأهلية .
٣- د . أحمد أحمد شرف الدين	أستاذ بكلية الزراعة – جامعة القاهرة – عضو مجلس إدارة جمعية علمية (جمعية الحشرات المصرية).
٤- د . أحمد إسماعيل	أستاذ بكلية الآداب – جامعة القاهرة عضو مجلس إدارة جمعية علمية (الجمعية الجغرافية المصرية).
٥- د . إسماعيل إسماعيل إسماعيل	أستاذ بكلية الزراعة – جامعة القاهرة أمين صندوق جمعية علمية (جمعية الحشرات المصرية) .
٦- د . أمين عبد الخالق محمود	مدير عام جمعيات أهلية بالمعاش بوزارة الشئون الاجتماعية.
٧- أستاذ . حسام سليمان	مدير إدارة الجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.
٨- د . حسن حمادنا الله فضل	أستاذ بكلية العلوم – جامعة عين شمس – عضو مجلس إدارة جمعية علمية (جمعية الحشرات المصرية) .
٩- أستاذ . رفعت الحسيني	عضو مجلس إدارة جمعية علمية(الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي) .
١٠- د . سمير أحمد الشيمى	أســتاذ ورئــيس بحوث البيوجاز بمركز البحوث الزراعية ، أمين صندوق جمعية علمية (الجمعية الجيوفيزيقية المصرية) .
١١- أ . سعيد عبد الوهاب	مسئول جمعيات أهلية بوزارة الشئون الاجتماعية بالمعاش ، عضو مجلس إدارة وسكرتير عام جمعية علمية (الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي) .
١٢- د . عبد المنعم طلعت عباس	خبير منظمات غير حكومية بوزارة الشئون الاجتماعية .
١٣- أ . عز الدين حسنى	مدير عام جمعية علمية (الجمعية الصيدلية المصرية).

١٤- أ . عزيزة عبد الفتاح حسن	مدير عام الجمعيات الأهلية – مديرية الشئون الاجتماعية بالقاهرة .
١٥- أ . عائشة فتحي عوض	مدير إدارة الجمعيات الأهلية (بقطاع عابدين) .
١٦- أ . عبد الباري الخواجه	مدير الاتحاد النوعي للخدمات الثقافية والعلمية والدينية .
١٧- د . محمد سامي نوار	أستاذ بكلية الزراعة – جامعة القاهرة ، عضو مجلس إدارة جمعية علمية (الجمعية المصرية لعلم الحشرات).
١٨- د . محمد العقر	أستاذ بكلية العلوم – جامعة الأزهر ، عضو مجلس إدارة جمعية علمية (الجمعية الكيميائية المصرية) .
١٩- د . محمد محمود إبراهيم عويس	أستاذ ووكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة – عضو مجلس إدارة جمعية علمية (الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي).
٢٠- د . محمد صبحي عبد الحكيم	أستاذ بكلية الآداب جامعة القاهرة – رئيس مجلس الشورى الأسبق – نائب رئيس مجلس إدارة جمعية علمية (الجمعية الجغرافية المصرية).
٢١- د . محمد صفى الدين أبو العز	أستاذ بكلية الآداب – جامعة القاهرة ، وزير الشباب الأسبق – رئيس مجلس إدارة جمعية علمية (الجمعية الجغرافية المصرية).
٢٢- د . محمد صالح النواوي	أستاذ الفلك بكلية العلوم – جامعة القاهرة عضو مجلس إدارة جمعية علمية (الجمعية الفلكية المصرية) .
٢٣- د . محمد علي	أستاذ بكلية الزراعة – جامعة الأزهر – نائب رئيس مجلس إدارة جمعية علمية (الجمعية المصرية لعلم الحشرات).
٢٤- د . محمد الشربيني	مستشار بإدارة التشريع – وزارة العدل.
٢٥- أ . محمد جمال الدين	رئيس مجلس إدارة جمعية علمية (الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي).
٢٦- د . محمد عبد الجواد عزازي	أستاذ بالمركز القومي للبحوث – عضو مجلس إدارة جمعية علمية (جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية) .

٢٧- د . محمد عبد العزيز زاهر	أسـتاذ غـير متفرع بزراعة القاهرة – عضو مجلس إدارة جمعية علمية (الجمعية المصرية لعلم الحشرات) .
٢٨- د . محمد قنديل	أستاذ بكلية الزراعة – جامعة القاهرة – عضو مجلس إدارة جمعية علمية (الجمعية المصرية لعلم الحشرات) .
٢٩- د . محمود حافظ	أستاذ بكلية العلوم – جامعة القاهرة – رئيس مجلس إدارة عدة جمعيات علمية (المجمع العلمي المصري – الجمعية العلمية المصرية – الجمعية المصرية لعلم الحشرات) .
٣٠- مهندس .إيهاب مدحت	مدير مركز معلومات الاتحاد العام للجمعيات الأهلية .

(١) مشكلة البحث

شهد العقدين المنصرمين اهتماماً ملحوظاً بالجمعيات الأهلية دولياً ومحلياً باعتبارها مقوماً رئيساً من مقومـــات المجـــتمع المدني الذي تتبنى أيديولوجيته الدول المتقدمة وتحاول طرحه على ساحة الدول النامية باعتباره بديلاً فعالاً في معالجة قضاياها .

وتعـــد مصـــر من الدول المهتمة بتعزيز دور الجمعيات الأهلية سواء كان ذلك على مستوى القيادة السياســـية أو علـــى المســـتوى الأكاديمـــي تحقيقاً لهدف إنجاح فكرة المجتمع المدني . وتتعدد الأنشطة التي تمارســـها الجمعـــيات الأهلية فى مصر ، ومن ضمن الأنشطة يوجد النشاط العلمي الذي تقوم به الجمعيات العلمـــية والـــتى تعمل على تشجيع إجراء الدراسات والبحوث العلمية فى مختلف القطاعات وتدعيم الروابط وتـــبادل الأفكـــار والمعرفة بين المشتغلين بالعلوم فى داخل البلاد وخارجها وذلك من خلال عدة وسائل مثل المؤتمـــرات والـــندوات وإصـــدار المجلات وإجراء الدورات التدريبية وإلقاء المحاضرات وإنشاء المكتبات العلمية وغير ذلك من الوسائل .

وقـــد مرت مصر بتحولات أيديولوجية انعكست بدورها على القطاع الأهلي والتشريعات المنظمة له والـــتى كان آخرها القانون رقم "٨٤ لسنة ٢٠٠٢" والخاص بتنظيم عمل الجمعيات الأهلية فى مصر ، وكان مـــن المُتوقع تأثر الجمعيات العلمية بتلك التحولات ، وعلاوة على ذلك لم تكن هناك رؤية واضحة لسياسات الجمعـــيات العلمية ، ومن هنا فقد تم تحليل سياسات الجمعيات العلمية فى ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وذلك باستخدام أسلوب تحليل السياسات .

(٢) أهداف البحث

تحددت أهداف البحث فى :-

١- التعرف على سياسات الجمعيات العلمية .

٢- كيفية تفعيل أداء الجمعيات العلمية في ضوء المتغيرات الراهنة .

(٣) التساؤلات البحثية

١. ما هو واقع الجمعيات العلمية فى مصر ؟
٢. ما هي طبيعة سياسات الأنشطة العلمية للجمعيات العلمية ؟
٣. ما هي طبيعة السياسات المالية للجمعيات العلمية ؟
٤. ما هي انعكاسات المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على سياسات الجمعيات العلمية ؟
٥. كيف يمكن تفعيل أداء الجمعيات العلمية فى مصر ؟

(٤) مفاهيم البحث الإجرائية

١. السياسات .
٢. تحليل السياسات .
٣. الجمعيات العلمية .

٤. المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

(٥) الإجراءات المنهجية للبحث

١- نوع الدراسة :

تنتمـــي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية وذلك من أجل تقرير خصائص السياسات المالية ، وسياسات الأنشطة العلمية للجمعيات العلمية .

٢- المنهج المستخدم :

المـــنهج المســـتخدم هو منهج " دراسة الحالة " وذلك من أجل التحليل الكيفي لمعطيات الدراسة الميدانية ، ومن خلال تصور لتحليل السياسات .

٣- مجالات الدراسة :

أ – المجال المكانى :

تـــم اختـــيار المجـــال المكاني للبحث عمدياً ، حيث تم اشتراط مجموعة من الشروط في ضوئها تم اختيار الجمعيات العلمية التي تم تحليل سياستها والجمعيات هى :

١- الجمعية المصرية العامة للدفاع الاجتماعي .

٢- جمعية المهندسين المصرية .

٣- الجمعية المصرية لعلم الحشرات .

٤- الجمعية الصيدلية المصرية .

٥- جمعية الميكروبيولوجيا التطبيقية .

ب – المجال البشرى :

وهـــو يمـــثل الخبراء اللذين تم التعرف على وجهات نظرهم في سياسات الجمعيات العلمية ، وقد تم وضـــع مجموعة من الشروط لاختيار الخبراء ، وتمت مقابلة ٣٠ خبيراً ممن انطبقت عليهم الشروط ، علاوة على مقابلة (٥) من ممثلى الجمعيات (٤ سكرتير مجلس الإدارة & ١ مدير منفذ) .

د – المجال الزمنى :

ويمثل الفترة الزمنية لجمع البيانات والتي كانت من ١ / ٤ / ٢٠٠٢ حتى ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٢ .

(٦) أدوات البحث

١- تحليل المضمون (المحتوى) :

وذلـــك لفعاليـــتها فـــي ألـــتعامل مع الوثائق وتم إعداد دليل تحليل محتوى وطبق على التقارير السنوية للجمعيات العلمية على مدار أربع سنوات ٩٧ / ١٩٩٩ & ٩٨ / ١٩٩٩ & ٩٩/ ٢٠٠٠ & ٢٠٠٠ /٢٠٠١ .

٢- استمارة الأنشطة : CHECK LIST

ومـــن خلالهـــا تم التعرف مبدئيا على كافة أنشطة الجمعية وتم تطبيقها بعد تحكيمها على سكرتيري مجالس إدارات الجمعيات العلمية .

٣- **تحليل الميزانيات :**

وتم استخدام دليل لتحليل ميزانيات الجمعيات العلمية ، وذلك من أجل التعرف على السياسات المالية للجمعيات العلمية .

٤- **المقابلات شبه المقننة :**

وذلك من أجل التعرف على وجهات نظر الخبراء فى سياسات الجمعيات العلمية ، وتم الاعتماد على دليل مقابلة محكم أثناء إجراء تلك المقابلات .

(٧) النتائج العامة للبحث :

تمكن البحث من الإجابة على التساؤلات البحثية من خلال العرض النظري ومن خلال الدراسة الميدانية ، ويمكن عرض **أهم النتائج بالصورة التالية :**

١- أوضح البحث أن المجمع العلمى المصرى (جمعية علمية) هو أول جمعية أهلية في مصر وليست الجمعية الخيرية اليونانية .

٢- تتمركز حوالي ٣٥ % من الجمعيات العلمية المصرية داخل مكاتب بعض أعضاء هيئات التدريس بدون وجود نشاط علمي ملحوظ .

٣- أوضح البحث نقص الإعلام عن الجمعيات العلمية في المجتمع المصري ، والذي يعود في بعض الأحيان إلى نقص الاعتمادات المالية ، وفي أحيان أخرى إلى عدم توافر المهارات الاتصالية اللازمة للعملية الإعلامية .

٤- أوضح البحث ضعف نشاط المكتبة في الجمعيات العلمية .

٥- تلقي إشكالية الفجوة بين النظرية والتطبيق بظلالها على معظم أنشطة الجمعيات العلمية .

٦- يمكن تصنيف الجمعيات العلمية إلى جمعيات غنية جداً وجمعيات فقيرة جداً ، والجمعيات الغنية يرجع ثراؤها إلى امتلاكها لعقارات وأراض من قبل الثورة تأثرت أسعارها بالمتغيرات الاقتصادية مما وفر لها رصيداً بنكياً عالياً .

٧- أوضح البحث عدم وجود تمويل أجنبي للجمعيات العلمية على النحو الموجود بالقطاعات الأخرى من الجمعيات الأهلية .

٨- الجمعيات التي لديها أرصدة مالية كبيرة تنفق أموالاً كثيرة في بنود قد تكون بعيدة عن تحقيق الهدف العام ، وعلى كل الأحوال فإن نسبة مصروفات الأنشطة العلمية لا تتجاوز ٢٥ % من جملة المصروفات .

٩- لا تتعارض أغراض الجمعيات العلمية مع الاعتراضات التي علقها قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢ "على أغراض الجمعيات الأهلية .

١٠- قانون "٨٤ لسنة ٢٠٠٢ " حسم الخلاف حول تبعية الجمعيات العلمية وانقسام الآراء حول الوضع الأفضل ، أن تكون تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية أو لأكاديمية البحث العلمي ، وذلك بصورة وسطية من خلال المادة (١٦) والتي ترى تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الشئون الاجتماعية

والـوزارة الفنية المنوطة وذلك لبحث سبل دعم أنشطة معينة وتيسير إجراءات عملها وتمويلها وهذا الأمر ينسحب بدوره على الجمعيات العلمية .

(٨) – أفكار بحثية مستقبلية :

هـناك مجموعة من الأفكار البحثية التى يمكن دراستها مستقبلاً ، والتي اتضح من البحث أنها بحاجة إلى معالجات بحثية ، وأهم الأفكار هى :

١- أساليب تدعيم العلاقات بين الجمعيات العلمية والوزارات الفنية .

٢- أسباب عدم اهتمام التمويل الأجنبي بالجمعيات العلمية .

٣- أساليب تدعيم العلاقات بين الجمعيات العلمية والقطاع الخاص .

٤- دراســة مقارنــة بين الجمعيات العلمية والمراكز البحثية المنشأة تحت بند شركات مدنية غير هادفة للربح .

٥- معوقات الأوقاف الخاصة بالجمعيات العلمية في مصر .

Future Research ideas

There is a set (group)of research ideas that can be studied in future and which have been found in need of research dealing(tackling). The important ideas are:

1-Methods of consolidating and supporting the relations between the scientific associations and the technical ministries.

2-The reasons why the foreign finance do not care for scientific associations.

3-The methods of strengthening and supporting the relations among the scientific associations and private sector.

4-Conducting a comparative study between scientific associations and research centers that were established as a non profitable civil enterprises.

5-Impediments of wakfs related to scientific associations in Egypt.

4-The Egyptian Pharmathetical association.
5-Applied Microbolgy association.

B-Human aspect

It represents the experts whom we recognized their views opinions concerning policies of scientific associations. We stipulated some conditions to choose among these experts. We also conducted some interviews with 30 experts who proved valid according to the conditions established as well as interviewing with five representatives of associations(4 secretaries of the board of directors & the executive manager)

C-Duration

Collecting data (from 1/ 4/2002 to 30/ 5/ 2002)

Study Tools

1-Content Analysis

This technique has proved effective in dealing with documents. A guide for content analysis was prepared and applied to the annual reports of the scientific associations for four years as follows: 97/98 – 98/99 – 99/ 2000- 2000/ 2001.

2-Check List

This has helped in recognizing first all the activities of an association and applying such activities after being arbitrated by the secretaries of the boards of scientific asociations.

3-Budget analysis

A guide of budget analysis of scientific associations was used to recognize the finance policies of scientific asociations.

4-Semi juridical interviews

These were used to be aware of the opinions and views of the experts in the policies of scientific associations. We have largely depended on a perfect interview guide while conducting such interviews.

General Results(Conclusions)

The current research could answer all the research questions through theoretical demonstration and the field study. The most important results can be identified as follows:

1-The current research has stated that the Egyptian scientific compound(a scientific association) is the first one that was established in Egypt not the Greek charitable society.

2-The effect of social and economic variables on the policies of scientific associations.

Research Questions

1-What is the reality of scientific associations in Egypt?

2-What is the nature of scientific activities policies of scientific associations?

3-What is the nature of finance policies of scientific associations?

4-What is the influence of social and economic variables on the policies of scientific associations?

procedural concepts of the research

1-polices.
2-policy analysis.
3-Scientific associations.
4-Social and economic variables.

Methodology

1-Kind of study

The current research is a descriptive study that aims at determining the characteristics the finance polices and the policies of scientific activities of such scientific associations.

2-The method used

It is the case study for qualitative analysis of parameters of field study and through an illustration of policy analysis

3-Study aspects

A-Spatial aspect: such aspect has been deliberately chosen where some requirements and terms were stipulated and in the light of such requirements the scientific associations were chosen whose policies were analyzed. Such associations are as follows:
1-The general Egyptian association for social defense.
2-The Egyptian associations for engineers.
3-The Egyptian association for insects sciences

Summary

Study Problem

The last two decades have witnessed the significant attention"care' given to national associations both at the local and international levels as the main ingredient of civil community whose ideology is largely adopted by advanced countries which hardly attempt to spread it on a large scale in underdeveloped countries as an effective and efficient alternative in dealing with their issues and problems.

Egypt is considered one of the countries which concern with supporting and reinforcing the role of national associations at the political leadership level as well as the academic level with the goal of making the idea of civil community a success.

The activities which national associations can practise in Egypt are too many(various), hence the scientific activity is one aspect that aims at the encouragement of conducting scientific studies and researches in different sectors , supporting ties and relations, exchanging knowledge and thoughts "ideas' among people working in the field of sciences within and outside the country through conferences and forums, issuing journals, holding training programs, giving lectures and setting up scientific libraries and so on.

Egypt has already passed by(witnessed) ideological changes that were reflected on national sector and legislations which organize its activities and aspects.
The last one is the law no 84 for the year 2002 which organizes the tasks and work of the national associations in Egypt. It was anticipated that scientific associations would have been affected by such changes and transformations. Besides, there was not a clear vision for the policies of scientific associations.
As a result, the policies of scientific associations were analyzed in view of(in the light of) some social and economic variables by using the technique of policy analysis.

Goals of the research

The objectives of the current research has been identified(determined) as follows:
1-Deep analysis of the documents and credentials of scientific associations in accordance with the policy analysis technique with the aim of recognizing the policies of scientific associations.

Azhar University
Faculty of Education
Social work & community development Dep.
Social planning specialty

Policy Analysis OF National Scentific Association in Egypt in the light of some Social and Economic variables

A Thesis presented

By

Al-Haytham Moh.Zaafan

Submitted For Getting the M.A degree in Social Work

Supervisors

Prof.Dr
Mohammed Abd-El Sameaa Othman
Dean of the faculty of education &
Head of social work and community
Development dep.
Azhar University

Prof.Dr
Mohammed Mahmoud Ibrahim Ewees
prof.of social planning &vice
dean of the higher institute for
social work - Cairo

Associated Prof.
Ikram Saed Ghalab
Asociated prof.In scoial work &
Community development
Faculty of Education
Azhar University

2004

Azhar University
Faculty of Education
Social work & community development Dep.
Social planning specialty

Policy Analysis OF National Scentific Association in Egypt in the light of some Social and Economic variables

A Thesis presented

By

Al-Haytham Moh.Zaafan

Submitted For Getting the M.A degree in Social Work

Supervisors

Prof.Dr
Mohammed Abd-El Sameaa Othman
Dean of the faculty of education &
Head of social work and community
Development dep.
Azhar University

Prof.Dr
Mohammed Mahmoud Ibrahim Ewees
prof.of social planning &vice
dean of the higher institute for
social work - Cairo

Associated Prof.
Ikram Saed Ghalab
Asociated prof.In scoial work &
Community development
Faculty of Education
Azhar University

2004